الجامعـة الإسلاميـة– غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــة الآداب
ماجستير/ لغة عربية

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Arts
Master of Arabic Language

آرَاءُ هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابَيِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ لأَبِي حَيَّانَ الأندلسي
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Morphological and Syntactic Views of HishamAldrear and Thalb in his book (Irtshaf aldarb and Manhj al-salik) to Abu Hayyan .
Descriptive and Analytical Study

إِعدَادُ البَاحِثَة
سوزان زهير بدر حسين

إِشرَافُ
الأستاذ الدُكتُور
محمود محمد العامودي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي النحو والصرف بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

يونيو/2017 – رمضان/ 1438

إقـــــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آرَاءُ هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابَيِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ لأَبِي حَيَّانَ الأندلسي
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Morphological and Syntactic Views of HishamAldrear and Thalb in his book (Irtshaf aldarb and Manhj al-salik) to Abu Hayyan .
Descriptive And Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى. وأن حقوق النشر محفوظة للجامعة الإسلامية – غزة.

Declaration

I hereby certify that this submission is the result of my own work, except where otherwise acknowledged, and that this thesis (or any part of it) has not been submitted for a higher degree or quantification to any other university or institution. All copyrights are reserves to IUG.

Student's name:	**سوزان زهير بدر حسين**	اسم الطالبة:
Signature:		التوقيع:
Date:	**15/3/2017**	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/05/03م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **سوزان زهير بدر حسين** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

آراء هشام الضرير وثعلب النحوية والصرفية في كتابي إرتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان الأندلسي- دراسة وصفية تحليلة

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 06 شعبان 1438هـ، الموافق2017/05/03م الثانية عشر ظهراً، في قاعة اجتماعات مبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. محمد رمضان البيع	مناقشاً داخلياً	.....
د. حسين موسى أبو جزر	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/**قسم **اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص

تناولت هذه الدراسة آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ التي أوردها أبو حيان في كتابيه إرتشاف الضرب ومنهج السالك، وتوضيحها ودراستها دراسة وصفية تحليلية .

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وفصلين، وتناولت الباحثة في التمهيد حياة كل من هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ وأبي حيان، أما الفصل الأول فقد اشتمل على آراءُ هِشَامِ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب النَّحوِيّةُ والصَّرْفِيّةُ فِي كِتَابَيِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ، واشتمل الفصل الثاني على مَوْقِفُ أَبِي حَيَّانَ فِي كِتَابِيْهِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ من آراء هشام الضرير وثعلب .

وهدفت هذه الدراسة لاستعراض آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ في المسائل النحوية والصرفية التي ذكرها أبو حيان في كتابيه إرتشاف الضرب ومنهج السالك، و توضيح مدى موافقة أبي حيان لآراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ ومدى مخالفته لهما، بالإضافة لبيان موقف ثعلب (ت291هـ) من هشام الضرير (ت209هـ) الذي جاء متأخراً عنه .

و اقتضت طبيعة الدراسة أن تسلك الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي .

- وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج:

- أبو حيان الأندلسي الغرناطي من كبار علماء القرن السابع الهجري، كان على علم جمٍّ بالعربية؛ لغة، ونحواً، وصرفاً، وشعراً. وكان فوق ذلك صاحب يد طولى في التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، والقراءات القرآنية .
- كان أبو حيان ينحاز في أكثر المسائل إلى رأي البصريين، ورأي سيبويه، ولكننا لا نلمس تعصبا أو اعتراضا غير موضوعي .
- العالمان هشام الضرير وثعلب ينتميان للمذهب الكوفي، ويعد هشام من أئمة النحو في الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية في النَّحو، لكن الرجل لا يزال مجهول النسب والميلاد والنشأة، أما ثعلب فيعد إمام الكوفيين في عهده، وثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية .

- أهم توصيات الدراسة:

- الإقبال على كتب أبي حيان لثرائها بآراء النحاة في شتى العصور .
- إيلاء كل من هشام الضرير وثعلب حظاً أكثر بالبحث والدراسة في شخصيتهما العلمية، وآرائهما النحوية .
- المذاهب النحوية وآراء النحاة بحاجة إلى دراسة موازنة في معطيات علم النحو الحديث .

Abstract

This study discussed the opinions of Hisham Al-Dareer and Tha'lab, which was mentioned by Abu Hayyan in his books "Irtishaaf Al-Dharb" and "Manhaj Al-Salek". The study analyzed these opinions in a descriptive and analytical presentation.

The study included a preface and two chapters. In the preface, the study briefly presented the biographies of Hisham al-Dareer, Tha'lab, and Abu Hayyan. The first chapter discussed the opinions of Hisham al-Dareer and Tha'lab in the fields of Nahw, Arabic grammar, and Sarf, Arabic word structure, in the books of "Irtishaaf Al-Dharb" and "Manhaj Al-Salek". This chapter also presented the stance of Abu Hayyan in his books "Irtishaaf Al-Dharb" and "Manhaj Al-Salek" against the opinions of Hisham al-Dareer and Tha'lab.

This study aimed to review the opinions of Hisham Al-Dareer and Tha'lab in the grammatical and morphological issues mentioned by Abu Hayyan in his books "Irtishaaf Al-Dharb" and "Manhaj Al-Salek" This study also aimed to clarify the level of agreement and disagreement between them, in addition to clarifying the stance of Tha'lab (died 291 AH) against Hisham Al-Dareer (died 209 AH), who were among his successors.

The nature of the study required the adoption of the descriptive, analytical, and statistical approach.

The study reached some results as follows:

- Abu Hayyan Al-Andalusi Al-Ghernati is a prominent scholar of the seventh Hijri century. He was characterized with an in-depth knowledge of Arabic language in terms of Nahw, Sarf, and poetry. In addition, he had a distinguished knowledge in Tafseer, interpretation, hadith, narrators' biographies, and reading methods of the Noble Quran.
- Abu Hayyan was inclined in most of the issues to the opinion of the Basri scholars, in addition to the opinions of Sebaweih. However, this was not due to any bias or lack of subjectivity.
- The two scholars Hisham Al-Dareer and Tha'lab are members of the Kufi school. Hisham is one of the imams of Arabic grammar in the third rank of the Kufi school. However, his kinship, birth details, and early life are still unknown. As for Tha'lab, he is the Imam of the Kufis in his time, and number three among three scholars whose achievements were the basis of the Kufi school in Nahw.

Main recommendations of the study were as follows:

- To focus on the books of Abu Hayyan due to their enrichment with the opinions of Arabic grammar scholars from different ages.
- To pay more attention to the scientific methodology and grammatical views of both Hisham Al-Dareer and Tha'lab.
- The schools of Nahw and opinions of the scholars of Nahw need a further balanced study that considers the modern Nahw context.

﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩﴾

[النمل: 19]

الإهدَاءُ

إلى الذين رسموا بدمائهم الزكية لوحة الفجر المبين في سماء فلسطين لإشراقة غد قادم ومجد منير، وعلى رأسهم الشهيد مازن فقهاء .

إلى حماة الثغور، رهبان الليل وفرسان النهار، أسود الميدان.

إلى القمر الذي أضاء حياتي، إلى النبراس الذي أنار دربي إلى من علمني الأدب والتواضع، إلى من غرس في حب العلم وعلمني الصبر في طلب العلم ...

إلى روح والدي المربي والمعلم وأقول له: وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر .

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى رمز الحب والحنان، والدتي الغالية .

إلى أقرب الناس، وأوفى الناس وأحب الناس، إلى قرة عيني ورفيق دربي الذي تحمل معي آمال المستقبل، وشاركني المشقة والتعب، إلى زوجي الغالي أبو أسامة . لعلني بهذا أرد بعض فضل على أسطورة الوفاء والحب والعطاء .

إلى الروح الأبية التي تناثرت وتطايرت من فوق نيران غطرسة العدو إلى روح الشهيدة الحاجة أم صالح البطش أم زوجي الحبيبة، وأمي الثانية .

إلى أملي في الحياة وفيض حناني أبنائي الأعزاء (أسامة وعبادة وعماد وليان) .

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي، إلى سندي وقوتي وملاذي، إلى أخوتي و أخواتي، إلى عائلتي الكريمة ...

إلى الهيئة التدريسية في مدرسة نسيبة بنت كعب "أ"، وعلى رأسهم مديرة المدرسة الرائعة: أ. آمال البياري.

شكرٌ وتقديرٌ

أقف حائرة أمام الكلمات التي تناسب أستاذاً ومربياً ضحى بما لديه من أجل نجاح طلابه وتميزهم .

الأستاذ الدكتور: **محمود محمد العامودي**

الذي حرص على إضاءة مسارنا العلمي بخبراته وعلمه، وآثر إلا أن يصنع منا أملا قادما في سماء الوطن .

لذا فإنَّنِي أتقدم بجزيل الشكر، ووافر التقدير، وبالغ الوداد والوفاء إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي، الكبير قامة وقيمة، أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية بغزة، وعميد كلية الآداب سابقا، وصاحب المؤلفات الحافلة في علوم العربية، الذي كان له بالغ النفع، وكثير الأثر، وبصمة جلية في إنجاز البحث، وساعدني للوصول إلى هذه اللحظة الرائعة.

معلّـــم أبنـــاء البـــلاد طبيبهـــم يُـــداوي سَـــــقام الجهـــــل والجهـــــل مُســـــقِم
ومـــا هـــو إلاّ كوكـــب فـــي سمائهـــم بـــه يهتـــدي الســـاري إلـــى المجـــد مـــنهم
فـــــلا تَبخسَـــــنْ حـــــق المعلّـــــم إنَّـــه عظيـــم كحـــقّ الوالـــدين وأعظـــم

فحفظك الله أيها الشيخ الجليل، وجزاك الله خير الجزاء.

الباحثة: سوزان حسين

شكر وعرفان

قَالَ تَعَالَى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ ﴾ [النمل : 19]

أحمد الله حمداً كثيراً يليق بمقام وجهه وعظيم سلطانه، و أصلي و أسلم على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله القائل: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس " وبعد،

فإنَّني أشكر الله تبارك وتعالى على نعمه العظيمة، وآلائه الجسيمة، فله الحمد وله الشكر.

وأعطف شكري وامتناني، وتقديري واعتزازي إلى مناقشي الكريمين: الأستاذ الدكتور: محمد رمضان البع، والدكتور: حسين أبو جزر، اللذين تفضلا بالموافقة على مناقشة رسالتي، والاطلاع على محتوى هذه الرسالة، ومناقشتها، لتقديم النصائح والتوجيهات التي تكمل البحث وتزيده إشراقا ونورا بإذن الله تعالى، راجيا الله – عز وجل – أن أكون أهلا للإفادة من علمهما .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عبد الرؤوف المناعمة نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا، وإلى عميد كلية الآداب الأستاذ الدكتور عبد الخالق العف، وإلى رئيس قسم اللغة العربية الدكتور إبراهيم بخيت .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من درست على أيديهم، وأخص بالذكر: الأستاذ الدكتور يوسف رزقه، والأستاذ الدكتور كمال غنيم، والأستاذ الدكتور أحمد الجدبة، والأستاذ الدكتور يوسف الكحلوت، والأستاذ الدكتور فوزي فياض، والأستاذ الدكتور نبيل أبو علي، والأستاذ الدكتور محمد علوان والأستاذ الدكتور نعمان علوان، والشكر موصول إلى كلية الآداب جمعا، كل باسمه ولقبه، شكرا لا يحيد عنه طالب علم، عرف قيمة العلم وأدبه .

الباحثة / سوزان حسين

فهرس المحتويات

إقـــرار.....أ

ملخص .....ب

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .....ت

الإهدَاءُ.....ج

شكرٌ وتقديرٌ.....ح

شكر وعرفان.....خ

فهرس المحتويات.....د

المقدمة.....1

الفصل التمهيدي.....6

المبحث الأول ترجم هشام بن معاوية.....7

اسمه ولقبه:.....7

مكانته العلمية:.....7

تصانيفه:.....8

وفاته:.....8

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ثعلب (200– 291 هـ = 816 – 904 م).....9

اسمه ولقبه:.....9

مولده ونشأته:.....9

شيوخه:.....10

تلاميذه:.....10

مصنفاته:.....10

أقوال العلماء:.....11

وفاته:.....11

المبحث الثالث أبو حيان الأندلسي.....13

اسمه ونسبه:.....13

مولده:.....13

صفاته الخَلقية:.....14

صفاته الخُلُقية:.....14

نشأته وطلبه للعلم: 15
شيوخه: 15
مذهبه: 16
تلاميذه: 17
مؤلفاته: 17
شعره: 18
وفاته: 19
منهج أبو حيان في أصول النحو 19
المبحث الأول آراء هشامٍ الضرير النحوية والصرفية في كتابَي إرتشاف الضرب ومنهج السالك 21
المطلب الأول مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات 21
المطلب الثـاني مسائل في المنصوبات 54
المطلب الثالث مسائل في المجرورات وتوابع النحو 60
المبحث الثاني آراء ثعلبٍ النحوية والصرفية في كتابَي إرتشاف الضرب ومنهج السالك، . 90
المطلب الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات 90
المطلب الثاني: مسائل في المنصوبات..... 102
المطلب الثالث: مسائل في المجرورات 109
المطلب الـرابع: مسائل في الصرف. 125
الفصل الثاني مَوْقِفُ أَبِي حَيَّانَ فِي كِتَابِيْهِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ من آراءِ هشامٍ الضرير وثعلبٍ 130
المبحث الأول موافقات واعتراضات أبي حيان لآراء هِشَامٍ الضَّرِير 131
المبحث الثاني موافقات واعتراضات أبي حيان لآراء ثَعْلَب 136
المبحث الثالث الاتفاق والاختلاف بين رأيي هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب..... 140
المصادر والمراجع..... 146
فهرس الآيات القرآنية 156
فهرس الأبيات الشعرية..... 160

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات والأرض وما بينهما حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا الأنام محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه الأطهار – رضوان الله عليهم أجمعين – .

وبعد:

فإنَّ علم النحو من أهم العلوم وأجلها، فهو أولا وقبل كل شيء وثيق الصلة بالقرآن الكريم الذي أنزله الله على نبيه وحبيبه محمد، وقد أنزله الله سبحانه وتعالى باللغة العربية، تكريما وتشريفا لها على سائر اللغات، لذلك اهتم علماء اللغة بهذا العلم واستنبطوا قواعده من القرآن الكريم، وما صح من كلام العرب شعرا ونثرا . وتسابق علماء النحو في إقامة صرحه وتشيد أركانه حتى وصل إلينا على أكمل وجه وأتم صورة، ومن هؤلاء العلماء الإمام الفقيه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ) من أعلام الفقه العدول المشهورين، وقد كان صوفياً أندلسياً في منهجه وطريقة فكره .

ومن الكتب النحوية التي تركها الإمام الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وإرتشاف الضرب من لسان العرب، ويعد كتاب إرتشاف الضرب موسوعة نَحْوِيَّةً جمع فيها أبو حيان مسائل النحو وروافده، بحيث سلك فيه منهجاً فريداً بين النحاة في تأليف كتابه، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وكذلك كتاب منهج السالك لا يقل أهمية عن سابقه، فهو كتاب قيم، زاخر بعلوم اللغة والنحو .

وقد احتوى الكتابان العظيمان على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة، ومن هنا بدأت فكرة جمع ودراسة آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ (ت209هـ) وَثَعْلَبٍ (ت291هـ) النحوية والصرفية في كتابي إرتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ؛ لمكانة أبي حيان العظيمة في خدمة النحو العربي أملا في إبراز النحو الكوفي .

أَوَّلاً: سبب اختيار البحث:

1- إبراز المكانة العظيمة التي يتمتع بها أبو حيان بين أعلام النحاة، كما يعد كتابا أبي حيان إرتشاف الضرب ومنهج السالك موسوعة نحوية جمعت آراء النحاة السابقين .

2- من أهم ما ورد في هذه الموسوعة النحوية كثير من آراء علماء النحو في المسائل النحوية المتعددة، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تتناول آراء عالمي الكوفة هِشَامِ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب الواردة في هذه الموسوعة، وستقوم الباحثة بتخريجها من مظانها النحوية .

3- حصر آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ التي أوردها أبو حيان في كتابيه إرتشاف الضرب ومنهج السالك ليسهلَ تناولها والاطلاع عليها .

4- تحليل آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب، ومدى موافقة ومخالفة أبي حيان لهما، وذلك لما لاحظته من كثرة آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ المذكورة في الكتابين .

5- بيان أثر هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ في أبي حيان الأندلسي .

6- بيان موقف أبي حيان من نحاة الكوفة.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- إحصاء آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ التي أوردها أبو حيان في كتابيه إرتشاف الضرب ومنهج السالك، وتوضيحها ودراستها دراسة وصفية تحليلية .

2- بيان موقف أبي حيان من آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ من حيث موافقاته لها واعتراضاته عليها .

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لإثبات ما يأتي:

1- استعراض آراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ في المسائل النحوية والصرفية التي ذكرها أبو حيان في كتابيه إرتشاف الضرب ومنهج السالك .

2- توضيح مدى موافقة أبي حيان لآراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَبٍ ومدى مخالفته لهما .

3- بيان موقف ثعلب (ت291هـ) من هشام الضرير (ت209هـ) الذي جاء متأخراً عنه .

4- إبراز مدى تأثر أبي حيان بآراء نحاة الكوفة وعلى رأسهم هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب .

5- إثراء المكتبة العربية بإضاءة بحثية قيمة .

رابعاً: منهج دراسة البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن تسلك الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي؛ وذلك لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه البحوث، فالوصف والتحليل منهج علماء العربية الأوائل في تناول مسائل اللغة .

وسأقوم – بإذن الله تعالى – برصد واستخراج آراء هشام الضرير وثعلب من كتابي إرتشاف الضرب ومنهج السالك، ثم تجميع تلك الآراء وتبويبها حسب أبواب الألفية، والقيام بتحليل تلك الآراء، وبيان مدى موافقة ومخالفة أي حيان لهما، وبيان موقف أبي حيان من نحاة الكوفة .

خامساً: الدراسات السابقة:

1– أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو، للطالب جمهور كريم الخماس – رسالة ماجستير – البصرة 1405هـ–1985م .

2– آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع – دراسة تحليلية، للطالب معتز حسن يوسف الحاج – رسالة ماجستير – إشراف أ.د. محمود محمد العامودي – الجامعة الإسلامية – غزة 1427هـ–2006م .

3– المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب – دراسة وصفية تحليلية، للطالب أحمد محمد محمود الجوراني – إشراف أ.د. كرم زرندح 1430هـ–2010م .

4– الآراء النحوية لهشام بن معاوية الضرير – جمع ودراسة –، للطالب خالد موسى بن أحمد موسى – رسالة ماجستير – المنوفية 2008 .

خطة البحث:

آراءُ هِشَامِ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب النَّحويّةُ والصَّرْفِيّةُ فِي كِتَابِي
إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ
لأَبِي حَيَّانَ – دِراسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْليليَّةٌ

اقتضَتْ طبيعةُ الدراسةِ أنْ تنقسمَ إلى مقدمةٍ وتمهيدٍ وفصلينِ وخاتمةٍ وقائمةٍ بالمصادرِ والمراجعِ .

المقدمة: وفيها سببُ اختيارِ الدراسةِ وأهميتُها وأهدافُها ومنهجُ البحثِ والدراساتُ السابقة.

التمهيد: وفيهِ:

- ترجمة هشام الضرير (ت209هـ) .
- ترجمة ثعلب (ت291هـ) .
- ترجمة أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وكتابيه "إرتشاف الضرب ومنهج السالك" .

الفصل الأول

آراءُ هِشَامِ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب النَّحويّةُ والصَّرْفِيّةُ فِي كِتَابَي
إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ

وفيه تدرس المسائل التي وردَتْ لهِشَامِ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب النَّحويّةُ والصَّرْفِيّةُ فِي كِتَابَي إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ حسبَ ترتيب ألفية ابن مالك .

وقد تضمنَ المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: آراء هشامٍ الضرير النحوية والصرفية في كتابَي إرتشاف الضرب ومنهج السالك، وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات .

المطلب الثـاني: مسائل في المنصوبات .

المطلب الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو .

المطلب الـرابع: مسائل في الصرف .

المبحث الثاني: آراء ثعلبٍ النحوية والصرفية في كتابَي إرتشاف الضرب ومنهج السالك، وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات .

المطلب الثـاني: مسائل في المنصوبات .

المطلب الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو .

المطلب الـرابع: مسائل في الصرف .

الفصل الثاني

مَوْقِفُ أَبِي حَيَّانَ فِي كِتَابِيْهِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ من آراءِ هشامٍ الضرير وثعلبٍ

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: موافقات واعتراضات أبي حيان لآراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ .

المبحث الثاني: موافقات واعتراضات أبي حيان لآراء ثَعْلَب .

المبحث الثالث: الاتفاق والاختلاف بين رأيي هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته .

والفهارس الفنية .

الفصل التمهيدي

المبحث الأول

ترجم هشام بن معاوية

اسمه ولقبه:

هشام بن معاوية أبو عبد الله الضرير الكوفي النحوي صاحب أبي الحسن الكسائي[1].

ولم ينقل الرواة الكثير عن سيرة هشام بن معاوية، وما زال هذا الرجل العظيم مجهول النسب والميلاد والنشأة.

وقد اختلف بعض الرواة في ترجمته حيث صنفه الزبيدي ضمن الطبقة الثالثة لعلماء الكوفة إلا أنه لم يترجم له، وعلق المحقق بقوله: توفي هشام سنة مئتين وتسع، ولم يذكر المؤلف له ترجمة.

ثم ترجم الزبيدي بعد ذلك لأبي طالب المكفوف بقوله: " أخذ عن الكسائي، وله كتاب في حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها "[2].

وهذه الترجمة نفسها نقلها الرواة عندما ترجموا لهشام بن معاوية الضرير، ونقلها السيوطي في بغية الوعاة .

ويقول التنوخي: " والذي يغلب على ظني أن هشام بن معاوية الضرير هو أبو طالب المكفوف عند الزبيدي، وأنّ الترجمة لرجل واحد، ويعضد هذا أنّ ما في ترجمة أبي طالب المكفوف هو بعينه ما نقله النقلة في ترجمة هشام بن معاوية الضرير [3].

مكانته العلمية:

تشهد كتب النحاة لهشام بن معاوية على مكانته العلمية على الرغم من قلة المعلومات عنه، وقد ذكر أن إسحاق بن إبراهيم بن مصعب قد كلم المأمون يوما، فلحن في بعض كلامه، فنظر إليه المأمون ففطن لما أراد، فخرج من عنده وجاء إلى هشام فتعلم عليه النحو[4] .

---

(1) التنوخي، تاريخ النحويين (ص 186)، المرزباني، نور القبس (ص204)، ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج 1208/6)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 85/6)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 328/2).

(2) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص135).

(3) التنوخي، تاريخ النحويين (ص 186).

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 85/6).

تصانيفه:

له في النحو تصانيف عديدة، منها كتاب الحدود وهو صغير، وكتاب المختصر، وكتاب القياس وعير ذلك[1] .

وفاته:

قال أبو مالك الكندي: توفي هشام بن معاوية الضرير النحوي سنة تسع ومئتين – رحمه الله –[2]

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 85/6).

(2) المرجع السابق (ج 85/6).

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ثعلب

(200- 291 هـ = 816 – 904 م)

اسمه ولقبه:

أحمد بن يحيى بن زيد بن سَيّار، أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وسَيّار جده، والشَّيْباني نسبة إلى شيبان حي من بكر بن وائل [1].

مولده ونشأته:

ولد سنة مئتين، وهي السنة الثانية من خلافة المأمون، قال العباس: " مات معروف الكرخي سنة مئتين، وفيها ولدت "[2].

وقال أيضا: " ابتدأت النظر في العربية والشعر واللغة في ست عشرة، ومولدي سنة مئتين، في السنة الثانية من خلافة المأمون "[3].

وابتدأ النظر في حدود الفراء وسنه ثمان عشرة سنة، وبلغ خمسا وعشرين سنة، وما بقي عليه مسألة للفراء إلا وحفظها وحفظ موضعها من الكتاب .

قال أبو العباس: " سمعت من عبيد الله بن عمر القواريري مئة ألف حديث "

قال أبو علي: " وحدثني أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، قال: نظر أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في النحو وله ثمان وعشرة سنة، وصنف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة، وكان ثقة صدوقا حافظا للغة عالما بالمعاني .[4]

وكان رحمه الله من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة بالقريب، ورواية الشعر القديم، ومعرفة النحو على مذاهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد، وكان يدر كتب الفراء وكتب الكسائي، ولم يكن يعلم مذهب البصريين.

---

(1) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 448/6)، ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج 536/2)، القفطي، إنباه الرواة (ج173/1)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج 666/2)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج 135/1)، السيوطي، طبقات المفسرين (ج 96/1)، الزركلي، الأعلام (ج 267/1).

(2) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 448/6).

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج 537/2).

(4) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص 141)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 103/1)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 397/1).

وكان مع اشتغاله بعلوم العربية لا يزال به حنين إلى علوم الدين، قال أبو بكر بن مجاهد: كنت عند أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، فقال لي: يا أبا بكر، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة، فانصرفت من عنده فرأيت تلك الليلة النبي – صلى الله عليه وسلم – في المنام فقال: أقرئ أبا العباس مني السلام وقل له: إنك صاحب العلم المستطيل .[1]

شيوخه:

كان أبو العباس لا يزال يطلب كل علم من أهله، فجلس إلى ابن الأعرابي في اللغة، وإلى سلمة بن عاصم في النحو، وسمع إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سلام الجمحي، وعبيد الله بن عمر القواريريّ، وعلي بن المغيرة الأثرم، والزبير بن بكار، وخلقا كثيرا .[2]

تلاميذه:

روى عنه محمد بن العباس اليزيديّ، والأخفش الأصغر، ونفطويه، وأبو عمر الزاهد، وأبو بكر ابن الأنباري، وعبد الرحمن محمد الزهري، وأبو عبد الله الحكيمي، وأحمد بن كامل القاضي، وأبو سهل بن زياد، ومحمد بن الحسن بن مقسم، وغيرهم [3] .

مصنفاته:

صنف كتاب الفصيح وهو صغير الحجم كبير الفائدة، ومن تصانيفه: كتاب " المصون "، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، وما تلحن فيه العامة، والقراءات، ومعاني الشعر، والتصغير، وما ينصرف وما لا ينصرف، وما يجري وما لا يجري، والشواذ، والأمثال، والإيمان، والوقف والابتداء، والألفاظ، والهجاء، والمجالس، والأوسط، وإعراب القرآن، والمسائل، وحد النحو، وقواعد الشعر، وشرح ديوان زهير [4].

---

(1) القفطي، إنباه الرواة (ج 174/1)، ثعلب، مجالس ثعلب (ص 12).

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج 537/2)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 102/1)،، الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج 66/2)، السيوطي، المزهر (ج 413/2)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 396/1).

(3) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 448/6)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج102/1)، اليافعي، مرآة الجنان (ج 164/2)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج 135/1)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 396/1)، السيوطي، طبقات المفسرين (ج 96/1).

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 103/1)، اليافعي، مرآة الجنان (ج 163/2)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج 135/1)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 397/1)، السيوطي، طبقات المفسرين (98/1)، الزركلي، الأعلام (ج 267/1).

أقوال العلماء:

قال أبو بكر محمد بن عبد المكلك التاريخي: " أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فاروق النحويين، والمعاير على اللغويين من الكوفيين والبصريين، أصدقهم لسانا، وأعظمهم شأنا، وأبعدهم ذكرا، وأرفعهم قدرا، وأصحهم علما، وأوسعهم حلما، وأتقنهم حفظا، وأوفرهم حظا في الدين والدنيا[1].

قال بعضهم: " إنما فضل أبو العباس أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور[2].

وقال الخطيب: " كان ثعلب ثقة حجة دينا، صالحا مشهورا بالحفظ [3].

وفاته:

حدث المرزباني عن أبي العباس محمد بن طاهر الطاهري قال: " كان سبب وفاة أبي العباس ثعلب أنه كان في يوم جمعة قد انصرف من الجامع بعد صلاة العصر، وكان يتبعه جماعة من أصحابه إلى منزلة، أنا أحدهم فتبعناه في تلك العشية إلى أن صرنا إلى درب قد أسماه بناحية باب الشام، وكان ابنا لإبراهيم الماذراثي يسير من ورائنا على دابة، وخلفه خادم له على دابة قد قلق واضطرب، وكان في تلك العشية بيده دفتر ينظر فيه، وقد شغله عما سواه، فلما سمعنا صوت حوافر الدواب خلفنا تأخرنا عن جادة الطرق، ولم يسمع أبو العباس لصممه صوت الحوافر، فصدمته دابة الخادم، فسقط على رأسه في هوة من الطريق فلم يقدر على القيام، فحملناه إلأى منزله كالمختلط يتأوه من رأسه، وكان سبب وفاته – رحمه الله – .[4]

ومات في اليوم الثاني يوم السبت عاشر جمادى الأولى، وقيل لثلاث عشر ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومئتين، ودفن بباب الشام من بغداد[5] .

---

(1) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 453/6)، الحموي، معجم الأدباء (ج 551/2).

(2) السيوطي، طبقات المفسرين (ج96/1).

(3) المرجع السابق (ج99/1).

(4) الحموي، معجم الأدباء (ج 2/ 536).

(5) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 456/6)، القفطي، إنباه الرواة (ج 179/1)، اليافعي، مرآة الجنان (ج 164/2)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج135/1)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 397/1).

ورثاه بعضهم بقوله[1]:

مَــاتَ ابْــنُ يحيــى فماتَــتْ دَولــةُ الأدبِ وَمَــاتَ أَحْمَــدُ أَنْحــى العُجــمِ والعــربِ
فــإن تــولَّى أبــو العبــاسُ مفتقــداً فَلَــمْ يَمُــت ذِكْــرُه فــي النــاسِ والكتــبِ

(1) الحموي، معجم الأدباء (ج 552/2) السيوطي، بغية الوعاة (ج 398/1)، السيوطي، طبقات المفسرين (ج 99/1).

المبحث الثالث

أبو حيان الأندلسي

اسمه ونسبه:

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، النفزي، الجياني، وقد اتفق معظم من أرخوا له على هذا النسب واللقب، ولكنَّ أبا الفدا وابن الوردي والسيوطي يسمونه: أبا حيان المغربي[1].

فأبو حيان غرناطي المولد والنشأة، جَيَّاني الأصل، أندلسي الانتماء، مصري الديار، يكنى بأبي حيان أكبر أولاده، ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته.

ولم ينفرد صاحبنا بهذه الكنية بل لازمت رجالا آخرين كأبي حيان التوحيدي الكاتب المشهور، ومحمد بن محمد المعروف بابن السراج، ومحمد بن عزيز بن السلاتي[2] .

أما لقبه: فأثير الدين وهو من الألقاب الشرقية المركبة [3] .

مولده:

ولد أبو حيان بمدينه مُطْخَشَارِش وهي ضاحية بغرناطة وقيل من حصون غرناطة، وكان مولده في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، ولكن بعضهم يذكر أنه ولد في آخر شوال سنة اثنتين وخمسين وستمائة، ويرجح أنّه ولد سنة أربع وخمسين وستمائة، لأمور منها: أنّ أبا حيان ذكر في إجازته للصفدي: "ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة"[4].

---

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج 175/5)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 280/1)، المقري التلمساني، نفح الطيب (ج 525/2)،ابن العماد، شذرات الذهب (ج 251/8).

(2) خديجة، أبو حيان النحوي (ص31).

(3) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج 561/3).

(4) الصفدي، أعيان العصر (ج 328/5)، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج 276/9)، ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج 561/3)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج 249/2)، ابن تَغْرى بردى، النجوم الزاهرة (ج112/10)،، خديجة، أبو حيان النحوي (ص 32).

صفاته الخَلقية:

كان شيخنا حسن العِمَّة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر، عبارته فصيحة بلغة الأندلس يعقد حرف القاف قريبا من الكاف، على أنّه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة [1].

صفاته الخُلُقية:

كان أبو حيان كثير الخشوع يبكي عند قراءة القرآن، ويجري دمعه عند سماع الأشعار الغزلية، وكان يفتخر بالبخل كما يفتخر غيره بالكرم [2]، وكان يقول[3]: " احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل، ولا تحتج إلى السفل".

وقال[4]:

رجـــاؤكَ فَلْســـاً قـــد غـــدا فـــي حبـــائلي قنيصـــاً رجـــاءٌ للنتـــاج مـــن العُقـــم

أأتعـــبُ فـــي تحصـــيله وأُضـــيعه إذن كنـــت مُغتاضـــا مـــن البـــرء بالسُّـــقم

وكان أبو حيان ثاقب الذهن صحيح الإدراك والحفظ، والاضطلاع بعلم العربية [5].

وقال الفقيه المحدث أبو عبد الله الرعيني[6]: " وهو شيخ فاضل، ما رأيت مثله كثير الضحك والانبساط بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، ذو لمة وافرة وهمة فاخرة".

---

(1) ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات (ج 72/4)، الصفدي، أعيان العصر(ج332/5)، الصفدي، نكت الهيمان (ص281)، السيوطي، بغية الوعاة (ج282/1)، المقري التلمساني، نفح الطيب (ج541/2)، ابن العماد، شذرات الذهب (ج253/8).

(2) السيوطي، بغية الوعاة (ج282/1).

(3) الصفدي، أعيان العصر(ج 334/5)، ابن حجر، الدرر الكامنة (ج 309/4)، المقري التلمساني، نفح الطيب (ج543/2).

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج181/5)، الصفدي، أعيان العصر(ج304/5).

(5) الصفدي، أعيان العصر (ج334/5)، ابن الخطيب، الإحاطة (ج561/3)، ابن حجر، الدرر الكامنة (ج307/4)، المقري التلمساني، نفح الطيب (ج 543/2).

(6) المقري التلمساني، نفح الطيب (ج 565/2).

نشأته وطلبه للعلم:

كان القدماء يطلقون على أبي حيان لقب " أمير المؤمنين في النحو "، ويعدونه شيخ النحاة، حيث كان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه [1].

وكان اشتغال أبي حيان بالعلم في موطنه الأندلس، وأول قراءته سنة ستمئة وسبعين هجريا، حيث بدأ بدراسة القرآن على شيوخ عصره فقرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله ثم على الخطيب الحافظ أبي جعفر أحمد الغرناطي المعروف بالطباع، ثم قرأ السبع إلى آخر سورة الحجر على الخطيب الحافظ أبي علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص[2] .

وأخذ العربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير وابن الصائغ وأبي جعفر اللّبليّ، وبمصر عن البهار ابن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقيا والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمئة وخمسين شيخا، وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه وفي التفسير، والعربية، والقراءات، والأدب، والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره [3].

قال الصفدي [4]: " لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، وكان ثبتا قيما عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره، حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره ".

شيوخه:

برع أبو حيان في علوم كثيرة في التفسير والحديث واللغة وغيرها مما يشير إلى سعة اطلاعه ومعرفته، وقد تلقى أبو حيان العلم على الكثير من الشيوخ، فكانوا نحو أربعمئة وخمسين شيخا وأكثر من ألف مجيز .

ومن شيوخه الذين روى عنهم للسماع أو القراءة [5]:

1. القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي

---

(1) الصفدي، أعيان العصر (ج325/5).

(2) المرجع السابق (ج 330/5).

(3) السيوطي، بغية الوعاة (ج280/1)، خديجة، أبو حيان (ص 101) .

(4) السيوطي، بغية الوعاة (ج281/1).

(5) المقري التلمساني، نفح الطيب (ج 550/2).

2. المقرئ أبو جعفر احمد بن سعد بن أحمد بن بشير الأنصاري .
3. إسحاق بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الملك بن درباس .
4. أبو بكر بن عباس بن يحيى بن غريب البغدادي القواس،وغيرهم الكثير .

وممن كتب عنهم من مشاهير الأدباء[1]:

1. أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرح المالقي بن المرحل
2. أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجتي .
3. أبو الحسين يحيى بن عبد العظيم بن يحيى الأنصاري الجزار، وغيرهم

وممن أخذ عنهم من النحاة:

1. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي
2. أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الصائغ .
3. أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقافي .
4. أبو جعفر احمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي، وغيرهم .

وأما الذين أجازوا له فعالم كثير جدا من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقيا ومصر والحجاز والعراق والشام .

مذهبه:

كان أبو حيان عفا معروفا بحسن دينه وعقيدته بعيدا عن الملذات، وكان في أول أمره مالكيا ثم تمذّهب بالظاهرية وهو في الأندلس حيث كان هذا المذهب منتشرا وكان يقول [2]: " محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه "

وعندما جاء إلى مصر تمذّهب للشافعي وكان يفضل آراء الشافعي وتلاميذه، وقد مدحه بقصيدة مطولة منها[3]:

غـــذيت بعلـــم النحـــو إذ درَّ لـــي ثـــديا فجســـمي بـــه يَنَمـــي وروحـــي بـــه تحيـــا
وقـــد طـــال تضـــرابي لزيـــدٍ وعَمـــرِه ومـــا اقترفـــا ذنبـــا ولا تبعـــا غيّـــا

(1) المقري التلمساني، نفح الطيب (ج 551/2).
(2) ابن العماد، شذرات الذهب (ج 253/8).
(3) خديجة، أبو حيان النحوي (ص75).

وكان أبو حيان يرد على الرازي والزمخشري وغيرهما من علماء المعتزلة ولا يرى في آرائهم فائدة لأنهم قد ابتعدوا عن ظاهر القرآن[1] .

تلاميذه:

لقد كان لأبي حيان أثر عظيم على الحركة العلمية في ذلك العصر، وذاع صيته والتف حوله التلاميذ ينهلون من علمه، حيث كان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم له، وقد أخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته، ومن تلاميذه:

1. أحمد بن محمد بن نحلة الدمشقي .
2. أبو بكر بن أبو عذي الشمس .
3. أبو الفتح محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن علي السبكي .
4. محمد بن أحمد بن علي بن اللبان .
5. إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشامي .
6. إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن الخشاب القاضي .
7. أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم .
8. ابنه حيان .

وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك رحمه الله ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضهم، والتزم ألا يقرئ أحدا إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه[2] .

مؤلفاته:

وكان لثقافة أبي حيان العظيمة والاطلاع الواسع، والاتصال بعلماء عصره الأثر الكبير في حياته العلمية، فألف كتبا كثيرة في علوم مختلفة.

وقال تلميذه صلاح الدين الصفدي[3]: "وله التصانيف التي صارت وطارت، وانتشرت وما انتثرت، وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت، أخملت كتب الأقدمين، وألهت المقيمين بمصر والقائمين".

---

(1) الصفدي، أعيان العصر (ج332/5)، الصفدي، نكت الهيمان (ص281)، ابن حجر، الدرر الكامنة (ج 308/4)، السيوطي، بغية الوعاة281/1، المقري التلمساني، نفح الطيب (ج541/2)، خديجة، أبو حيان (ص 75).

(2) الصفدي، نكت الهيمان (ص 280)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج 2/ 249)، السيوطي، بغية الوعاة (ج 280/1).

(3) الصفدي، الوافي بالوفيات(ج 175/5).

ومن ذلك: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، وكتاب إتحاف الأديب بما في القرآن العظيم من القريب، وكتاب الأسفار الملخص من كتاب الصفار شرحا لكتاب سيبويه، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وكتاب التخييل الملخص من شرح التسهيل، وكتاب التذكرة، وكتاب النافع في قراءة نافع، ونثر الزهر ونظم الزهر، وغيرها[1] .

ومما لم يكمل تصنيفه: كتاب مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد، وكتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ونهاية الأغراب في علمي التصريف والإعراب، ومجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر، وخلاصة التبيان في علمي البديع والبيان ونور الغبش في لسان الحبش، والمخبور في لسان اليخمور.

وقد ذكر القدماء أنّ مصنفاته تزيد على خمسين ما بين كبير وصغير، وذكر بعضهم أنّ مصنفاته بلغت الخمسة والستين[2] .

شعره:

يذكر المؤرخون أنَّ أبا حيان كان له نظم ونثر جيدان، وكان له الموشحات البديعية، ومن شعره[3]:

عُـــداتي لهـــم فضـــلٌ علـــيّ ومنّـــةٌ ... فـــلا أذهـــبَ الـــرحمنُ عنّـــي الأعاديـــا

هُـــمُ بحثـــوا عـــن زلّتـــي فاجْتَنَبْتُهـــا ... وهـــم نافســـوني فاكتســـبتُ المـــوالي

وله[4]:

إنّ الـــــدرهمَ والنســـــاءَ كلاهمـــــا ... لا تـــــأمننّ عليهمـــــا إنســـــانا

ينـــزعن ذا اللـــبِّ المتـــين عـــن التقـــي ... فيـــرى إســـاءة فعلـــه إحســـانا

ومن نظمه[5]:

ســـبق الـــدمعُ بالمســـير المَطَايـــا ... إذْ نَـــوَى مَـــنْ أُحِـــبُّ عَنَّـــي نُقلـــه

وأجـــادَ السّـــطورَ فـــي صَـــفحة الخـــد ... ولِـــم لا يُجِيـــدُ وهـــو ابـــنُ مُقْلَـــه

---

(1) الصفدي، نكت الهيمان (ص283)، السيوطي، بغية الوعاة (ج283/1)، المقري التلمساني، نفح الطيب(ج 552/2)، خديجة، أبو حيان (ص 72).

(2) ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات (ج 78/4)، ابن تغرى بردي، المنهل الصافي (ج168/11)، المقري التلمساني، نفح الطيب(ج552/2)، خديجة، أبو حيان (ص 72).

(3) الصفدي، الوافي الوفيات (ج 180/5).

(4) الصفدي، أعيان العصر(ج 335/5)، ابن حجر، الدرر الكامنة (ج 305/4).

(5) النجوم الزاهرة (ج112/10).

وفاته:

خدم أبو حيان هذا العلم مدة تقارب الثمانين، وسلك من غرائبه طرقا متشعبة الأفانين،ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خبر كان، وتبدلت حركاته بالإسكان، وتوفي– رحمه الله – بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة، في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنه خمسة وأربعين وسبعمئة ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر[1].

وقال الصفدي يرثيه رحمه الله[2]:

مـــاتَ أَثيـــرُ الـــدينِ شـــيخُ الـــوَرى	فَاسْـــــتَعَرَ البـــــارقُ واســـــتعبرا
ورقَّ مِـــنْ حُـــزنٍ نســـيمُ الصَّـــبا	واعتـــلَّ فـــي الأســـحارِ لمّـــا ســـرى
وصـــادحاتُ الأيـــك فـــي نَوحهـــا	رَثَتْـــه فـــي الســـجع علـــى حـــرف را
يـــا عـــينُ جـــودي بالـــدّموع التـــي	يـــروي بهـــا مـــا ضـــمّه مـــن ثـــرى
مـــاتَ إمـــامٌ كـــان فـــي فنّـــه	يُـــرَى إمامـــاً والـــورى مِـــنْ ورا

منهج أبو حيان في أصول النحو

اختط أبو حيان لنفسه منهجا صحيحا في أصول النحو لم يحد عنه وهو يؤلف كتبه، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه.

والإجماع أيضا من أصول النحو عند أبي حيان فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به ويذكر الرأي ومن نادى به.

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخرا، ونذكر بعض النماذج على ذلك:

أولا: المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان: في باب كان: " فكما لا يجوز: ما قائماً زيدُ، فلا يجوز: ليس قائماً زيد، وهذا المذهب يرد عليه السماع "[3] .

وفي باب الحال: " ويدل على بطلان مذهب الكوفيين: أنه لم يسمع ما أجازوه .... "[4]

---

(1) الصفدي، نكت الهيمان (ص 284)، السبكي، معجم الشيوخ (ص 600)، ابن الخطيب، الإحاطة (ج605/3)، المقري التلمساني، نفح الطيب (ج538/2).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات، 185/5، الصفدي، نكت الهيمان 284.

(3) أبو حيان، منهج السالك (ج189/1)

(4) المرجع السابق (ج278/2)

الفصل الأول

آراءُ هِشَامِ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب النَّحوِيّةُ والصَّرْفِيّةُ فِي كِتَابَيِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ

المبحث الأول

آراء هشامٍ الضرير النحوية والصرفية في كتابَي إرتشاف الضرب ومنهج السالك

المطلب الأول

مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات .

1. القول في الأسماء الستة

قال ابن مالك[1]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

قال أبو حيان[2]: " ظاهر كلامه يقتضي أنَ الإعراب في هذه الأسماء الستة بشرطها إنَّما هو بالحروف، و به قال هشام من الكوفيين، وقطرب[3] والزيادي[4] من البصريين ".

وقال أبو حيان[5]: " اختلف في إعراب الأسماء الستة علي مذاهب وهي " أب وأخ وحم وفوك وذو مال وهنوك "، والصحيح أنها معربة بكلمات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها قبل الآخر للآخر، وهو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين وأصحابنا، وذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين إلي أن هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات ".

التوضيح والتحليل:

في إعراب الأسماء الستة وجوه إعرابية أبرزها[6]:

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص4).

(2) أبو حيان، منهج السالك (ج22/1).

(3) هو أبو علي، محمد بن المستنير، نشأ بالبصرة، وتلقى عن عيسى بن عمر وسيبويه وغيرهما، إلا أن اتصاله بسيبويه أكثر، ومن تصانيفه في النحو " كتاب العلل "، توفي ببغداد عام 206 هـ. انظر: محمد الطنطاوي، تاريخ النحو والنحاة (ص104).

(4) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي، وقيل له الزيادي – لأنه من أولاد زياد بن أبيه –، أخذ عن الأصمعي وغيره، وأخذ عنه المبرد وغيره، كان عالما بالنحو، وله " كتاب في الأمثال "، و " كتاب النقط والشكل ". انظر: الأنباري، نزهة الألباء (ص157).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج836/4-838).

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج176/1)، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص17)، العكبري، اللباب في علل البناء والأعراب (ج 93/1)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج 51/1)، ابن هشام، اللمحة البدرية (ج300/2).

الأول: أنّ هذه الحروف نفسها هي الإعراب نيابة عن الحركات، وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين[1].

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين: أنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، ففي حالة الرفع تقدر الضمة على الواو، وفي حالة النصب تقدر الفتحة على الألف، وفي الجر تكون الكسرة مقدرة على الياء، واتبع فيها قبل الآخر للآخر فإذا قلت: " قام أبو زيد"، فأصله " أَبَوُ زيد " ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار " أَبُوُ زيد "، فاستثقلت الضمة علي الواو فحذفت، وإذا قلت: " رأيت أبا زيد"، فأصله " أَبَوَ زيد "، فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وإذا قلت: " مررت بأبي زيد " فأصله " بأَبَوِ زيد "، فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت بـ " أَبِوِ زيد "، فاستثقلت الكسرة علي الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة، وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح[2].

وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها .

وقول الفراء وهشام أنها معربة من مكانين، أي أن الضمة والواو إعراب، وكذلك الفتحة والألف، والكسرة والياء. غير صحيح لعدة أوجه:

منها أنه لا نظير له، وأنّ: " فوك" " وذو مال " حرفان، ويؤدي قوله إلي أن يكون الإعراب في جميع الكلمة[3].

وقال عبد الرحمن بن إسحاق[4]: " معرب من مكانين محال عند البصريين، لأنّه لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان "[5].

ونلاحظ أنَّ أبا حيان خالف رأي هشام والكوفيين، وبين فساد هذا الرأي، وصحح المذهب القائل إنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف .

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج126/1).

(2) الأشموني، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك (ج1/ 42).

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والأعراب (ج1 /93).

(4) يعني الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، كان من أفاضل أهل النحو، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن السراج، ألف كتبا منها كتاب " الجمل " و " الإيضاح ". انظر: الأنباري، نزهة الألباء (ص227).

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 184/1).

2. القول في إعراب الأسماء الستة

قال أبو حيان[1]: " وذهب الجرمي أنّها معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجر وبعدم ذلك في حالة الرفع، وهذا شبيه بما نقل صاحب الإعراب عن هشام أن الإعراب فيها معنوي لا لفظي."

التوضيح والتحليل:

هذا مذهب من مذاهب إعراب الأسماء الستة، وقال ابن عصفور[2]: " وأما من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب فهو مذهب فاسد، لأنَ هذه الأسماء من جملة المفردات كـ "غلام زيد" فتعرب بالحركات ولو كانت معربة بالتغير والانقلاب لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات.

ويقول السيوطي بأن هذا الرأي لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يؤثر شيئا، وبأن العدم لا يكون علامة[3] .

وقد خالف أبو حيان هذا الرأي، وبين عدم صحته .

3. القول في جمع المؤنث السالم (الجمع بالألف والتاء)

قال ابن مالك[4]:

وَمَـــا بِتَـــا وَأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعَـــا يُكْسَـــرُ فِـــي الْجَـــرِّ وَفِـــي النَّصْـــبِ مَعَـــا

قال أبو حيان[5]: " وما جمع بالألف والتاء الزائدتين ذهب الجمهور إلى أنه معرب وحركته حالة النصب، حركة إعراب حمل فيه النصب على الجر..... وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة.....

وقال هشام: حكي الكسائي " سمعت لغاتَهم " وهذا في الناقص، فتلخص أنّ مذهب جمهور الكوفيين على جواز النصب بالفتحة، ومذهب هشام جوازه في الناقص نحو: " لغة، وثبة، وأرات " جمع إرة، وهي الحفرة يطبخ فيها. "

---

(1) أبو حيان، منهج السالك (ج1/23).

(2) ابن عصفور شرح جمل الزجاجي (ج1/54).

(3) السيوطي،همع الهوامع (ج1/127).

(4) ابن مالك، الألفية (ص4).

(5).أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج4/842).

التوضيح والتحليل:

يتحدث ابن مالك في البيت عن جمع المؤنث السالم الذي جمع بزيادة ألف وتاء، فعلامة إعرابه يرفع بالضمة ويجر بالكسرة على الأصل، وينصب بالكسرة خلاف الأصل، وهذا مذهب البصريين، لا يعرفون غيره ولا يجيزون الأصل.

وجوز الكوفيون نصب جمع المؤنث بالفتحة مطلقا، وواضح أنَّ جمع المؤنث السالم الذي ينصب بالفتحة عند الكوفيين هو معتل اللام مثل " لغة، لغات "، فإذا كان معتل اللام فإما أن ترد له اللام مثل " سنة، سنوات "، وهنا أعرب في الجمع بالكسرة نيابة عن الفتحة، أما إذا لم ترد اللام المحذوفة من المفرد في جمعه جاز نصبه بالفتحة وهذا مذهب هشام وثعلب نحو " لُغة، لُغات " و " ثُبة[1]، ثُبات " كقول بعضهم: " سمعت لغاتَهم "[2] .

وكقول الشاعر:

فَلَمّـــا اجتَلَاهَـــا بالإيَـــامِ تَحَيَّـــزت ثُبَاتـــا عَلَيهـــا ذُلُّهَـــا وَاكتِئابُهـــا [3]

الشاهد: نصب " ثباتا " بالفتح، وهي رواية البغداديين، وقد رواها الفراء في معاني القرآن [4].

نلاحظ مما سبق أنَّ مذهب البصريين نصب جمع المؤنث بالكسر وجوباً، ومذهب الكوفيين بالفتحة مطلقاً، وهشام في الاسم الناقص .

---

(1) الثُّبة: العصبة من الفرسان، والجمع ثُبات و ثُبون و ثِبُون. انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج 107/14 – مادة ثبا)

(2) أبو حيان التذييل والتكميل (ج151/1)، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج"96/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج77/1).

(3) البيت من الطويل، أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين القسم الأول، ص79، وقد وردت ثبات بالكسر، ابن دريد، جمهرة اللغة (ص 248)، الفارسي، شرح الأبيات مشكلة الإعراب (ص 195)، ابن جني، المحتسب (ج118/1)، ابن جني، الخصائص (ج 304/3)، الأزهري، شرح التصريح (ج97/1).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج93/2).

باب النكرة والمعرفة

4. القول في نون الوقاية

قال ابن مالك [1]:

وَفِـــي لَـــدُنِّي لَـــدُنِي قَـــلَّ وَفِـــي قَـــدْنِي وَقَطْنِـــي الْحَـــذْفُ أَيْضَـــاً قَـــدْ يَفِـــي

قال أبو حيان[2]: " وحكي الكسائي عن العرب: " قَطْنِ عَبْدِ اللهِ درهمٌ " بخفض عبد الله، ونصبه على أن النون من سِنْخ الكلمة، فإذا انجر ما بعدها فهو مبني على الفتح لشبه بِقَطْن الذي هو اسم فعل، وقال هشام: من نصب عبد الله مع النون لزمه أن يقول مع ياء المتكلم: " قَطُنَنِي، فحذفت النون كما حذفت من إنَّنِي، وعلى ما حكى الكسائي أجاز هشام، أنَّ قَطُنِي دِرْهِمٌ، وأنَّ قَدِنْي دِرْهَمٌ على أن الياء مخفوضة بالإضافة والنون من سِنخ الكلمة."

التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك أنَّ " قط، وقد " معناهما " حسبي "، والياء المتصلة مجرورة بالإضافة وهذا مذهب الخليل وسيبويه [3].

وقال بعضهم: " قطْ زيداً درهمٌ "أي كفاه، وزادوا النون في " قط " فقالوا: قَطني، وإنما دخلت النون ليسلم السكون الذي يبني الاسم عليه، وهذه النون لا تدخل الأسماء وإنما أدخلوها في أسماء مخصوصة قليلة نحو: قَطْني وقَدْني، ولا يقاس عليها [4].

أما مذهب الكوفيين في " قط، وقد " فقد نقلوا عن العرب وجهين:

أحدهما: اسم فعل، وهما مبنيان على السكون، وينصبون لهما فيقولون: " قطْ زيداً درهمٌ، وإذا اتصل بهما ضمير المتكلم لحقتهما نون الوقاية، لأنَّ الضمير في موضع نصب .

والثاني: أنّ العرب من يقول: قطُ عبدِ الله درهمٌ، فيرفع قط وقد ويجر ما بعدهما بإضافة قط وقد إليه ويعربهما، ويكونان بمعنى حسب .

ويحتمل أن تكون النون في قطني وقدني ليست نون وقاية، بل من أصل الكلمة، وعلى هذا أجاز هشام أنّ " قَطْني درهمٌ، وقَدْني درهمٌ " على أنّ الياء مخفوضة بالإضافة والنون من سِنخ الكلمة[5].

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص6).

(2) إرتشاف الضرب (ج925/4).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج137/1)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج370/2).

(4) ابن منظور، لسان العرب (382/7).

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج2/ 180).

5. القول في نون الوقاية

قال أبو حيان[1]: " وأم لحاق النون اسم الفاعل نحو: أمسلمني " فقيل هي نون الوقاية وإليه ذهب ابن مالك وقال فيه: إنه قد تلحقه وذهب غيره إلى أنه تنوين وهو مذهب هشام وأجاز: " هذا ضاربنك وضاربني " بالتنوين والكاف والياء في موضع نصب."

التوضيح والتحليل:

الأصل في الاسم المعرب ألّا تتصل به نون الوقاية، نحو: ضاربي ومكرمي وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل، واختلفوا في هذه النون هل هي نون وقاية أم نون التنوين؟ .

قال الشاعر:

فَمَـــا أَدْرِي وَكـــلُّ الظـــنِّ ظنّـــي أمُسْـــلِمُنِي إلـــى قَـــومِي شَـــرَاحِي [2]

يرى ابن مالك أن النون في قولنا: " أمُسْلِمُنِي " نون الوقاية، بينما ذهب هشام إلى أنها نون التنوين نحو قولهم " ضاربن "، فإذا أضفنا له ياء المتكلم صار " ضاربني "، فتكون الياء في موضع نصب مفعول به لاسم الفاعل، وكذلك عند إضافة الضمير الكاف.

وهناك بعض الأمثلة المسموعة وردت فيها نون الوقاية في آخر اسم الفاعل واسم التفضيل كقوله عليه السلام لليهود: " هل أنتم صَادِقُونِي[3] " ؟

ومثله قول الشاعر:

وَلَـــيْسَ المُـــوَافِيني لِيُرْفِـــدَ خَائِبَـــا فَـــإنَّ لـــه أَضْـــعافَ مَـــا كَـــانَ آمِـــلا [4]

الشاهد فيه: قوله " الموافييني " حيث أتى بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم، تشبيها له بالفعل .

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج4/ 925).

(2) البيت من الوافر وهو ليزيد بن محرم الحارثي، انظر: ابن الجني، المحتسب (ج220/2)، ابن عصفور، شرح الجمل، (ج11/2)، المرادي، توضيح المقاصد (ج388/1)، الأشموني، شرح الأشموني (ج117/1)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ج770/2)، العيني، المقاصد النحوية (ج348/1)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج110/1) .

(3) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب ما يذكر في سمّ النبي – صلى الله عليه وسلم – (رقم الحديث 5777، ص 1461)

(4) البيت من الطويل، قائله مجهول، انظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج388/1)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج117/1)، العيني، المقاصد النحوية (ج1/ 349)، الأشموني، شرح الأشموني (ج116/1)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج111/1).

ومثله قول الشاعر:

وَلَـــيْسَ بِمُعْيِينِـــى وَفِـــي النَّـــاسِ مَمْتَـــعٌ صَـــــدِيقٌ إِذا أَعيَـــا عَلَـــيّ صَـــــدِيقُ [1]

الشاهد فيه: قوله "بمعييني" حيث أثبت نون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم، تشبيها لاسم الفاعل بالفعل.

و معييني و الموافيني يرفعان توهم كون نون مُسلمني تنوينا، لأن ياء المنقوص لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أغادٍ ابنك أم رائح ؟، وياء معييني الثانية ثابتة، فعلم أنَّ النون الذي وليه ليس تنويناً، وإنما هي نون الوقاية [2].

والشائع بين النحاة أنّ هذه الأمثلة لا يقاس عليها لقلتها، لكن الرأي السديد: أنه قد يجوز أحيانا إذا وجد داع[3] .

يلاحظ مما سبق أن أبا حيان يرى أن نون الوقاية قد تلحق اسم الفاعل إذا وجد داع، حيث أن هنالك أمثلة مسموعة على ذلك، وبذلك يخالف أبو حيان رأي هشام القائل أنها نون التنوين .

6. الضمير

قال أبو حيان[4]: " وأجاز البصري وهشام: " زيداً غلامُه ضرب " في كل تصريف الفعل، ومنعها الفراء جميعها وأجازها الكسائي في اسم الفاعل."

التوضيح والتحليل:

أجاز البصريون تقديم المنصوب على الفعل في نحو " زيداً غلامُه ضَرَبَ، وغلامَه ضَرَبَ زيدٌ " ولكن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأمثالها، وذلك لأنَّ " زيدا " في قول " زيداً غلامُه ضرب " متأخر في التقدير من وجوه:

أحدها: بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

والثاني: بالنظر إلى ضرب لأنّه معموله .

---

(1) هذا بيت من الطويل لم ينسب إلى قائله، ابن مالك، شرح التسهيل (ج138/1)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج117/1)، ابن عصفور، شرح الجمل (ج12/2)، الأشموني، شرح الأشموني (ج1/ 128) .

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج138/1).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1|97)، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج1/ 128)، عباس حسن، النحو الوافي (ج1/ 285) .

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج945/4).

والثالث: بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله [1].

ورأي الكوفيين مردود بالسماع، فمثال " زيداً غلامُه ضَرَبَ " قول رجل من طيىء في كعب بن زهير وأخيه:

كَعْبَـــا أَخُـــوه نَهَـــى فَانْقَـــادَ مُنْتَهِيـــا وَلَـــو أَبَـــى بَـــاءَ بِالتّخلِيـــدِ فِـــي سَـــقَرا [2]

الشاهد فيه: " كَعْبَا أَخُوه نَهَى " حيث قدم المفعول على الفاعل المتصل به ضمير المفعول وأخر الفعل عنهما .

مما سبق وافق أبو حيان البصريين وهشام في جواز مثل هذه المسائل، وذلك لسماع مثلها في أشعار العرب وأقوالهم، وهذا مخالف لرأي الكوفيين.

7. القول في ضمير الفصل

قال أبو حيان[3]: " وشرط الفصل أن يتقدمه معرفة نحو: " زيدٌ هو الفاضلُ "، فلو قلت: " ما ظننتُ أحداً هو القائمَ، وإن كان أحد لهو القائمَ، وكان رجلٌ هو القائمَ "، أجاز ذلك الفراء وهشام فنصبا " القائم "، وجعلا "هو" فصلا، ومنع ذلك سيبويه والبصريون والمعروف من قول الكوفيين إجازة مثل:

... ... ولا يـــك موقـــف منـــك الوداعـــا

فعلى هذا يجوز فيه الفصل كما ذهب إليه هشام والفراء ".

التوضيح والتحليل:

في هذه المسالة يتحدث أبو حيان عن الضمير المسمى عند البصريين فصلا، لأنه فصل بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وعند الكوفيين عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة، ويشترط فيما قبله أن يكون معرفة فلا يجوز " ما ظننت أحدا هو القائمَ "، وهذا مذهب البصريين وسيبويه، لكن الفراء وهشام وبعض الكوفيين أجازوا أن يكون نكرة مثل " ما ظننتُ أحداً هو القائمَ "

---

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج 395/1).

(2) البيت من البسيط، قائله مجهول، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج153/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج40/7)، ابن عقيل، المساعد (ج436/1)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1744/4).

(3) أبو حيان،إرتشاف الضرب، (ج4 /952).

فنصبت " القائم " على أنها مفعول به ثان، وهو ضمير فصل [1]، ومن المعروف عن الكوفيين إجازة مثل:

قِفِـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ يـــا ضُـــباعا وَلَا يَـــكُ مَوقِـــف منـــك الوداعـــا [2].

الشاهد: جاء الاسم نكرة، والخبر معرفة، مختاراً لا مضطراً، لتمكنه من أن يقول: " ولا يك موقفي منك الوداعا ".

أما اشتراط أن يكون ما قبله معرفة فلأنّ لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة وفيه تأكيد، فوجب أن يكون السابق له الذي يؤكده هذا الضمير معرفة، مثل التأكيد، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا، لأنه لا يقع بعده – غالبا إلا ما يصح وقوعه نعتا للاسم السابق، ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة [3].

8. القول في الضمير

قال أبو حيان[4]: " فإن لم تذكر الضمير بعدها نحو: " كان زيدٌ هو المقبل والمدبر"، جاز الوجهان الرفع والنصب، فإن ذكرت بعدها واختلف الخبران نحو: " كان زيدٌ هو القائمُ وهو الأميرُ "، فلا يجوز في " الأمير " عند البصريين والفراء إلا الرفع، وأجاز هشام فيه النصب فإن اتفقا نحو: " كان زيدٌ هو المقبلُ وهو المدبرُ " فالرفع في " المقبل والمدبر " عند البصريين فقط، وأجاز النصب الفراء وهشام، وإذا عطفت ب " لا " وذكرت الضمير بعدها نحو: " كان زيدٌ هو القائمُ، لا هو القاعدُ "، رفعت على قول البصريين ونصبت على قول هشام، وإن لم تذكر الضمير نحو: " كان زيدٌ هو القائم لا القاعد " جاز رفعها ونصبها بلا خلاف، وإذا عطفت ب " لكن " نحو: " ما كان زيدٌ هو القائم ولكن هو القاعدُ " رفعت " القاعد " في قول البصريين، وأجاز هشام النصب".

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج120/1)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج391/2)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج167/1)، ابن هشام، مغني اللبيب (ج570/2).

(2) بيت من الوافر لعمير بن شبيم المعروف بالقطامي، انظر: سيبويه، الكتاب (ج243/2)، العيني، المقاصد النحوية (ج281/4)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج356/1)، ابن هشام، مغني اللبيب (ج525/2)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ج849/2)، البغدادي، خزانة الأدب (ج368/2)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج223/1).

(3) عباس حسن، النحو الوافي (ج247/1) .

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج955/4– 956).

التوضيح والتحليل:

في هذه المسالة خلاف بين النحاة، فإذا عطف الضمير على ما بعده بالواو فإن لم يكرر الضمير مثل " كان زيدٌ هو المقبل والمدبر"، فقد اتفق النحاة على جواز الوجهين الرفع والنصب....

ولكن إذا عطف الضمير على ما بعده بالواو وكرر الضمير واختلف الخبران مثل " كان زيدٌ هو القائمُ وهو الأميرُ" تعين في المعطوف الرفع، وأجاز هشام النصب، وإن اتفق الخبران، فالبصريون يرفعون، وأجاز هشام والفراء النصب، والعطف ب " لا " و" لكن " كالعطف ب " الواو " في الحكم[1].

9. القول في شروط ضمير الفصل

قال أبو حيان[2]: " ومن أحكام الفصل أنه لا يتقدم مع الخبر على المخبر عنه، لا يجوز " هو القائم كان زيد "، و" لا " هو القائم زيد "، و " لا " هو القائم ظننت زيداً "، ونقل ابن مالك عن الكسائي: جواز ذلك، والنقل عن الكسائي مختلف فيه: فنقل هشام عنه المنع، ونقل الفراء وغيره عنه الجواز ومذهب البصريين والفراء المنع .

التوضيح والتحليل:

من شروط ضمير الفصل ألا يتقدم مع الخبر المقدم، وذلك لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعا، فلما تقدم منع من توهمه تابعا إذ التابع لا يتقدم على المتبوع لكن الكسائي أجاز ذلك، وقد نقل عنه ابن مالك لكن هشام نقل عنه عدم جواز ذلك، والمنع مذهب البصريين، وهشام، والفراء .[3]

وقال هشام[4]: " حكى قوم من أصحابنا أنَّ الكسائي أجازها، وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال له: أجزت " هو القائمَ كان زيدٌ " ؟ فقال: لا، قال هشام: وحفظنا عنه الإحالة ".

مما سبق يتبين موافقة أبي حيان لرأي هشام في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج292/2)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج 231/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 4/ 957-958).

(3) ابن عقيل، المساعد(ج122/1)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج168/1)، السلسيلي، شفاء العليل(ج 208/1).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج299/2).

باب الابتداء

10.القول في المبتدأ المصدر

قال ابن مالك[1]:

وَقَبْـــــلَ حَـــــالٍ لاَ يَكُـــــوْنُ خَبَـــــرَا عَـــــنِ الَّـــــذِي خَبَـــــرُهُ قَـــــدْ أُضْـــــمِرَا

كَضَـــــرْبِيَ الْعَبْـــــدَ مُسِـــــيْئاً وَأَتَـــــمّ تَبْيِينـــــي الْحَـــــقَّ مَنُوْطَـــــاً بِـــــالْحِكَمْ

أبو حيان[2]: " وأما " ضربي زيداً قائماً "، فذهب الجمهور إلى أن " ضربي " مرفوع على الابتداء، وذهب بعض النحويين إلى أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً .....

وقيل له خبر، واختلفوا، فذهب الكسائي والفراء، وهشام،وابن كيسان، إلى أن الحال بنفسها هي الخبر، لا سادة مسده على خلاف بينهم في ذلك .... "

التوضيح والتحليل:

في هذه المسألة " ضربي زيداً قائماً " جاء المبتدأ مصدر عامل في مفسر صاحب حال بعده، لا يصلح أن يكون خبراً عنه، وهذه من أكثر المسائل النحوية خلافا .

فقال بعض النحاة " ضربي " فاعل لفعل مضمر، تقديره ضربي زيدا قائماً .

وقال الجمهور: مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيدا مفعول به، وقائما حال .

ثم اختلف النحاة هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر ؟

فقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: " أقائم الزيدان ؟.

وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان[3]: الحال نفسها هي الخبر، ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان، أحدهما: من صاحب الحال و والآخر من المصدر، وذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، وقد جمعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص11).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1092/5).

(3) ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص162).

وذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنه لابد من تقدير الخبر وأن هذا المقدر اسم مشتق يصح الإخبار به عن هذا المصدر الواقع مبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنه يقدر بعد الحال، وذهب البصريون إلى أنه يقدر قبل الحال [1] واختار ابن مالك مذهب الأخفش والتقدير "ضربي زيدا ضربه قائما " لما فيه من قلة الحذف[2].

وقال أبو حيان[3]: " أما مذهب الكسائي وهشام فأبطل بأنّ العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابع للآخر رفعا، فكذلك لا يعمل في مضمرين " . وبذلك يتضح لنا مخالفة أبي حيان لكل من الكسائي وهشام، وموافقته لرأي البصريين .

11.القول في المبتدأ

قال ابن مالك [4]:

وَقَبْـــــلَ حَـــــالٍ لاَ يَكُـــــوْنُ خَبَـــــرَا عَـــــنِ الَّـــــذِي خَبَـــــرُهُ قَـــــدْ أُضْـــــمِرَا

كَضَـــــرْبِيَ الْعَبْـــــدَ مُسِـــــيْئاً وَأَتَـــــمّ تَبْيِينـــــي الْحَـــــقَّ مَنُوْطَـــــاً بِـــــالْحِكَمْ

قال أبو حيان [5]: " ولو جئت بدل المصدر بأن والفعل فقلت: " أن ضربت زيداً قائماً " و " أن تضرب زيداً قائماً "، منع ذلك الجمهور، وأجازه بعض الكوفيين، وقال ابن الأنباري أبطل الكسائي والفراء وهشام " أن تضرب عبد الله قائماً " واتفقوا على إجازة " الذي تضرب عبد الله قائماً " و " ما تضرب عبد الله قائماً " على أنّ " الذي "، و " ما " بمعنى المصدر معناهما: " ضربك عبد الله قائماً".

التوضيح والتحليل:

يجوز أن يأتي المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه مثل " ضربي زيداً قائماً "، ولكن هل يقاس على ذلك المصدر المؤول نحو: " أن ضربت زيداً قائماً، أو أن تضرب زيداً قائماً " ؟.

---

(1) ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص162)، وانظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 290/3)، السلسيلي، شفاء العليل (ص276)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج197/1)، الأشموني، شرح الأشموني (ج 338/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج280/1).

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج302/3).

(4) ابن مالك، الألفية (ص 11).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 5 /1094).

جمهور النحاة منع ذلك، وأجاز ذلك الكوفيون، وقال ابن الأنباري: أبطل الكسائي والفراء وهشام: " أن تضرب عبد الله قائماً" واتفقوا على إجازة " الذي تضرب عبد الله قائماً " و " ما تضرب عبد الله قائماً " على أنّ معناهما: " ضربك عبدَ الله قائماً " وعلل المنع في " أن " بأنها لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر، وفي هذا التعليل نظر فإن المصدر أيضا يعمل فيما بعده[1].

ممّا سبق يتضح أنَّ أبا حيان اعترض على تعليل الكسائي وهشام للمنع، حيث قال أبو حيان: وفي هذا التعليل نظر.

12.القول في الحال التي حذف خبرها

قال أبو حيان[2]: " ويجوز أنّ يقع الفعل موقع هذه الحال عند أبي الحسن وهشام، وعن سيبويه المنع، وعن الكسائي والفراء قولان: الجواز والمنع ".

التوضيح والتحليل:

في هذه المسألة يتحدث أبو حيان أيضا عن الحال التي حذف الخبر قبلها، فيقول أبو حيان: أنّه لا يمنع وقوع الحال المذكورة فعلاً خلافاً للفراء مثل قولنا: "حُسنُك تركب" أي راكباً والواضح أنّ في هذه المسألة أقوال[3]: أحدها: وعليه سيبويه فقد نقل عنه المنع[4]، واختلف النقل عن الفراء، فحكى ابن خروف عنه الجواز، ونقل ابن عصفور المنع وهو الصحيح عنه، ونقل ابن مالك – رحمه الله – أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل[5].

والثاني: الجواز فقد ذهب الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك إلى جواز أنّ تجئ هذه الحال جملة فعلية للسماع[6].

---

(1) همع الهوامع (ج342/1)، وانظر: التذييل والتكميل (ج 289/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 5/ 1095).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/ 42)، وانظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص 169)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج305/3)، المرادي، شرح التسهيل (ص253).

(4) السيوطي، همع الهوامع 1/ 42

(5) ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص 169).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج 1/ 42).

بناء على ما ذكر فإنَّ أبا حيان يوافق هشام في جواز وقوع الحال المذكورة فعلا وذلك لورود ذلك عن العرب.

13.القول في الحال الجملة الاسمية

قال أبو حيان[1]: " ولو كانت الحال جملة اسمية بالواو والمصدر متعدٍ، وتقدمت عليه نحو: " وهو ملتوت شربك السويق " لم يجز عند الكسائي والفراء وهشام،أو لازم وتقدمت جاز ذلك عند الكسائي، ولم يجز عند الفراء نحو: " وأنت راكب حسنك ".

التوضيح والتحليل:

يتناول أبو حيان–رحمه الله– في هذه المسألة الحال التي جاءت جملة اسمية بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟.

هناك عدة آراء في هذه المسألة، فإذا كان المصدر متعديا لمفعول، أبطل ذلك الكسائي والفراء وهشام، فلا يصح " وهو ملتوت شربك السويق "، وقد أجاز الكسائي التقديم إذا كان المصدر لازما، نحو " وأنت راكب حسنك " ولم يجز ذلك عند الفراء لأن الحال لا ترفع مقدمة[2].

14.القول في " عبدُ الله وعهدي بزيد قديمين "

قال أبو حيان[3]: " وإذا قلت: " عبدُ الله وعهدي بزيد قديمين " أو " عبدُ الله والعهد بزيد قديمين "، وإن عبدَ الله والعهدَ بزيد قديمين " و " عبد الله وإن العهدَ بزيد قديمين " أجازها كلها الكسائي وهشام، وليس عن الفراء إجازة شيء منها وأصحابه يردون على الكسائي وهشام ذلك، وقياس البصريين المنع ولا يجوز ذلك عند الكسائي وهشام إلا بالواو الجامعة لا بالفاء."

التوضيح والتحليل:

في هذه المسالة أجاز الكسائي وهشام قول: "عبد الله وعهدي بزيد قديمين" وكأننا نقول " العهدُ بعبد الله وزيد قديمين "، فقدم " عبد الله " ورفع ما بعده وثنى " قديمين " لأنه ل " عبد الله " و" زيد " و كان خبرا للعهد، كما تكون الحال خبرا للمصدر. والكسائي وهشام أجازا أيضا قولنا " إنّ عبد الله والعهد بزيد قديمين، و" عبد الله وأنّ العهدَ بزيد قديمين."

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (5 /1097).

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/310).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج5/ 1097).

والفراء لم يجز شيئا من هذا وكذلك أصحابه ردوا على هشام والكسائي، وقياس البصريين المنع، ولا يجوز في قول الكسائي وهشام: " عبد الله فالعهد بزيد قديمين "، فلا يصلح هذا المعنى من العطف إلا بالواو الجامعة[1].

15.القول في عبد الله والريح يباريها

قال أبو حيان[2]: "وإذا ولى معطوفاً بالواو فقط على مبتدأ فعل، أو دائم لأحدهم واقع على الآخر نحو: " عبد الله والريح يباريها "، و" أخوك والدنيا يذمها "، فأجاز ذلك هشام لما كان " يباريها " فيه راجعان إلى " عبد الله والريح " وكان النسق بالواو، كان البناء على " عبد الله والريح يتباريان " أو الواو بمعنى مع أبي عبد الله مع الريح نحو: " كل رجل وضيعته " ويباريها حال.

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في هذه المسالة فمنعها قوم وأجازها آخرون[3]، وذلك نحو: " عبد الله والريح يباريها " والمنع أظهر لأن "عبد الله" مبتدأ و" الريح " معطوف عليه والمعطوف على المبتدأ مبتدأ و" يباريها " خبر عن المبتدأ الواحد ويبقى الآخر لا خبر له[4].

ومن أجازها من البصريين جعل خبر المبتدأين محذوف والتقدير " عبد الله والريح يجريان يباريها " ويباريها حال، ومن أجازها من الكوفيين جعل يباريها بمعنى: "يتباريان"[5].

ولهشام في هاتين المسألتين جواب آخر، وهو أن الواو ترفع " عبد الله "، و " الريح " عطف نسق على " عبد الله "، و" يباريها " حال ل " عبد الله " و " الريح "[6] .

وقال أبو حيان في التذييل: " وتلخيص المسالة عبد الله مع الريح يباريها إذا كان معروفا بالسخاء والإفضال والإشباه للريح في هذا المعنى فكانت الواو هنا على ما هي عليه في: " كل ثوب وثمنه، وكل رجل وضيعته[7]".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/ 344)، وانظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 311/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1/ 1098).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/ 107)، وانظر: المرادي، شرح التسهيل (ج1/ 255)، ابن عقيل، المساعد (ج1/ 216)، السلسيلي، شفاء العليل (ص 280)، الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ 44).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 318).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/289).

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج3/ 318).

(7) التذييل والتكميل (ج3/ 318).

ممّا سبق يتضح مخالفة أبي حيان لهشام في هذه المسألة، وأوضح أبو حيان صحة هذه المسألة بدون " واو " أي " عبد الله الريح يباريها "، و " أخوك الدنيا يذمها "، وللريح والدنيا وجهان: أحدهما النصب، بفعل مضمر، والوجه الآخر ارتفاعهما برجوع الهاء .

16.القول في زيد مع جاريته قاعدان.

قال أبو حيان[1]: " وأجاز الكسائي وهشام: " زيد مع جاريته قاعدان " حملت على الواو وأبطل ذلك الفراء قال ابن الأنباري: " واتفقوا كلهم على إجازة " الحليم مع الحليم يصطلحان " و " السفيه مع السفيه يقتتلان " ويعني بالاتفاق اتفاق الكوفيين والله اعلم ".

التوضيح والتحليل:

أجاز الكسائي وهشام زيد مع جاريته قاعدان " على أن مع محمولة على الواو، والتقدير: " زيد و جاريته قاعدان " ومنعه الفراء، وأجاز لكسائي وأصحابه " اختصم زيد مع عمرو " بمعنى " اختصم زيد و عمرو "[2] .

ومما يدل على أنَّ " مع " يكون ما بعدها بمنزلة المعطوف ب " الواو "

قول الشاعر:

مَشَــقَ الهَــواجِر ولَحْمَهُــنَّ مــع السُّــرى حتـــى ذهـــبن كَلاكِـــلاً وصُـــدُوراً [3]

الشاهد: وقوع " مع " موقع واو العطف، وقال ناظر الجيش [4]: " ولم يظهر لي كون مع يكون ما بعدها بمنزلة المعطوف بالواو في هذا البيت، إذ لا يمنع أن يكون الشاعر أراد مزقت الهواجر مصحوبة بالسرى، أي مضمومة .

بناء على ما ذكر يتضح مخالفة أبي حيان لهشام والكسائي، وقد وضح أبو حيان بقوله أن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب [5].

---

(1) إرتشاف الضرب (ج 1099/5).

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج150/8).

(3) البيت من الكامل، لجرير، انظر: جرير، ديوان جرير (ص223)، سيبويه، الكتاب (ج162/1)، البغدادي، خزانة الأدب (ج98/4)، العيني، المقاصد النحوية (ج116/3)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ص2100).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ص2100).

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 150/8).

17.القول في زيداً أبوه ضرب أو يضرب

قال أبو حيان[1]: " وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر نحو: " زيداً أبوه ضرب أو يضرب " جاز من قول البصريين وهشام، وهي خطأ من قول الكسائي والفراء فلو كان مكان الفعل اسم فاعل نحو: " زيدا أبوه ضارب " جازت من قول البصريين الكسائي وهشام وأحالها الفراء."

التوضيح والتحليل:

لقد أجاز البصريون وهشام قول " زيداً أبوه ضرب " أو" زيداً أبوه ضارب " لتقدم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ ومنعها جمهور الكوفيين

ووافق الكسائي في جواز نحو: " زيداً أبوه ضارب "، لا في نحو: " زيداً أبوه ضرب "، فأجاز في مسألة اسم الفاعل، وخالف في مسألة الفعل، والسماع حجة عليهم وعلى الكسائي [2].

والحجة عليهم قوله:

خيـــــراً المبتغيـــــة حـــــاز وإن لـــــم يقــض فالســعي فــي الرشــاد رشــاد [3]

والشاهد فيه: أن أصله المبتغي خيراً حازه، وقد قدم هنا صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ .

وقال أبو حيان[4]: " والصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين " زيداً أجله محرز، وزيداً أجله أحرز " بل الآخر أولى بالجواز لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن يمنع الأول دون الآخر فقد رجح فرعا على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيباً "

إذن وافق أبو حيان رأي البصريين وهشام، وخالف الكوفيين والكسائي.

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج5/ 1109).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج224/1).

(3) البيت من الخفيف مجهول القائل، وقيل قاله أبو الأسود، انظر ابن مالك، شرح التسهيل (ج 303/1)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج957/2)، ابن عقيل، المساعد (ج224/1).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج356/3).

18.القول في اسم الزمان الخبر

قال ابن مالك[1]:

وَلاَ يَكُـــوْنُ اسْـــمُ زَمَـــانٍ خَبَـــرَا عَـــنْ جُثَّـــةٍ وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا

قال أبو حيان[2]: "وأجاز الفراء وهشام: الرفع والنصب في اليوم مع سائر الأيام، والعيد، والأضحى، والفطر، يجري مجري الجمعة، والسبت، في جواز الرفع والنصب في اليوم، إذا كان خبراً عنها. فالبصريون والفراء يجيزون الرفع، والنصب كالمعرفة، والتزم هشام فيه الرفع."

وقال أبو حيان [3]: " ..... وأما إذا كان نكرة فذهب هشام إلي أنه كالمنكور من المحال عنده ويلتزم فيه الرفع فتقول: ميعادك يومٌ ويومان وثلاثة أيام."

التوضيح والتحليل:

إذا كان اسم الزمان معرفة وجاء خبرا جاز فيه الرفع والنصب باتفاق من البصريين والكوفيين، مثل: قيامُك يومَ الخميس أو يومُ الخميس، والغالب النصب أكثر من الرفع مع جوازهما باتفاق.

ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها، كالسبت، والعيد، والفطر، لأن الجمعة فيها معنى الاجتماع، والسبت معنى الانقطاع، وفي العيد معنى العود جائز.

وإذا كان اسم الزمان نكرة رفع غالبا مع جواز النصب نحو الصوم يوم، والسير شهر، وهشام ومن ذهب معه من الكوفيين أوجبوا الرفع[4].

19.القول في " وحده "

قال أبو حيان[5]: "ومن مسائل هذا الباب أجاز يونس وهشام: زيد وحده، ومنعه الجمهور وهو مسموع من العرب، جعلته خبرا أي" زيد مكان التفرد "، ولهشام في جواز تقديمه على المبتدأ قولان: الجواز والمنع، أجراه في المنع مجرى: " زيد أمره الأول، وسعد قصته الأولى، وزيد إقبالا وإدبارا."

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص10).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1125/5).

(3) أبو حيان، منهج السالك (ج148/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع 324/1، انظر:، الرضي، شرح الرضي (ج283/1)،ابن مالك، شرح التسهيل (ج323/1)، ابن عقيل، المساعد (ج239/1)، السلسيلي، شفاء العليل (ص295).

(5) إرتشاف الضرب (ج1132/5).

التوضيح والتحليل:

منع جمهور النحاة الإخبار بـ "وحده" لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به، وأكثر النحاة على أنه حال من الفاعل، وأجاز يونس وهشام الإخبار به، فيقال: " زيدٌ وحدَه " مثلما نقول " زيدٌ عنده "، واستدل هشام ويونس على جوازه لأنه سمع عن العرب " زيدٌ وحدَه " ولكن هل يجوز تقديمه فيقال: " وحدَه زيدٌ " مثلما نقول: " في دارِه زيدٌ "، لهشام قولان أحدهما: الجواز على أنه على مجرى عنده، فكما نقول: " عنده زيدٌ "، يجوز " وحدَه زيدٌ "، والثاني المنع على أنه مجرى " زيدٌ أمرَه الأول، وسعد قصتَه الأولى "، فكما أنه لا يجوز " إقبالاً وإدباراً زيدٌ " لا يجوز " وحدَه زيدٌ ".[1]

ويقول أبو حيان[2]: " وقد نقلوا أنَّ العرب قالت: زيدٌ وحده " بالرفع والنصب، فوجب قبوله إن خالف رأي سيبويه أو غيره .

ممّا سبق يتبين موافقة أبي حيان لرأي هشام ويونس، وذلك لوروده بالسماع .

20. القول في " دونك... "

قال أبو حيان[3]: " قال سيبويه: لا يجوز " دونُك " بالرفع وأنت تريد المكان، وأجازه غيره، وقال الفراء: سواك، ومكانك، وبدلك، ونحوك، ودونك لا تجعل أسماء مرفوعة على اختيار، وتقول: زيد مثلُك بالرفع، ولا يجوز فيه النصب، خلافا للكوفيين... إذا وقع خبرا، أو نعتا جاز أن يعرب إعراب الأسماء وجاز أن ينصب تقول: " زيد سنُّك وسنَّك، فإذا وقع فاعلا رفع ولم ينصب، نحو " قام مثلُك وسنُك " وقال هشام: " لدنك وقرنك " لا يكونان إلا معرفتين، فلا ينصبان على المحل ولا يجوز نصب شيء من ذلك عند البصريين إلا إذا كان تابعا لمنصوب، أو معمولا لناصب وليس نصبه نصب الظرف ".

التوضيح والتحليل:

ذكر سيبويه " دون " في معنيين أحدهما: أن تكون ظرفا وفي هذه الحالة لا يجوز فيه غير النصب، وأما أن تكون بمعنى: حقير أو مسترذل ومثلها: " ثوب دون " وفي هذه الحالة ترفع " دونك "[4].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج325/1)، انظر: سيبويه، الكتاب (ج373/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج77/4)، السيوطي، الأشباه والنظائر (ج163/4).

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج79/4).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1132/5-1133).

(4) السيرافي، شرح الكتاب (ج299/2).

ويرى الفراء أن " سواك، ومكانك، وبدلك، ونحوك، ودونك " لا تجعل أسماء مرفوعة.
ولا يجوز عند البصريين قولنا " زيد مثلَ عمرو" بالنصب وأجازه الكوفيون وذلك لأن " مثلك " عندهم من القسمة التي تعرب في مواضع النعوت والأخبار بتعريب الأسماء وينصب في كل حال وإذا وقع موقع أسماء الفاعلين من الناس رفع ولم ينصب وهذه الأسماء هي: " قرنك، وسنك، وشبهك، ولدنك، ومثلك [1]".

21.القول في جواز دخول الفاء على الخبر

قال أبو حيان[2]: " ونص ابن الحاج: على أنَّه يجوز أن تكون اسمية نحو: " الذي هو يأتيني فله درهم " فإن كان الموصول أو الموصوف ليس فيه عموم وعني به خاص، ففي جواز دخول الفاء عليه خلاف، والصحيح المنع، ولذلك زعم هشام أن الموصول إذا أكد، أو وصف لا يجوز دخول الفاء على خبره، نحو: " الذي يأتيني نفسه مكرم، والذي يأتيني الظريف مكرم " لأنه يزول بذلك عن العموم، ولا يحفظ دخول الفاء مع التأكيد، والنعت من كلام العرب."

التوضيح والتحليل:

من المعلوم أن الخبر مرتبط بالمبتدأ مثل ارتباط الفعل والفاعل، لذلك لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، فالأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، فإذا دخلت فلابد لدخولها من سبب، والسبب على ضربين واجب وجائز، ومن المجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعا موقع من الشرطية أو أل الموصولة، ومنع ابن مالك وبعض النحاة دخول الفاء والصلة جملة اسمية، نحو: " الذي هو يأتيني فله درهم "، ويرى أبو حيان أنه لا مانع.

وإذا كان الموصول خاصا أو النكرة الموصوفة خاصة لم تدخل الفاء نحو: " الذي يزورنا فهو مكرم " وتريديه شخصا بعينه ومنع هشام دخول الفاء إذا أكد الموصول أو وصف، لذهاب معنى الجزاء بذلك، ومعللا ذلك بأن هذا لم يحفظ من كلام العرب.[3]"

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 81/4)، انظر: سيبويه، الكتاب (ج409/1)، السيرافي، شرح الكتاب (ج299/2)، ابن عقيل، المساعد (ج239/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1141/5).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج349/1)، انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج96/4)، المرادي، شرح التسهيل (ص241).

باب كان وأخواتها

22.حكم توسط خبر كان

قال أبو حيان[1]: " وأجاز هشام: " كان قائماً الزيدان والزيدون " على أن تجعل " قائماً " خبراً مقدماً، " والزيدان والزيدون " اسما، ولا يجيز ذلك البصريون إلا مع تثنية الخبر وجمعه."

التوضيح والتحليل:

الأصل في خبر هذه الأفعال التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه ومنه قوله عز وجل[2]: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

وأما تقديمه عليها فهناك ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق وهو " مادام " وما اقترن منها ب "ما" النافية.

والقسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو " ليس".

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي.[3]

وأجاز هشام: "كان قائماً الزيدان والزيدون"، على أن تجعل قائماً خبراً، والزيدان والزيدون اسماً، ولا يجيز ذلك البصريون إلا مع تثنية الخبر وجمعه، ويرى البصريون أنَّ ضمير الشأن إنما يتقدم جملة تكون هي خبراً عنه، إلا أنَّ الفراء وسائر الكوفيين يرون جواز الإخبار عنه بالمفرد، فيجيزون نحو: " كان قائماً الزيدان " .[4]

23.القول في اسم ما زال

قال أبو حيان[5]: " وقال في البسيط: ولا يكون اسمها نكرة وأجاز الكسائي وهشام "ما يزال أحد يذكرك " ونحوها من المستقبل وانفرد هشام بإجازتها على الماضي نحو: " ما زال أحد يذكرك " ومنعها الفراء فيهما."

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1169/5).

(2) [الروم: 47].

(3) ابن طولون، شرح ابن طولون (ج207/1)، وانظر: المكودي، شرح المكودي (ص85) الأزهري، شرح التصريح (ج258/1) .

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج182/1).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1182/5).

التوضيح والتحليل:

أجاز الكسائي وهشام أن يكون اسم " ما زال " نكرة إذا كانت في المستقبل مثل " ما يزال أحد يقول ذلك " لكن هشام أجازها في الماضي بمفرده ومنعها الفراء مثل " ما زال أحد يذكرك.[1]"

باب ما ولا وإن المشبهات بليس

24.القول في الوصف بعد ما

قال أبو حيان [2]: " وإن وليه في ما تعين رفعه نحو: " ما زيد قائما ولا ذاهبٌ عمرو " ورفعه من ذينك الوجهين هذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي والفراء فيه النصب فتقول: " ما زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو " وحكى الكوفيون من قول العرب " ما زيدٌ قائماً، فمخلفاً أحدٌ " بالنصب، فلو كان خبر" ما " مجرورا بالباء نحو: " ما زيد بقائمٍ ولا خارجٍ عمرو" لم يجز جره عند البصريين، وأجازه الكوفيين، فلو حذفت " لا " لم يجز جره عند البصريين، والفراء، وأجازه هشام، كما أجاز الذي قبله."

التوضيح والتحليل:

يتعين رفع الوصف بعد " ما " إذا تلاه الأجنبي، فتقول: " ما زيد قائما ولا ذاهبٌ عمرو، وما زيد بقائم ولا ذاهبٌ عمرو" وهذا مذهب البصريين، والرفع إجماع من النحويين، ترفع على أن لا تشرك السم الآخر في ما ولكن تبتدئه [3]، ولو نصب الوصف عطفا على خبر" ما " المنصوب، فقلت: " ما زيد قائما ولا ذاهباً عمرو " منعه الخليل وسيبويه وأصحابهما وأجازه الكسائي والفراء.

وقد عُلل المنع أنه بغير عائد، فلا يعطف على ما كان للأول ولم يعد عليه منه شيء، وحجة المجيز ما حكاه الكوفيون من قول العرب: " ما زيدٌ قائماً فمتخلفاً أحد " أي: إذا قام لم يتخلف أحد، وكذلك لو عطفت على خبر" ما " المجرور فقلت " ما زيد بمنطلقٍ ولا خارجٍ عمرو" بالجر فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون، فإن حذفت " لا " فقلت: " ما زيد بمنطلق وخارجٍ عمرو " بجر " خارج " عطفا على " بمنطلق " لم يجز ذلك عند البصريين والفراء، وأجازه هشام كما أجاز الذي قبله، لأن إعادة الحرف عنده لا تغير شيئا إذا كان توكيدا[4].

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج251/4).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1203/5).

(3) سيبويه، الكتاب (ج61/1).

(4) أبو حيان، التذييل (ج322/4)، وانظر: المبرد، المقتضب 193/4، ابن السراج، الأصول (ج 71/2)، السيرافي، شرح الكتاب (ج330/1)، المرادي، توضيح المقاصد (ص327)، السلسيلي، شفاء العليل (ج 339/1).

25.القول في العطف ببل ولا

قال ابن مالك[1]:

وَرَفْـــعَ مَعْطُـــوْفٍ بِلكِـــنْ أَوْ بِبَـــلْ مِـنْ بَعْـدِ مَنْصُـوْبٍ بِمَـا الْـزَمْ حَيْـثُ حَـل

قال أبو حيان [2]: " فإن تأخر الوصف عن الأجنبي وحرف العطف موجب رفعت فقلت: " ما زيد قائما بل عمروٌ خارج " أو غير موجب والخبر مرفوع رفعت فقلت: " ما زيد قائمٌ ولا عمروٌ خارج " أو منصوب فأجمعوا على الرفع نحو: " ما زيد قائماً ولا عمروٌ ذاهبٌ " وزعم الجرمي أنهم رووا أن أكثر العرب يرفع واختلفوا في نصبه، فأجازه الخليل وسيبويه والكسائي وهشام ومنعه النحويون القدماء."

التوضيح والتحليل:

إذا عطفت فإما أن يكون حرف العطف موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً رفعت نحو: " ما زيدٌ قائما بل عمروٌ خارجٌ "، لأنّ المعطوف بها موجب و " ما " لا تعمل في الموجب، وإن كان غير موجب فإن كان الخبر مرفوعاً رفعت نحو: " ما زيد قائمٌ ولا عمروٌ خارج " وإن كان منصوباً فأجمع النحويون على إجازة الرفع نحو: " ما زيد قائماً ولا عمروٌ خارج "، فترفع على الابتداء والقطع من الأول .

واختلفوا في النصب فأجازه سيبويه والخليل والكسائي وهشام ومنعه النحويون القدماء الذين رد عليهم سيبويه في كتابه[3]، وأجاز المبرد معللا أن " بل " ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها، أي " بل ما هو قاعداً "، والرفع على أن لا تشرك الاسم الآخر في " ما "،ولكن تبتدئه[4].

مما سبق يتضح موافقة أبي حيان لهشام وسيبويه، ويستشف ذلك حيث قال: " وزعم الجرمي أنهم رووا أن أكثر العرب يرفع " .

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص12).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1204/5).

(3) سيبويه، الكتاب (1/ 60).

(4) الأزهري، شرح التصريح (ج280/1)، انظر، سيبويه، الكتاب (ج60/1)، الشاطبي، المقاصد الشافية (232/2)، السلسيلي، شفاء العليل (ج331/1)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج223/1).

26.القول في زيادة كان بين اسم ما وخبرها

قال أبو حيان[1]: " فإن زيدت كان بين اسم ما وخبرها نحو: " ما زيد كان بقائم " جاز ذلك عند البصريين والكسائي ومنع ذلك الفراء، فلو كان الخبر ظرفاً أو كاف التشبيه أو مثلا فأجاز هشام دخولها على الظرف فأجاز: " ما عبد الله بحيث تحب ".

التوضيح والتحليل:

تزاد الباء في خبر" ما " إذا كان منفيا نحو قوله تعالى: " وما ربك بغافل " وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب فلو زيدت " كان " بين اسم " ما " وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون والكسائي نحو" ما زيد كان بقائم."

ولو كان الخبر" مثلا " لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائي نحو: " ما زيد بمثلك " ولو كان الخبر ظرفا فإن جاز أن يستعمل الظرف اسما جاز دخول الباء عليها وإن لم يستعمل اسما كـ " حيث " لم يجز عند البصريين وأجازه هشام نحو" ما زيد بحيث يحب.[2]"

27.القول في حذف خبر إنَّ

قال أبو حيان[3]: " في حذف خبر إن وأخوتها للعلم به ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز، وسواء أكان معرفة أم نكرة، وهو مذهب سيبويه...، الثاني: مذهب الكوفيين اختصاص جواز حذفه بأن يكون نكرة....، الثالث: مذهب الفراء جواز حذفه معرفة كان أو نكرة ...، والصحيح مذهب سيبويه، ويجوز: " إنَّ رجلاً وزيد " خلافاً للكوفيين، و " إنَّ رجلاً أخاك " علي حذف الخبر وفاقاً لهشام والبصريين، وخلافاً للفراء."

التوضيح والتحليل:

هناك ثلاث مذاهب لحذف خبر إنَّ:

أحدهما: الجواز وهو مذهب سيبويه سواء أكان الاسم معرفة أو نكرة .
الثاني: مذهب الكوفيين وهو أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش .

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1215/5).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج404/1):انظر: أبو حيان، التذييل و التكميل (ج307/4)، المرادي، للتسهيل (ج324)، السلسيلي، شفاء العليل (ج335/1).
(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1249/5).

الثالث: مذهب الفراء زعم أنه لا يجوز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة إلا إن كان بالتكرير

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه للقياس والسماع، أم القياس فإجماع النحويين علي إجازة حذف الخبر إذا عرف معناه في غير باب " إنَّ " فينبغي أن يجوز ذلك في باب " إنَّ " إذا عرف المعني، وأم السماع فقوله تعالي[1]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِى .....﴾ تقديرهم معذبون.

وفي قولنا " إن رجلاً وزيداً " فهذا لا يجيزه الكوفيون، لأن المعرفة اختلطت بالنكرة، ولا يجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة، وهذا جائز على مذهب البصريين، ولو قلنا " إن رجلاً أخاك " على حذف الخبر لم يجزه الفراء لأن خبر المعرفة لا يحذف عنده، وأجازه هشام والبصريون [2].

نلاحظ أنَّ أبا حيان وافق هشام ورأي البصريين في هذه المسألة .

28.القول في لام الابتداء

قال أبو حيان[3]: " فإنّ كان حرف الجر" حتى " أو" إلى " فمنع من دخولها عليها الفراء، وأجازه البصريون وهشام نحو: " إنّ سيرك لحتى الليل أو ل " إلى الليل"."

التوضيح والتحليل:

لا يجيز الفراء إدخال لام الابتداء على " حتى " ولا " مذ " و " إلى " فلا يجيز " إنَّ سيرك لحتى الليل " ولا: " لإلى الليل" وأجاز ذلك هشام والبصريون[4].

29.القول في دخول لام الابتداء على قد

قال أبو حيان[5]: " إذا كان الفعل ماضيا متصرفا غير مصحوب بقد فإنه لا يدخله اللام نحو: " إنّ زيداً لقائم " فإن كان مصحوبا ب " قد " جاز دخول اللام عليه نحو: " إنّ زيداً لقد قام " وأما " إنّ زيداً لقام " فلا يجوز وكان الكسائي وهشام يجيزان."

---

(1) [الحج: 25]

(2) سيبويه، الكتاب (ج141/2)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (475)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج52/5)، ابن عقيل، المساعد (331/1).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1263/5).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج106/5).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1263/5)، منهج السالك (ج281/1).

التوضيح والتحليل:

لا تدخل لام الابتداء على فعل ماض إلا إن كان مقرونا ب " قد " أو كان غير متصرف فلا يقال: " إن زيدا لقام " وأجاز ذلك الكسائي وهشام على إضمار قد.

وقد منعت من دخولها على الفعل الماضي لأنها في الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضي لأنها لا تشبه الاسم، فإن قرن ب " قد " قربته من الحال فشبه المضارع، فجاز أن تدخل عليه نحو: " إنك لقد قمت "[1].

ممّا سبق نلاحظ مخالفة أبي حيان لرأي هشام في هذه المسألة .

30.القول في العطف باعتبار موضع إنّ

قال أبو حيان[2]: " وإن كان الناسخ " إنّ " فاتفقوا على جواز الرفع في المعطوف إذا كان بعد الخبر، نحو: " إنّ زيداً قائمٌ وعمرو " واختلفوا إذا كان قبل الخبر، فأجازه مطلقا قبل الخبر الكسائي وأبو الحسن وهشام.

التوضيح والتحليل:

يتحدث أبو حيان عن العطف باعتبار موضع اسم " إنَّ " فإن المعطوف إما أن يأتي قبل الخبر أو بعده، فإن أتى المعطوف بعد اسم " إنَّ " فجائز الرفع بغير خلاف عند النحويين نحو: " إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو "، ومنه ما أنشده سيبويه لجرير:

إنَّ الخِلافَـــــة والنُّبـــــوة فـــــيهم والمكرمـــــات وســـــادة أطهـــــار [3]

الاستشهاد: حيث رفع المكرمات عطفا على محل اسم نحو: إن زيداً في الدار وعمرو، تقديره: وعمرو كذلك، ويقال المكرمات مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: وفيهم المكرمات .

وأما إذا كان قبل الخبر نحو: " إن الزيدين وعمرا قائمون" ومنه قوله تعالى[4]:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ فلا يجوز الرفع عندهم مطلقاً، بل يلزم النصب، وذهب الكوفيون إلى

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (354/4)، وانظر: ابن عقيل، أوضح المسالك (ج346/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج445/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1288/5).

(3) البيت من بحر الكامل منسوب لجرير، ولكنه ليس في ديوانه، سيبويه، الكتاب (ج 145/2)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 48/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج539/4)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص126)، العيني، المقاصد (ج743/2).

(4) [المائدة: 69].

جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف إلا أنهم اختلفوا، فذهب الكسائي إلى الجواز بإطلاق ظهر في المعطوف عليه النصب أو لم يظهر فتقول: " إن زيدا وعمرو قائمان "، وذهب الفراء إلى التفرقة بين ما لم يظهر فيه الإعراب، فلا يجوز الرفع في المعطوف عليه وبين ما ظهر فيه الأعراب فلا يجوز إلا النصب فتقول: " إنك وزيدٌ ذاهبان " ولا تقول: " إن زيدا وعمرو قائمان [1]".

31.القول في لا العاملة عمل "إنَّ"

قال أبو حيان[2]: " وقد يعامل غير المضاف من أب، وأخ، وبنين، وغلام وما أشبهه ذلك معاملة المضاف فينتزع منه التنوين والنون إذا ما جر ما بعده بلام فتقول: " لا أبا لك، ولا أخا لك "..

وفي هذه المسألة مذاهب أحدها: مذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف وُشِّبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع."

التوضيح والتحليل:

وأما قولهم لا أبا لك ولا أخا لك " قال:

أهـِدمـوا بيتك لا أبـــا لـــك

وزعموا أنك لا أخا لك [3]

ففيه أقوال: أحدها: وعليه الجمهور: أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأن اللام مُقحمَة لا اعتداد بها، والخبر محذوف والإضافة غير محضة في " مثلك " و" غيرك " لأنه لم يقصد في أب أو في أخ، فلم تعمل "لا" في معرفة، وزيدت اللام تحسينا للفظ لئلا تدخل "لا" على ما ظاهره التعريف، وقال المبرد " فإن قلت: لا أبا له، فالتقدير: لا أباه، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة "[4].

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج335/1)، وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج461/1)، الأزهري، شرح التصريح (ج 336/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1301/5).

(3) الرجز على لسان ضب، وهو من تكذيب العرب، انظر: سيبويه، الكتاب (ج351/1)، ابن دريد، جمهرة اللغة (ص 1309)، السيوطي، همع الهوامع (ج464/1)، السيوطي، المزهر(ج 504/2)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج41/1-314).

(4) المبرد، المقتضب (ج 373/4).

الثاني: أنّها أسماء مفردة غير مضافة عُوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضا محذوف وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة إذ ليس صفة عامة فليزم التعريف[1].

الثالثة: أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسي وابن الطراوة لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل، والقياس " لا أب لك، ولا أخ لك " [2].
وفي هذه المسألة خالف أبو حيان مذهب هشام وابن مالك .

باب ظن وأخواتها

32.القول في عرف وأبصر

قال أبو حيان[3]: " وألحق هشام في أفعال هذا الباب: "عرف، وأبصر" "

التوضيح والتحليل:

يبين أبو حيان أن هشاماً الضرير أضاف إلى أخوات ظن الفعل "عرف، وأبصر".
نحو " عرفت زيدا قائما، وأبصرته قائما "، وقال النحويون أنه لا يلحق بهذه الأفعال " عرف، وأبصر " خلافا لهشام وفي قولنا: " عرفت زيدا قائما " فقائما منصوب على الحال[4].
ممّا سبق يتبين مخالفة أبي حيان لرأي هشام .

33.القول في النائب عن الفاعل

يقول ابن مالك[5]:

يَنُـــوْبُ مَفْعُـــوْلٌ بِـــهِ عَـــنْ فَاعِـــلِ فِيْمَـــا لَـــهُ كَنِيْـــلَ خَيْـــرُ نِائِـــلِ

قال أبو حيان[6]: " والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها، ومختلف فيها المتفق عليه أربعة:

أحدها: المفعول به: نحو " ضُرب زيد " ثم إن الفعل إما أن يكون تاما أو ناقصا إن كان ناقصا من باب أفعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفراء، أجازا " جُعل يفعل " في "

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج61/2).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج 465/1).
(3) منهج السالك (ج 330/1)، إرتشاف الضرب (ج2106/6) .
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج485/1)، المساعد (ج 363/1).
(5) ابن مالك، الألفية (ص 17).
(6) إرتشاف الضرب (ج1325/5).

جعل زيد يفعل " والخلاف فيه كالخلاف الآتي في " كِين يُقام " وإن كان من غيره جامدا، فكذلك أو متصرفا نحو:" كان " فذهب سيبويه، والسيرافي، والكوفيون، والكسائي، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره."

التوضيح والتحليل:

تنقسم الأفعال بالنسبة لبنائها للمجهول إلى ثلاثة أقسام الأول: اتفق النحاة على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول وهو الأفعال الجامدة نحو: " نعم، بئس، عسى، ليس، وحبذا ".

وقسم اتفق النحاة على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة. وقسم فيه خلاف وهو" كان وأخواتها "، فأجاز ذلك سيبويه والسيرافي والكوفيون: الكسائي والفراء وهشام، ومنع الفارسي ذلك مطلقا[1] .

فمذهب الفراء جواز بنائها لما لم يسم فاعله وتحذف المرفوع الذي نسبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه، لأنه يشبه المفعول وهذا فاسد، لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا لفظا ولا تقديرا.

ومذهب السيرافي أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف، وهذا فاسد لأن كان وأخواتها لا مصدر لها.

ولهذه العلل ذهب الفارسي إلى منع بناء هذه الأفعال[2].

ويرى ابن عصفور أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه، لكن بشرط أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقوم مقام المحذوف فيقول " كِين في الدار " من " كان زيدٌ قائما في الدار "[3] .

ولا يجوز " كين يقام " ولا " جُعل يفعل " خلافا للكسائي والفراء، فيجوز " كان زيد يقوم "،" كِين يقام " ببناء كل من الفعلين، وكذلك في " جعل زيد يفعل "، " جُعل يُفعل " ببنائهما، وقيل في كل من الفعلين ضمير مجهول، وقيل لا تقدير فيهما، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين[4].

وقد خالف أبو حيان الرأي القائل بجواز بناء كان وأخواتها للمفعول، وبذلك خالف رأي هشام .

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 255/6).

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج (ج563/1)، وانظر: ابن عصفور، المقرب (ص117)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 130/2)، ابن النحاس، التعليق على المقرب (ص131)، ابن عقيل، المساعد (ج400/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج542/1).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج (ج563/1).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج400/1).

34.القول في الفعل اللازم

قال أبو حيان[1]: " وإن كان تاما لازما لم يتعد ظاهرا إلا إلى مصدر لا زمان ولا مكان نحو: " جلس، وقعد " فذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز، وقد نسب جواز ذلك إلى سيبويه على أن فيه ضمير المصدر، وهو غلط على سيبويه، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ، والكسائي وهشام على أن فيه مجهولا من ضمير مصدر أو زمان أو مكان لم يعلم أيهما هو".

التوضيح والتحليل:

ذهب أكثر النحاة إلى أنه لا يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول والي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور[2]، وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر مثل " جلس " و " قعد " وذلك لأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه[3].

وإذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوالها:

أحدها: ضمير المصدر كجلس أي الجلوس.

الثاني: ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء[4] .

وقد بين أو حيان أنّ الفعل اللازم لا يجوز بناؤه للمفعول، وبذلك خالف مذهب هشام والكسائي .

35.القول في النائب عن الفاعل

قال أبو حيان[5]: " وتقول " مُر بزيد وعمرو، وذُهب إلى خالد وبكرٌ " فترفع يعني على الموضوع.

وذهب الكسائي وهشام: إلى أن المقام هو ضمير مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل على الفعل من ضمير مصدر، أو ظرف زمان أو ظرف مكان" .

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1327/5).

(2) السيد البطليوسي، إصلاح الخلل (ص210).

(3) ابن طولون، شرح ابن طولون (ج330/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج525/1)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج128/2)، أبو موسى الجزولي، الجزولية (ص144)، الأزهري، شرح التصريح (ج444/1)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج330/1).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1336/5)، منهج السالك (ج52/2).

التوضيح والتحليل:

إذا جر المجرور بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، فإن جر بغيره فهنالك أقوال منها:

يرى الجمهور أن المجرور إذا ناب عن الفاعل فإنه في محل رفع وهو النائب نحو: " سِير بزيد " فبالتالي فإننا نقول " مر بزيد وعمروٌ "،فعمرو معطوف مرفوع على الموضوع.

ويرى ابن هشام، وهشام، والكسائي أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميرا مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذا لا دليل على تعين أحدها.

ومذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع[1].

36.القول في نيابة التمييز عن الفاعل

قال أبو حيان[2]: " ومنع البصريون أن يقوم مقام الفاعل التمييز، وروي إجازة ذلك عن الكسائي وهشام " فطاب زيد نفسا " لا ترده لما لم يسم فاعله على مذهب البصريين والفراء، ويرد على مذهب الكسائي وهشام حكى الكسائي عن العرب: " خذه مطيوبة به نفس".

التوضيح والتحليل:

لا ينوب التمييز عن الفاعل، خلافا للكسائي وهشام فقد جوز الكسائي وهشام في " امتلأت الدار رجالا "، "أُمتلئ رجالٌ "، وحكي " خذه مطيوبة به نفسي"[3].

وقال أبو حيان:" لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر "[4].

وبهذا يخالف أبو حيان هشام والكسائي في إنابة التمييز مناب الفاعل .

37.القول في اشتغال العامل عن المعمول

قال أبو حيان[5]: " ويجب الرفع على الابتداء في صور منها:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج523/1)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج52/4)، ابن السراج، الأصول (ج79/1)، ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص139).

(2) أبو حيان، منهج السالك (ج52/2)، إرتشاف الضرب (ج1338/5).

(3) ابن عقيل، المساعد (400/1)، انظر: الأزهري، شرح التصريح (ج444/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج524/1) .

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج262/6).

(5) إرتشاف الضرب (ج2164/8).

الرابعة عشرة: أن يفصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو: " زيد أنت تضربه وهند عمروٌ يضربها " ومذهب سيبويه وهشام أنه لا يجوز في " زيد وهند " إلا الرفع على الابتداء، وأجاز الكسائي فيه الاشتغال قياسا للفعل على اسم الفاعل إذ هو موضع الاتفاق نحو: " زيداً أنا ضاربه "".

التوضيح والتحليل:

ومما يجب فيه الرفع على الابتداء إذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي فيشترط في الفعل المتأخر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فاصل ف " زيد أنت ضربته " لم يجز النصب للفعل والأصل في " زيد" الرفع وهو الراجح لسلامته من التقدير، وذلك لأنه فصل بين الاسم والفعل المتأخر ب " أنت "، وأجاز الكسائي نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير.

قياسا على اسم الفاعل لأن النحاة أجازوا: " زيدا أنت ضارب "،[1]. وقال أبو حيان أنّ هذا مردود، فهناك فرق، فاسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار " أنت ضارب " بمنزلة " أنت ضربت " فكأنك لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء، ولكن الفعل يعمل غير معتمد[2].
وفي هذه المسألة وافق أبو حيان رأي هشام وسيبويه، وخالف رأي الكسائي .

38.القول في الاسم المعطوف على جملة اسمية خبرها جملة فعلية

قال ابن مالك[3]:

وَإِنْ تَــلاَ الْمَعْطُــوْفُ فِعْــلاً مُخْبَــرَا بِــهِ عَــنِ اسْــمٍ فَــاعْطِفَنْ مُخَيَّــراً

قال أبو حيان[4]:" فقوله "فاعطفن مخيرا" أي مخيرا بين أن تراعي الكبرى فترفع أو الصغرى فتنصب وتقول إذا راعيت الصغرى فإما أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ فالمسألة جائزة باتفاق نحو: " هند ضربتها، وزيدا كلمته في دارها " وإن لم يكن فيها ضمير ففي المسألة أربعة مذاهب:

منها ما ذهب إليه هشام من أنه إن كان العطف بالفاء أو الواو جازت المسألة وإن كان بغير ذلك لم يجز".

---

(1) ابن طولون، شرح ابن طولون (ج1/ 342)، انظر، سيبويه، الكتاب، الأزهري، شرح التصريح (ج458/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج307/6).
(2) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج307/6).
(3) ابن مالك، الألفية (ص18).
(4) أبو حيان، منهج السالك (ج76/2)، إرتشاف الضرب (ج 2170/6).

التوضيح والتحليل:

في هذا البيت من أبيات الألفية يتحدث ابن مالك عن التخيير بين الرفع والنصب في الاسم المعطوف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية ففي قولنا: " هند ضربتها، وزيدا كلمته" الجملة المعطوفة اشتملت على ضمير يعود على المبتدأ فيجوز في " زيد" أن تختار الرفع فتكون معطوفة على الجملة الاسمية التي هي الكبرى، كما يجوز النصب فيكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى.

ومن النحاة من يرجح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب، والنحاة يراعوا الجوار ما أمكن وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منها مرجح فتساويا، وإذا لم يكن في الجملة الثانية ضمير ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى والرفع واجب عندهما، والفارسي وكثير من المتقدمين يجيزون النصب فتقول "عمرو لقيته وزيدا كلمته" وهو ظاهر كلام سيبويه.

وقال هشام [1]: " أن الواو كالفاء في حصول الربط، فمذهب هشام إن كان العطف بالفاء أو بالواو جازت المسألة وإن كان العطف بغيرهما لم يجز".

وما ذهب إليه الجمهور أنه إن كان العطف بالفاء جازت المسألة وإن كان بغير ذلك لم تجز[2]. واستُدل لجواز النصب وإن لم يكن في الجملة ضمير ورود الوجهين في قوله تعالى[3]: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ قرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، بالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله تعالى[4]: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس.

---

(1) الأزهري، شرح التصريح (ج471/1).

(2) الأزهري، شرح التصريح (ج471/1)،انظر: سيبويه، الكتاب (ج91/1)، الرضي، شرح الرضي (ص554)، ابن عصفور، المقرب (ص133)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج144/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج332/6)، المرادي، توضيح المقاصد (618/2).

(3) سورة يس، انظر ابن خالويه،الحجة في القراءات السبعة 298، الفارسي، الحجة للقراء السبعة 39/6، أحمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 400/2.

(4) سورة يس

المطلب الثـاني

مسائل في المنصوبات

باب المفعول به

39.القول في تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى

قال ابن مالك[1]:

وَالأَصْــلُ سَــبْقُ فَاعِــلٍ مَعْنًــى كَمَــنْ مِــنْ أَلْبِسُــنْ مَــنْ زَارَكُــمْ نَسْــجَ الْــيَمَنْ

قال أبو حيان [2]: " وإذا وجد مفعولان، وأحدهما مفعول في المعنى، أو مقيد بحرف الجر، فالأصل ما هو فاعل في المعنى، وتقديم ما ليس مقيدا بالحرف، فإذا قلت: أعطيت درهمَه زيداً جاز عند البصريين

ومنع ذلك هشام، قال ابن عصفور: وبعض البصريين، وقال ابن كيسان: هي قبيحة .

ولو قدمت على الفعل المفعول الثاني متصلا به ضمير الأول نحو: ثوبه أعطيت زيدا، جاز ذلك عند البصريين والفراء وثعلب، وقال هشام لا يجوز"

التوضيح والتحليل:

الأصل تقديم ما هو فاعل على ما ليس كذلك، فإذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فالأصل تقديم زيد على درهم، لأنه الآخذ، وهو فاعل في المعنى، بخلاف الدرهم فإنه مفعول في اللفظ والمعنى فأصله أن يتأخر، وأصل زيد أن يتقدم، وكذلك الأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه أبدا، وتأخير ما يتعدى إليه بوجهين، لذلك يقال: أعطيت درهمَه زيداَ، ولا يقال أعطيت صاحبه الدرهم، إلا على قول من قال " ضرب غلامُه زيدا "، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه، وعليه هشام وبعض البصريين .

وقال أبو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول، نحو أعطيت درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر [3].

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص19).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1466/6).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج432/1)، انظر: ابن عصفور، شرح جمل (ج278/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج152/2)، المكودي، شرح المكودي (ص103)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص343)، السيوطي، الأشباه والنظائر (ج375/2)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج355/1).

باب الاستثناء

40.القول في فاعل خلا وعدا

قال أبو حيان[1]: " واختلف النحويون في فاعل خلا وعدا: فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه ضمير عائد على البعض، المفهوم تقديره: " عدا بعضهم زيدا، وخلا بعضهم زيدا " فيكون البعض واقعا إذ ذاك على من عدا زيدا، فلو كان القوم مثلا عشرة بزيد كان البعض واقعا على تسعة منهم، ولا يسوغ ذلك عند الكسائي وهشام لأنهما زعما أن البعض لا يقع إلا ما دون النصف".

التوضيح والتحليل:

اختلف النحويون في فاعل خلا وعدا: فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه ضمير مستكن في الفعل، فإذا قلت " قام القوم عدا زيدا" فالتقدير: عدا هو أي بعضهم زيدا.

فإذا كان البعض واقعا على من عدا زيدا من القوم فينبغي ألا يجوز ذلك على مذهب الكسائي وهشام لأنهما زعما أن بعضا لا يقع إلا على ما دون النصف والصحيح وقوعه على أزيد مما ذكره.

قال الشاعر:

دَايَنْـــــتَ أَرْوَى وَالـــــدّيونُ تُقْضَـــــي فمَطَلَـــــتْ بَعضـــــاً وَأَدّتْ بَعْضَـــــاً [2]

الشاهد فيه: بعضاً، فبعض يجوز وقوعها على النصف وعلى أزيد منه، وهذا حجة على الكسائي وهشام، وحكى ابن الأعرابي أنها توقع بعضا على النصف، وذهب المبرد إلى أن الضمير فيها واقع على " من " المفهوم من سياق الكلام، فإذا قلت " عدا زيداً " فالتقدير: عدا هو، أي: عدا من قام زيداً .، وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل ولا فاعل له، ويمكن القول في غدا وخلا بذلك [3].

وفي هذه المسألة يخالف أبو حيان رأي الكسائي وهشام وذلك لوروده في السماع .

---

(1) أبو حيان، منهج السالك252/2.

(2) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، انظر: ابن جني، الخصائص 96/2، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص687).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص687)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج311/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج319/8)، السيوطي، همع الهوامع (ج212/2).

باب الحال

41.القول في وحده

قال أبو حيان[1]: " وأما "وحده" فذهب يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنه ينتصب انتصاب الظروف فتجريه مجرى (عنده) فجاء زيدٌ وحده، تقديره: جاء زيد على وحده ثم حذف الحرف ونصب على الظرف."

التوضيح والتحليل:

وأما قول العرب " جاء وحده " ف " وحده " حال من فاعل جاء المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أي " متوحدا " [2]

وفي قولهم "وحده" مذاهب منها[3].:

فمذهب سيبويه: أنه اسم موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال كأنه قال: إيحادا وإيحادا، موضع موحدا في المتعدي ومتوحدا في اللازم[4].

أما يونس وهشام فذهب إلى أنه منصوب انتصاب الظرف فيجرى مجرى "عنده"[5]، والأصل في "جاء زيد وحده": على وحده فحذف الجار ونصب على الظرف وقد سمع: جلسا على وحديهما[6].

42.القول في وحده

قال أبو حيان[7]: " وإذا قلت " زيدٌ وحدَه "..... أجاز هشام وجها آخر وهو: أن يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه " وحده " كما قالت العرب: " زيدٌ إقبالاً وإدباراً " قال هشام: ومثل " زيدٌ وحدَه " في المعنى هذا: " زيدٌ أمرَه الأول، وقصتَه الأولى، وحالَه الأول "، خلف هذا المنصوب الناصب

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1567/6).

(2) الأزهري، شرح التصريح (ج594/1).

(3) الرضي، شرح الرضي (ج647/1)، وانظر: الأزهري، شرح التصريح (ج1/ 594)، ابن هشام، اللمحة البدرية (ج176/2).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 232/2).

(5) سيبويه، الكتاب (ج377/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج 232/2).

(7) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1567/6)، منهج السالك (ج289/2).

كما خلف وحده وَحِد ويسمي هذا منصوبا على الخلاف الأول وقال: لا يجوز " وحدَه زيدٌ " كما لا يجوز " إقبالاً وإدباراً عبدُ الله ".

التوضيح والتحليل:

في قولنا " مررت به وحدَه، ومررت بهم وحدَهم، ومررت برجلٍ وحدَه". فينتصب على معنى أفردته بمروري وحده، ثم تحذف هذا الفعل، لأنَّ وحده يقتضي الاختصاص به دون غيره.

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: " مررت بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم وكذلك إلى العشرة ".[1]

وقد أجاز هشام في " زيدٌ وحدَه " أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمرٍ يخلفه وحده، ففي " زيدٌ وحدَه " أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمر يخلفه وحده، كما قالت العرب: " زيدٌ إقبالاً وإدباراً " والمعنى: " يقبلُ إقبالاً ويدبرُ إدباراً "، وتم تأويله عند هشام: " زيدٌ وحدَه وحدَه "، وقال هشام: ومثل " زيدٌ وحدَه " في هذا المعنى: " زيدٌ أمرَه الأول، وسعدٌ قصتَه الأولى، وحالَه الأولى "، وذهب هشام إلى أن هذا منصوب على الخلاف للأول .

ولا يجوز: " وحدَه زيدٌ "، كما لا يجوز: " إقبالاً وإدباراً عبد الله " وذلك لأن الفعل لا يضمر إلا بعد الاسم، وأما على قول هشام، وهو أنه منصوبٌ على الظرفِ، فيجوز: " وحدَه زيدٌ "، كما يجوز: " عندَك زيدٌ " [2].

43.القول في كلمته فاه إلى فيّ

قال ابن مالك[3]:

وَالْحَـــالُ إِنْ عُـــرِّفَ لَفْظـــاً فَاعْتَقِـــدْ تَنْكِيْـــرَهُ مَعْنًـــى كَوَحْـــدَكَ اجْتَهِـــدْ

قال أبو حيان[4]: " وأما كلمته فاه إلى فيِّ: ففي نصب "فاه" ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه أنه منصوب على الحال أي مشافها، والثاني: مذهب الأخفش أنه منصوب بإسقاط حرف الجر أي " من فيه إلى في" نحو قوله تعالى[5]:﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج373/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج373/1)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج232/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج38/9).

(3) ابن مالك، الألفية (ص23).

(4) أبو حيان، منهج السالك (ج285/2-286).

(5) [البقرة: 235].

أي على عقدة النكاح، والثالث: مذهب الكوفيين– الكسائي والفراء وهشام: أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه الظاهر تقديره " جاعلا فاه إلى فيِّ " فدل كلمته وكلمني على جاعل.

وأجاز هشام القياس على ذلك فتقول: " ماشيته قدمي إلى قدمه وكافحته وجهه إلى وجهي " ونحو ذلك."

التوضيح والتحليل:

في نصب فاه في قولنا " كلمتُه فاهُ إلى فِيّ " ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه فقد جعل " فاه " حالاً، وهو أولى من أن يكون أصله: " جاعلا فاه إلى فيّ، ومن فيه إلى فيّ"[1].

وأما المذهب الثاني فهو ما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل:

" من فيه "، وقد ردَّه المبرد بأنه لا يعقل، فإنَّ الإنسانَ لا يتكلم من في غيره، فالأولى: " كلمته فيَّ إلى فيه ".

وأما مذهب الكوفيين فتقدير " جاعلاً فاه إلى فيِّ " – يعني فهو مفعول به – وهو أمر لا يحتاج إليه، ولا يقاس عليه، وإنما يقتصر على المسموع لأن فيه إيقاع جامد معرفة موقع مشتق، ولكن هشام يقيس عليه، فيقول:" ماشيته قدمي إلى قدمه"[2] .

وقد خالف أبو حيان مذهب الكوفيين وهشام في هذه المسألة .

44.القول في تقديم الحال على العامل

قال أبو حيان[3]: " وأجاز الكسائي والفراء وهشام: " وأنت راكب تحسن، وأنت راكب حسنت "، تريد تحسن وأنت راكب، وحسنت وأنت راكب ".

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج391/1).

(2)الأزهري، شرح التصريح (ج 591/1)، وانظر: الرضي، شرح الرضي(ج 649/1)، ابن الشجري الأمالي (ج19/3)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج 318/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج325/2)، المرادي، شرح التسهيل (ص 560)، ابن عقيل، المساعد (ج10/2)، السلسيلي، شفاء العليل (ص523).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1583/6).

التوضيح والتحليل:

يتحدث أبو حيان في هذه المسألة عن آراء بعض النحاة في تقديم الحال التي دخلت عليها الواو فقد بين أنه لا يجوز تقديمها على العامل وإن كان متصرفاً وأجاز هشام والفراء والكسائي "وأنت راكب تحسن"، "وأنت راكب حسنت".

وذلك لأنَّ العامل فعل وقد نص ابن أصبغ على أنه لا يمتنع عند جمهور النحاة تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل إذا كان فعلاً ومنعه الفراء[1]

45.القول في الحال المجموعة من مضاف ومضاف إليه

قال أبو حيان [2]: " وأجاز الكسائي وهشام أن تجئ الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو: " لقيت صاحب الناقة طليحين " على أن " طليحين " حال لصاحب، والناقة، إذ هما معنيان كلاهما، والمختار عندنا أن ثم معطوفاً محذوفاً تقديره: " صاحب الناقة والناقة " فطليحان حال من المتعاطفين".

التوضيح والتحليل:

أجاز الكسائي وهشام مجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو " لقيت صاحب الناقة طليحين" على أن طليحين حال الصاحب والناقة.

وتخريجه على أنه حالٌ من صاحبِ الناقةِ ومن المعطوف المقدر أي والناقة لا الحال كالخبر والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه إنما الإخبار عن المضاف[3].

وقد خالف أبو حيان رأي هشام، حيث قال[4]: " والمختار عندنا أنَّ طليحين حال من الصاحب، ومن المعطوف المحذوف التقدير: " لقيت صاحبَ الناقةِ والناقة طليحين "، وإنما لم يكن حالاً من الصاحب والناقة المضاف إليها الصاحب، لأنَّ المضاف إليه من تمام الأول، وحال منه محل التنوين، لم يقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف، والحال خبر من الأخبار، فلذلك لم يكن طليحين حالاً من المضاف والمضاف إليه، وهذه العلة هي المانعة من امتناع مجيء الحال من المخفوض بالإضافة الذي ليس بفاعل ولا مفعول .

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل(ج 93/9)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل(2/ 343)، ابن عقيل، المساعد (ج28/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1596/6).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج243/2)، وانظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 136/9.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج136/9).

المطلب الثالث

مسائل في المجرورات وتوابع النحو .

46.القول في حرف الكاف

قال ابن مالك[1]:

وَمَـــا رَوَوْا مِـــنْ نَحْـــوِ رُبَّـــهُ فَتَـــى نَـــزْرٌ كَـــذَا كَهَـــا وَنَحْـــوُهُ أَتَـــى

قال أبو حيان[2]: "وفي الواضح: أجاز سيبويه وأصحابه: " أنت كي، وأنا كك " وضعّفه الكسائي والفراء وهشام .

التوضيح والتحليل:

قال ابن مالك: " كذا كها ونحوه أتى " أي: أنَّه أتى من كلام العرب دخول الكاف على الضمير المتصل الغائب، لكنه قليل مثل رب، ويرى البصريون أنَّ هذا للضرورة في جميع الضمائر .

وقد أنشد الفراء:

وإذا الَحـــرْبُ شَّـــمَّرَتْ لَـــمْ تَكُـــنْ كِـــي حـــينَ تَـــدْعُو الكُمَـــاةُ فيهـــا نَـــزَالِ [3]

الشاهد: في " لم تكن كي "، حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى " لم تكن أنت مثلي"، وهذا شاذ، وقال الفراء [4]: " وما سمعت هذا البيت من العرب، وقال هشام: ما قالت العرب: أنا كك، وأنت كي، والبيت الذي ينشد في " كي " مؤلف من قول بشار ولا يلتفت إليه".

وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم، والمخاطب في قول الحسن البصري [5]: " أنا كك، وأنت كي " .

وقال سيبويه[6]: " إلا أنَّ الشعراء إذا اضُطرُّوا وأضمروا في الكاف فيجرونها على القياس.

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص25).

(2) إرتشاف الضرب (ج1711/7).

(3) البيت من بحر الخفيف، قائله مجهول، انظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج745/2)، العيني، المقاصد النحوية (ج212/3)، السيوطي، همع الهوامع (ج363/2).

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج67/2).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج213/3).

(6) سيبويه، الكتاب (ج384/2).

وقال أبو حيان [1]: " واختلفوا في دخول الكاف على الياء والكاف، فأجاز سيبويه وأصحابه " أنت كي، وأنا كك " وضعف هذا الكسائي والفراء وهشام " .

وقال البغدادي [2]: " وبما نقلنا عن سيبويه يعرف أنَّ نسبة جواز ذلك إليه مطلقا غير صحيح، ومن نسب الجواز إليه مطلقا أبو حيان . "

الخلاصة: يجوز أن تجر الكاف مضمر الغائب على قلة، ومذهب البصريين أنّ هذا للضرورة في جميع الضمائر.

47.القول في زيادة حرف الجر " من "

قال أبو حيان[3]: " وتأتي " مِن " زائدة فعند الأخفش، والكسائي، وهشام يجوز أن تزاد في الواجب وغير الواجب، وداخلة على المعرفة والنكرة، وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب، ويشترط تنكير ما دخلت عليه نحو ما رووا من قول العرب: " قد كان من مطر، وقد كان من حديث نخل عني ".

التوضيح والتحليل:

لا تزاد " من " عند جمهور البصريين إلا بشرطين أحدهما: أن يكون ما قبلها غير موجب، والثاني أن يكون مجرورها نكرة[4]، ولا يكون المجرور بها عند سيبويه إلا نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام[5]، نحو قوله تعالى[6]:﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ وأجاز الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة [7]، وممن رأى زيادة " من " في الإيجاب الكسائي[8]، وحمل على ذلك قول النبي[9]: " إنَّ مِنْ أَشدَّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصورون" فقال: أراد إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ".....

---

(1) الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج67/2).

(2) البغدادي، خزانة الأدب (ج198/10).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1724/7).

(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج501/1)، المرادي، شرح التسهيل (ص701).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج138/3).

(6) [فاطر: 3].

(7) ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص261).

(8) ابن هشام، مغني اللبيب (ج359/1).

(9) صحيح مسلم، كتاب اللباس 1015، والرواية " إنّ من أشد أهل النار يوم القيامة عذابا المصورون "، ورواية أخرى " إنَّ أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون "، صحيح البخاري، كتاب اللباس 1495، والرواية بدون "من ".

وعند بعض الكوفيين تزاد من بشرط تنكير مجرورها فقط، وعند الأخفش والكسائي وهشام تزاد بلا شرط وإليه ذهب ابن مالك، وأشار سيبويه إلى أن " من " الزائدة قصد بها التبعيض.

ويرى ابن مالك أن قول الأخفش قوي لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا [1]، فمن ذلك قوله تعالى[2]: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ .

واختلف النقل عن الكوفيين ومنه: إنها تزاد في الواجب وغيره بشرط أن يكون مجرورها نكرة وحكوا عن العرب "من" زيادتها في الواجب [3]:" قد كان من مطر وقد كان من حديث فخل عني " أي: قدْ كانَ مطرٌ، وقدْ كانَ حديثٌ[4] .

وقال الكسائي وهشام: من زائدة في قوله تعالى [5]: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، وقوله تعالى[6]: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فتشابه رأي الأخفش وهشام والكسائي فلم يشترطوا أن يكون المعمول نكرة [7]، ووافقهم الفارسي على زيادتها في قوله تعالى: "وينزل من السماء من جبال فيها من برد" أي جبالا فيها برد [8]

48. القول في حرف الجر "إلى"

قال أبو حيان[9]: " وإذا قال له: عليَّ من واحد إلى عشرة، كان إقرار بجملة العشرة، كما أنك إذا قلت: هي أحسن الناس من قرن إلى قدم، فقد عم الحسن ما بينهما، فإن قال هي أحسن الناس قرنا، فقدما لم يجز وأجاز ذلك هشام."

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج138/3).

(2) [الكهف: 31].

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج502/1).

(4) ابن جني، الخصائص (ج100/3).

(5) [الأحقاف: 31].

(6) [محمد: 15].

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج144/11).

(8) ابن هشام، مغني اللبيب (ج359/1).

(9) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1731/7).

التوضيح والتحليل:

من حروف الجر " إلى" وتفيد الجر مطلقا أي في الزمان والمكان آخرا، وغيره نحو: سرت إلى آخر النهار، وإلى آخر المسافة، وإذا وجدت قرينة تدل على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أو خروجه عمل بها نحو: " اشتريت الشقة إلى طرفها " فالطرف داخل في الشراء[1].

وإن لم يقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين أنّه لا يدخل في حكم ما قبله، فإذا قال " اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية " لم تدخل الشجرة في المشتري [2].

49. القول في "رُبَّ "

قال أبو حيان[3]: " وفي البسيط: ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل وسيبويه....، وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام وابن سعدان ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين، فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل".

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في فائدة "رُبَّ" فذهب بعضهم إلى أنها للتقليل دائما، وهو قول الأكثر كالخليل، وسيبويه وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، وابن السراج والجرمي، والمبرد، والزجاج، وجملة من الكوفيين كالكسائي، والفراء، وابن سعدان، وهشام، وقد قال ابن عقيل في المساعد " بل هي حرف تكثير " وفاقا لسيبويه، وكذا قال ابن خروف " إن هذا مذهب سيبويه "، ولكن الأكثرون أنها للتقليل، وهو المنسوب عنه كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين[4].

وذهب آخرون إلى أنها للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه.

ورأى ثالث وهو المختار عند السيوطي وفاقا للفاراسي أبي نصر، وطائفه أنها للتقليل غالبا والتكثير نادرا والرأي الرابع عكس الثالث وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني.

---

(1) ابن عقيل، المساعد(ج 253/2).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج517/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج160/11)، سيبويه، الكتاب(ج 231/4).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1738/7).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج285/2).

واختار أبو حيان الرأي القائل أنها حرف إثبات، ولم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق[1].

ومن ورودها للتكثير قوله تعالى[2]: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ فإنه يكثر منهم تمني ذلك.

ومن ورودها للتقليل:

ألا رُبَّ مَوْلُـــــودٍ وَلَـــــيْسَ لَـــــهُ أَبٌ وذي وَلَـــــدٍ لَـــــمْ يَلِـــــدْهُ أَبَـــــوانِ

وذِي شَـــاَمة سَـــوْدَاءَ فـــي حُـــرِّ وَجْهِـــه مُجَلَّلَـــــــــةٍ لا تَنْقَضِـــــــــي لِأَوانِ [3]

استشهد به على مجيء رب للتقليل.

فالمولود الذي ليس له أب "عيسى عليه السلام" ومن ليس له أبوان "آدم عليه السلام" وذو الشامة السوداء في حر وجهه هو البدر.

ممّا سبق يتبين أنّ أبا حيان قد خالف رأي معظم النحاة من أنّ " ربَّ " للتقليل، حيث يرى أنَّ "ربَّ" حرف إثبات، ولم توضع لتقليل و لا تكثير .

باب الإضافة

50. القول في وحده

قال أبو حيان[4]: " وإذا نصب "وحده" فانتصابه على الحال وقالت العرب: زيد وحده فخرج ذلك هشام على وجهين أحدهما: أن ينتصب وحده بفعل مضمر يخلف الفعل المضمر وحده والتأويل عنده: زيد وحد وحده إذ قد سمع الفعل لهذا المصدر من العرب قال هشام: ومثل زيد وحده في هذا المعنى: زيد أمره الأول وسعد قصته الأولى وحاله الأولى يذهب هشام إلى خلافة هذا المنصوب الناصب وقال هشام: لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز إقبالا وإدبارا عبد الله .... من قبل أن الفعل

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 348/2)، وانظر: المالقي، رصف المباني (ص212)، المرادي، شرح التسهيل (ص 719) .

(2) [الحجر: 2]

(3) البيت من البحر الطويل ، قائله أزد ابن السراة ، ابن هشام، أوضح المسالك (ج51/3)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ص398)، البغدادي، خزانة الأدب (ج381/2)، العيني، المقاصد النحوية (ج283/3)، ابن جني، الخصائص (ج3333/2)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج45/2).

(4) أبو حيان، منهج السالك (ج153/3-154).

لا يصير إلا بعد الاسم يعنى من حيث أنه خبر وهذا المصدر قد خلف الفعل فجرى مجراه فكما لا يجوز تقديم الفعل على الاسم كذلك لا يجوز تقديم ما خلفه وهو معموله الذي هو المصدر.

الوجه الثاني من تخريج هشام: هو أن تنصب وحده ويجري مجرى عنده ويقدره: زيد موضع التفرد ويجوز على هذا التقدير أن يتقدم فتقول: وحده زيد كما تقول: عند زيد" .

التوضيح والتحليل:

تقدم الكلام في هذه المسألة في باب الحال .

51. القول في قبل وبعد

قال ابن مالك [1]:

وَأَعْرَبُـــوَا نَصْـــبَاً إِذَا مَـــا نُكِّـــرَا قَـــبْلاً وَمَـــا مِـــنْ بَعْـــدِه قَـــدْ ذُكِـــرَا

قال أبو حيان[2]: " وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه بقي على الضم نحو: من قبل ومن بعد....

وأجاز الأخفش قطعها عن الإضافة من غير بناء فتقول: " جاءني قبلُ، وحكى هشام: " رأيته قبلُ، ومن قبلُ."

التوضيح والتحليل:

يجب إعراب " قبل، وبعد " نصبا على الظرفية أو خفضا ب "من" في ثلاث صور:

أحداها: أن يصرح بالمضاف إليه ك " جئتك بعدَ الظهر وقبلَ العصر" والثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه فيبقى الإعراب وترك التنوين على حالهما.

وقرئ في الشواذ " للهِ الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ " بالخفض من غير تنوين، و قرأ الجمهور: " من قبلُ ومن بعدُ " أي: من قبل غلبة الروم ومن بعدها، ولما كانا مضافين إلى معرفة وحذفت بنيا على الضم، وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي " من قبلٍ ومن بعدٍ " بالكسر و التنوين فيهما [3].

الثالثة: أن يحذف المضاف إليه ولا ينوي شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الإعراب إما منصوب على الظرفية أو مجرور بمن ولكن يرجع التنوين الذي حذف للإضافة.

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص 28).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1822/7).

(3) أبو حيان، البحر المحيط (ج158/7).

وقول ابن مالك: " وأعربوا نصبا إذا ما نكرا " يعني أن الغالب فيها النصب، لذلك اقتصر على النصب ولكن قد يجر حال التنكير والجر قليل ويفهم من قول ابن مالك أنَّ هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة، وبه قال أبو حيان.

فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى، وبُنيا على حركة فراراً لالتقاء الساكنين، وعلى الضم لتُخالف حركة البناء حركة الأعراب نحو: " لله الأمر من قبلُ. ومن بعدُ " في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين، " وقبل وبعد " هنا معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية أي " لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده ".[1]
وفي البسيط أجاز الأخفش قطعها من غير بناء فتقول: جاء قبلُ، وحكى هشام رأيته قبلُ ومن قبلُ.

52. القول في عمل المصدر

قال أبو حيان[2]: " وينتصب المفعول بالمصدر، كما ينتصب التمييز في عشرين درهما، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر ألبتة، وزعم أنه لم يسمع من العرب، والفراء سامع لغة وقال هشام: " عجبت من أكلٍ الخبيصَ " إذا كنت تخاطبه قال: إلا أنك تنصب بإضمار "تأكل" فمذهبه أن المنون لا يعمل أصلا وهذا منقول عن الكوفيين ذهبوا إلى أن المصدر المنون لا يعمل وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل يفسره المصدر من لفظه وتنوينه صار ك "زيد" و "عمرو"."

التوضيح والتحليل:

يعمل المصدر إذا كان مضافا أو منونا، أو اقترن بالألف واللام، وإعمال المصدر مضافا أكثر من إعماله منونا، وإعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام.

وفي إعمال المصدر المنون خلاف، فقد أجاز البصريون إعماله، ومنعه الكوفيون، وإن جاء بعد المصدر مرفوع أو منصوب فالعامل ليس المصدر وإنما العامل فعل يدل عليه المصدر[3].

---

(1) التصريح (ج735/1)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج243/3)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج74/12)، المرادي، توضيح المقاصد (ج817/2)، المرادي، شرح التسهيل (ص755)، السلسيلي، شفاء العليل (ص 714).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2260/9).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج47/3)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج115/3)، المرادي، شرح التسهيل (ص690)، ابن عقيل، المساعد (ج234/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 207/3) .

ومن إعمال المصدر المنون قراءة نافع وابن عباس وعاصم وحمزة قوله تعالى[1]:﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾.

الشاهد: فإطعام مصدر، وفاعله محذوف، ويتيماً: مفعوله، والتقدير: أو إطعامه يتيماً، والمسغبة: المجاعة، ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون، وحملوا ما بعده من مرفوع أو منصوب على إضمار فعل [2].

وقال الشاطبي[3]: " أمّا المنون فالسماع موافقٌ لما قال الكوفيون، إذ لا تكاد تجده رافعاً، ولكنَّ القياس سائغٌ، إذ لا فرق بين المضاف والمنون . "

وقد خالف أبو حيان هشام الرأي في هذه المسألة .

53.القول في عمل المصدر المنون

قال أبو حيان: " ومن فروع مذهبهم أنه إذا نون المصدر وجاء بعده فاعل أو مفعول فسبيله أن يفصل بينهما وبينه فيقال: " يعجبني قيام أمس زيد " وهو أحسن من" قيام زيد ".

ومن فروع مذهبهم أنه يختار أن يسبق المفعول ويتأخر عنه الفاعل نحو " يعجبني ضرب في الدار عمرا زيدا " قاله هشام."

التوضيح والتحليل:

إذا أضيف المصدر إلى الظرف أُتي بعد ذلك بمعمولِه نحو قولك: " يعجبني قيام أمس زيد "، وقد يفصل بين المصدر ومعموله بالجار والمجرور، ومن هذا قول الشاعر:

بِضَــرْبٍ بِالسُّــيُوفِ رُؤُوسَ قَــوْمٍ أَزَلْنَــا هَــامَهُنَّ عَــن المَقِيــلِ [4]

الشاهد: في قوله " رؤوس قوم " حيث نصب بقوله: " بضربٍ " وهو مصدر منون .

ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو قوله تعالى[5]:﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ويقل عكسه.

---

(1) البلد 13،14،15.

(2) المرادي، التصريح (ج5/2).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج218/4).

(4) البيت من بحر الوافر، نسب للمرار بن منقذ، انظر: سيبويه ، الكتاب (ج161/1)، ابن جني، المحتسب (ج219/1)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج76/4)، العيني، المقاصد النحوية (ج396/3).

(5) [البقرة: 251].

كقوله:

أَفنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ من نَشَب قَـــرْعُ القَـــواقِيز أَفْـــوَاهَ الأبَـــارِيقِ[1]

الشاهد: قوله: " قرع مرفوع على الفاعلية ب " أفنى "، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو " القواقيز "، و " أفواه " فاعل المصدر.

فقد أضاف المصدر وهو قوله " قرع " إلى مفعوله وهو قوله: " القواقيز " ثم أتى بفاعله، وهو قوله " أفواه " بعد المفعول به، ويرى الكوفيون أنه يجوز عندهم في المنون أن يكون السابق المفعول والمتأخر الفاعل " يعجبني ضرب في الدارِ عمراً زيدٌ "، وإذا ما نون المصدر وذكر بعده الفاعل أو المفعول فالأفضل أن يفصل بينهما وبينه فيقال " يعجبني قيام أمس زيد وهو أحسن من " قيام زيد"[2].

54. القول في نعت المجرور بالمصدر

قال ابن مالك[3]:

وَجُـــرَّ مَـــا يَتْبَـــعُ مَـــا جُـــرَّ وَمَـــنْ رَاعَـــى فِـــي الاتْبَـــاعِ الْمَحَـــلَّ فَحَسَـــنْ

قال أبو حيان[4]: "قال ابن الأنباري: لو قلت: " قيامك في الدار وزيدٌ " كان مستكرها ولا يستحيل، وقال الفراء: " عجبت من ضربِ عبدِ الله ومحمدٌ " مستكره، ويجوز في الشعر وكذلك النعت والتوكيد عنده، فإن فرقت حسن عنده، تقول: "عجبت من ضرب عبدِ الله زيدا وعمروٌ " وقال هشام: لا يجوز إلا أنه لم يقل في الشعر."

التوضيح والتحليل:

قال ابن مالك [5]: " المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل، وإما منصوبه، فلك فيما نعت به أو عطف عليه أن تجره حملا على اللفظ وهو الأجود ما لم يعرض مانع، ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع، وأنَّ ترفعه إنْ كان المجرور مرفوع الموضوع"،

---

(1) العيني، المقاصد النحوية (ج 403/3)، الأزهري، شرح التصريح (ج8/2)، الأنباري ، الإنصاف (ص233)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ص891)، الشنقيطي الدرر اللوامع (ج307/2).

(2) ابن هشام، أوضح المسالك (ج206/3).

(3) ابن مالك، الألفية (ص29).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2263/9)، منهج السالك (ج 285/3).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 120/3).

وهذا يعني أن المضاف إلى المصدر إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل، وإن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل.

فإذا اتبع المضاف إليه المصدر ففي التابع الجر حملا على اللفظ، والرفع أو النصب حملا على المحل فتقول: " عجبت من ضرب زيدٍ الظريفِ أو الظريفُ ".

وظاهر كلام ابن مالك جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين.

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، أما أبو عمرو فأجاز الإتباع على المحل في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر[1].

ومن شواهد الإتباع على المحل الرفع في قراءة الحسن في قوله تعالى[2]: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾، حيث قرأ الجمهور " عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين "، وقرأها الحسن " والملائكةُ والناسُ أجمعون " بالرفع، وخرج هذا على أنّه معطوف على موضع اسم الله لأنّه عندهم في موضع رفع على المصدر، وهذا الذي جوزوه ليس بجائز [3].

ممّا سبق يتبين موافقة أبي حيان لرأي هشام .

ومن شواهد نصب المعطوف يكون المجرور منصوب المحل قول الراجز[4]:

قد كنت داينت بها حسَّاناً

مَخَافَةَ الإفْلاسِ والليانا

الشاهد: قوله: " الليانا " بالنصب على موضع الإفلاس، لأنَّ موضعه نصب، لكونه مفعولاً في المعنى " للمخافة " الذي هو مصدر.

---

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص299)، المرادي، توضيح المقاصد (ج3/ 848)، ابن عقيل، المساعد (ج237/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج215/3).

(2) [البقرة: 161].

(3) أبو حيان، البحر المحيط (ج636/1).

(4) البيت من الرجز المسدس، قائله: رؤبة بن العجاج، انظر: العيني، المقاصد النحوية (ج409/3)، ابن عقيل، المساعد (ج237/2)، ابن عقيل، شرح التسهيل (ج 105/3).

55. القول في اسم المصدر

قال أبو حيان[1]: " الاصطلاح الثاني من اسم المصدر هو ما كان أصل وضعه لغير المصدر، كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكراهة والكحل ونحوها . وهي الأسماء التي أخذت من مواد الأحداث فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطي ولما يدهن به، وهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين، ذهب البصريون إلى أنّ شيئاً من هذه لا يعمل، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، فأجاز الكسائي والفراء وهشام: " عجبت من كرامتك زيداً، ومن طعامك طعامنا " واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها، وهي الخبز والقوت والدهن، فلا تقول: " عجبت من خبزك الخبز، ولا عجبت من دهنك رأسك، ولا من قوتك عيالك " وأجاز ذلك الفراء وقال هشام: ولا يمتنع القياس."

التوضيح والتحليل:

اسم المصدر هو اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث كالكلام والثواب، ويطلق اسم المصدر على ثلاثة أمور:

أحدها: ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمَضْرب والمَقْتل، وسمي المصدر الميمي.

والثاني: ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الأحداث علما ك " سبحان " علما للتسبيح .

والثالث: ما اختلف في إعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له.

وهناك خلاف بين قول البصريين والبغداديين والكوفيين، وكذلك ابن مالك، فابن مالك فرق بين هذه وغيرها من أسماء المصادر فلا تعمل هذه عنده، ويعمل غيرها، والبصريون يمنعون والكوفيون والبغداديون يجوزون، أما الكسائي فقد استثنى ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فلم يجز: " عجبت من خبزك الخبز، ولا من دهنك رأسك، ولا من قوتك عيالك " وأجازها الفراء، وقال هشام لا تمتنع القياس.

ولم يعمل عند البصريين لأن أصل وضعه لغير المصدر، فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث[2].

ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لأنه الآن دال على الحدث وقد ورد من نحو قوله:

---

(1) أبو حيان: منهج السالك (ج264/3)، إرتشاف الضرب (ج2265/9).

(2)الأزهري، شرح التصريح (ج7/2)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج 241/2)، المرادي، توضيح المقاصد 846/3، ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص212)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج201/3).

أَكُفْـــرًا بَعْـــدَ رَدِّ الْمَـــوْتِ عَنِّـــي وبَعْـــدَ عَطَائِـــكَ المائـــةَ الرِّتَاعَـــا [1]

ف "عطائك" اسم مصدر مضاف إلى فاعله " مأخوذ من الإحداث لغيره، يعني أنه مأخوذ من مادة أعطاه إعطاء، ثم استعمل لما يعطي ""، والمائة: مفعوله الثاني، وحذف الأول أي " عطائك إياي المائة."

وقوله البسيط:

قَـالُوا: كَلامُـكَ هِنْـداً وَهْـيَ مُصْـغِيةٌ يَشْـفِيكَ؟ قُلْـتُ صَـحِيْحٌ ذَاك لَـو كَانـا [2]

الشاهد فيه: " كَلامُك هِنْداً " فإنَّ " كلام " اسم مصدر دال على الحدث، وقد أعمله الشاعر في المفعول به، وهو قوله " هِنْداً " فنصبه، وأضاف الفاعل الضمير " الكاف " إلى المصدر، وهذا يدل على أنَّ اسم المصدر – إذا كان بمعنى الحدث الذي يدل عليه المصدر – عَمِل عَمَل الفعل .

أما البصريون فاضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها.

56. إعمال اسم الفاعل

قال ابن مالك[3]:

كَفِعْلِـــهِ اسْـــمُ فَاعِـــلٍ فِـــي الْعَمَـــلِ إِنْ كَـــانَ عَـــنْ مُضِـــيِّهِ بِمَعْـــزِلِ

قال أبو حيان[4]: " وذكر المصنف لعمل اسم الفاعل عمل فعله شرطين: أحدهما: أن يكون غير ماض فإنه إن كان ماضيا لم يعمل، وفي هذا الشرط خلاف: ذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق إلى أنه يعمل إذا كان ماضيا، واستدلوا بقوله تعالى[5]: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾.

التوضيح والتحليل:

---

(1) البيت من الوافر، للقطامي، انظر: ابن عقيل، شرح التسهيل(ج 100/3)، البغدادي، خزانة الأدب (ج136/8)، الأشموني، شرح الأشموني (ج24/4)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج211/3)، السيوطي، شواهد المغني (ص849)، الأزهري، شرح التصريح (ج 7/2)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 312/2).

(2) البيت من بحر البسيط، قائله مجهول، انظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج28/4).

(3) ابن مالك، الألفية(ص 29).

(4) أبو حيان، منهج السالك (ج 291/3).

(5) [الكهف: 18].

اسم الفاعل: ما دل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل في إفادة الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

ومن شروط إعمال اسم الفاعل كونه للحال أو الاستقبال لأنه عمل لشبه بالمضارع شبها لفظيا ومعنويا، ولم يعمل في الماضي لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، خلافا للكسائي الذي أجاز عمله في الماضي، وكذلك هشام وأبو جعفر واستدلوا بقوله تعالى: " وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد "، ف " ذراعيه " منصوب ب " باسط "، وهو ماض.

ورد عليهم المانعون بأن قوله " وكلبهم باسط ذراعيه بالوسيط" باسط إخبار عن ماض وإنّما عمل لقصد حكاية الحال الماضية، قالوا وفي قوله: " وكلبهم باسط " واو الحال، وباسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال[1] إذ يقال: " جاء زيد وأبوه يضحك "، ولا يحسن: " وأبوه ضحك "[2].

57. القول في الضمير المتصل باسم الفاعل

قال أبو حيان[3]: " إن كان المفعول ضميراً متصلاً باسم الفاعل نحو: " زيدٌ مكرمُك، وهذان مكرماك، وهؤلاء مكرموك " فمذهب سيبويه والمحققين أنَّه تجب الإضافة والضمير مجرور، وذهب الأخفش وهشام إلى أنَّه في موضع نصب، وزال التنوين والنون لإضافة الضمير لا للإضافة، ويظهر الفرق بين المذهبين في العطف، فيجيز الأخفش " هذا ضاربُك وزيداً " وقال تعالى: "إنا مُنَجُّوك وَأَهْلَكَ" ف " أَهْلَكَ " معطوفٌ على الكاف، إذ هي في موضع نصب عندهما، ومن منع ذلك أضمر ناصبا أي: " وُنُنَجِّي أَهْلَكَ،أو جعله عطفا على موضع الكاف، وأجاز هشام إثبات التنوين والنون نحو " هذا ضاربُنك، وهذا ضارِبَانك، وهؤلاء ضَارِبُونك، وهذا ضاربُني، وهؤلاء ضاربُوني."

---

(1) معنى حكاية الحال: أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في وقت حصول الحادثة، فيتكلم على ما يقتضيه، والدليل على صحة ذلك الآية الكريمة قوله سبحانه: " ونقلبهم "، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 107/3).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 75/3)، وانظر: المكودي، شرح التسهيل (ص 167)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص 303)، ابن عقيل، المساعد(ج 196/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج12/3)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 217/3)، السيوطي، همع الهوامع (ج55/3).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2275/9)، منهج السالك (ج327/3-328).

التوضيح والتحليل:

إذا كان المفعول به ضميرا متصلا نحو: " زيدٌ مكرمُك، والزيدان مكرماك، والزيدون مكرموك " فالكاف في موضع جر عند سيبويه والمحققين.

فإن لم تتصل فالنصب، وهذا خلاف للأخفش وهشام حيث ذهبا إلى كونه في موضع نصب على المحل، وأنّ التنوين في مكرمك والنون في مكرماك حذفا لمنع الضمير من الانفصال، والضمير منصوب، فلا دلالة على الجر، ورد بالقياس المضمر بالظاهر فكما أن الظاهر يجر كذلك المضمر.

وأجاز هشام أيضا إثبات التنوين نحو " ضاربُنك، وضاربني، وضارباني، وضاربونك [1]"

باب التعجب

58. القول في المتعجب منه

قال أبو حيان[2]: " والمتعجب منه: مخبر عنه في المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، فإن كان معرفا ب (أل) للعهد نحو: ما أحسن القاضي: تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه، فأجاز ذلك الجمهور ومنعه الفراء وإن كان " أيا " الموصولة بفعل ماض نحو: " ما أحسن أيهم قال ذلك " فمنعها الكوفيون والأخفش وأجازها غيرهم، فإن وصلت بمضارع جازت عند الجميع نحو: " ما أحسن أيهم يقول ذلك " وتقول: " ما أحسن ما كان زيد " والمعنى " ما أحسن ما كانت كينونة زيد " فالأولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع أجاز ذلك هشام ومنعها غيره."

التوضيح والتحليل:

لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة، نحو " ما أحسن زيدا، وما أسعد رجلا اتقى الله " لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال: " ما أسعد رجلا من الناس " لأنه لا فائدة في ذلك وقد وقع خلاف بين النحاة في عدة مسائل منها:

المسالة الأولى: إذا كان المتعجب منه معرفة بأل العهد نحو: " ما أحسن الابن " تعني به ابنا معهودا بينك وبين المخاطب، أو " ما أحسن القاضي " فذهب الجمهور إلى جواز ذلك ومنعه الفراء.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج 201/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 56/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2069/8)، منهج السالك (ج 48/4).

المسألة الثانية: إذا كان أيا الموصولة جعلتها فعلا ماضيا نحو: " ما أحسن أيهم قال ذلك " فمنع هذا الكوفيون والأخفش وأجازها غيرهم، فإن كانت صلتها مضارعا جازت عند الجميع.

المسألة الثالثة: " ما أحسن ما كان ما كان زيداً "، أجازها هشام ومنعها غيره من الكوفيين، وهي علي أصل البصريين جائزة، أي " ما أحسن ما كانت كينونة زيد " فالأولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع[1].

59. القول في الفصل بين الفعل والمتعجب منه

قال أبو حيان[2]: " ذهب الجرمي وهشام إلي جواز الفصل بينهما بالحال، والجرمي إلي جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو: " ما أحسن إحساناً زيداً " ومذهب الجمهور المنع في المسألتين."

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز، فقد أجازه الفراء والجرمي و أبوعلي والمازني، نحو " ما أحسن بالرجل أن يصدق، وأحسن اليوم بزيد، ومنعه الأخفش والمبرد.

وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو: " ما أحسن راكباً زيداً، وأحسن راكباً بزيد ".

وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: " ما أحسن إحساناً زيداً " ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر.

ومن المسموع الفصل بينهما بالنداء، قول علي رضي الله عنه، وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه لما قتل [3]: " أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مُجدلا "، وهذا يصحح الفصل بالنداء.

ومن المسموع في الفصل بالجار والمجرور، قول عمرو بن معد يكرب [4]:

" لله در بني سليم، ما أشدَّ في الهيجا لقاءها، وأكرم في اللّزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بناءها " .

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 39/3)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج423/4)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج48/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 96/10)، ابن عقيل، المساعد (ج 52/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج 64/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 2071/8)، منهج السالك (ج 38/4).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج40/3)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج2/ 157).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج158/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج40/3)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج296/2).

استشهد به على جواز فصل التعجب من معموله بالظرف والمجرور، وظاهره أنّ هذا شعر وليس كذلك، بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيدي .

وذهب بعض النحاة إلي جواز الفصل بقبح فحصل ثلاثة آراء: المنع والجواز بقبح والجواز[1].

60. القول في فعل التعجب المتعدي إلى اثنين

قال أبو حيان[2]: " وأجاز الكسائي: ما أظن أظرفك، وما ظننت أظرفك " بجعل أظن ناصباً في المعني " لما " ولأظرف وتوقع " أظرف "علي " الكاف " وأجاز هشام ذلك في الظن وإخوانه.

التوضيح والتحليل:

إذا كان فعل التعجب متعدياً إلي اثنين جررت الأول باللام، ونصبت الثاني عند البصريين بفعل مضمر، ففي قولك: " ما أظن عمراً لبشر صديقاً " يقدرون بظنه صديقاً، والكوفيين لا يضمرون بل ينصبون الثاني تالي " ما " نفسه، فعلي قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعد " ما " هو الناصب " صديقاً ".

ونقل عن البصريين في باب ظن الاقتصار علي الفاعل بنصبه في التعجب، ولا يجوز أن يتعدي إلي شيء من المفعولين لا بحرف ولا بنفسها[3].

61. القول في شواذ التعجب

قال أبو حيان[4]: "وحكي هشام: ما أحوجه، وذكر أنَّه قيل: فقر وغني وتقي وشهي وحيي وبمعنى: اشتهى واستحى ورفع وقام بمعني استقام."

التوضيح والتحليل:

يقول ابن مالك في شرح التسهيل " أكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب " ما أفقره، وما أشهاه، وما أحياه، وما أمقته " لاعتقادهم أن ثلاثي " افتقر، واشتهي، واستحى " مهمل، وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استعملت العرب فقُر فقِر، وكذلك استعمل مقُت الرجل مقاته إذا صار مقيتاً.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج40/3)، وانظر: الرضي، شرح الرضي (ج1094/2)، ابن عقيل، المساعد (ج158/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج 65/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج263/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2074/8)، منهج السالك (ج41/4).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل 43/3،ابن عقيل، المساعد 43/2، المرادي، شرح التسهيل 650، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 43/2، السلسيلي، شفاء العليل 605.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 2077/8).

فليس قولهم ما أفقره من افتقر بل هو من فقُر وفقِر، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شهى، وكذلك ما أحياه من حيا وما أمقته من مقت [1].

62. القول في التعجب من العاهات

قال أبو حيان[2]: " واختلف في العاهات والألوان، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يتعجب من العاهات، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام نحو " ما أعوره "، وذهب البصريون على أنه لا يجوز من الألوان، وأجاز ذلك الكسائي وهشام مطلقا، نحو " ما أحمره " وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان ".

التوضيح والتحليل:

من الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب نحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحور.

وقال الخليل رحمه الله [3]: " وذلك أنه ما كان من هذا لونا أو عيبا فقد ضايح الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك ".

وأما الألوان والعيوب فنحو:" الأبيض والأصفر والأحول والأحور" فلا يقال: " ما أبيض هذا الطائر " إذا أريد البياض، فإن أريد كثرة البيض جاز، وكذلك العيوب الخلقية لا يقال في شيء منها " ما أعوره ولا ما أحوله "، والكوفيون يجوزون التعجب من البياض والسواد خاصة ويحتجون بقول الشاعر[4]:

جاريةٌ في درعها الفضفاض
أبيض من أخت بني أباض

ووجه الاستدلال به أنه قال " أبيض من أخت بني باض "، و" أفعل من كذا " و " ما أفعله " مجراهما واحد واستعمالها واحد، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد، ويأباه البصريون، ورد

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 46/3)، وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج 41/2)، المرادي، شرح التسهيل (ص 652)، الأزهري، شرح التصريح (ج69/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2082/8).

(3) الكتاب، سيبويه (ج98/4)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج 416/4).

(4) البيت من بحر الرجز لرؤبة، انظر: الأنباري، الإنصاف (ص150)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج124/4، 417)، البغدادي، خزانة الأدب (ج230/8)، ابن عصفور، شرح الجمل (ج 39/2).

بأنه قد يكون شاذ معمول على فساد للضرورة، فلا يقاس عليه،مع أنه يحتمل أن يكون ههنا " أفعل " التي مؤنثها " فعلاء "، نحو: أحمر حمراء وليس التفضيل.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل " ما أفعله " في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: " هذا الثوب ما أبيضه "، و" هذا الشعر ما أسوده " وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

أما الكوفيون فقد احتجوا بالنقل والقياس أما النقل فقد قال الشاعر:

إذا الرجـــال شَـــتَوْا واشْـــتَدّ أَكْلُهُـــمُ فأنـــت أبيضُـــهُم سِـــرْبَالَ طَبَّـــاخِ [1]

وجه الاحتجاج أنه قال " أبيضهم"، وإذا جاز ذلك في " أفعلهم " جاز في " ما افعله " و" أفعل به " لأنهما بمنزلة واحدة.

وأما القياس فقالوا: إنَّما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان،لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة إلى غير ذلك، فلأنهما الأصل في الألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها[2].

63.القول في كل

قال أبو حيان[3]: " وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى أنه لا يجوز أن يقال مررت برجل كل رجل، قال هشام: " مررت برجل كل رجل " محال و " ما مررت برجل كل رجل " جائز، وأجاز الكسائي " أكلت شاةً كل شاة "، فنقض ما كان أصله، وأجاز الكسائي والفراء وهشام " مررت برجل كل الرجل " وقال الكسائي مررت برجل كل الرجل، وغير الرجل، ونفس الرجل " لا يجوز إلا بالألف والألف في الثاني."

---

(1) قيل أن البيت لطرفة بن العبد، انظر: الأنباري، الإنصاف (ص149)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج124/4، 417)، البغدادي، خزانة الأدب (ج230/8)، ابن عصفور، شرح الجمل (ج39/2).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (415/4)، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج 102/1)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج 39/2)، ابن عقيل، المساعد (ج 162/2)، السلسيلي، شفاء العليل (ص606)، الزبيدي، الواضح (ص 100)،.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1919/8).

التوضيح والتحليل:

من المنعوت به " كل، وجَدّ، وحَقّ، مضافة إلى مماثل الموصوف، نحو: " هذا رجل جَدّ رجل، وحقّ رجل، ومررت برجل كل رجل " ولا خلاف بين البصريين في جواز ذلك.

وأما هشام والكسائي والفراء فيرى أنه لا يجوز " مررت برجل كل رجل " ويجوز " مررت برجل كل الرجل[1] ".

64.القول في كلا

قال ابن مالك [2]:

وَكُــلاًّ اذْكُــرْ فِــي الشُّــمُولِ وَكِــلاَ كِلتَــا جَمِيْعَــاً بِالضَّــمِيْرِ مُوصَــلاَ

قال أبو حيان[3]: " ومن ألفاظ التأكيد " كلا " لمذكرين و" كلتا " لمؤنثين تقول: " قام الزيدان كلاهما، وقامت المرأتان كلتاهما " وإذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد بالتبعيض ولا يحتمله نحو: " رأيت أحد الرجلين كليهما، والمال بين الرجلين كليهما، واختصم الرجلان كلاهما " فمذهب الجمهور ومنهم المبرد إلى الجواز، وذهب الفراء وهشام وأبو علي إلى المنع، وعن الأخفش القولان، والصحيح المنع، لا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور، وإذا قلت: " اللذان اختصما كلاهما أخواك " وإذا قلنا بالمنع كان كلاهما تأكيد للموصول، أو مبتدأ خبره أخواك، وإذا قلنا بالجواز جاز هذان، وأنه يكون تأكيد للضمير."

التوضيح والتحليل:

من الألفاظ التي تعرف بالتوكيد المعنوي ثلاثة ألفاظ من كل وهي: " كلا للمذكر المثنى، وكلتا للمؤنث المثنى وكل للجميع " .

و " كلا، وكلتا، وكل، وجميع،وكافة " يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض إلى متبوعهن، لذلك جاز أن يقال "جاءني الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما " بجواز أن يكون الأصل " جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين " وأنّه أطلق المثنى، وأريد به واحد، كما قال الله تعالى[4]:﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ٢٢ ﴾ بتقدير يخرج من أحدهما وهو البحر المالح واللؤلؤ كبار الدرّ، والمرجان صفاره.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج315/3)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج 411/2).

(2) ابن مالك، الألفية (ص35).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج8/ 1948).

(4) [الرحمن: 22].

وقال الأخفش ولا يمتنع عندي[1]: " ضربت أحد الرجلين كليهما " لأن فيه فائدة وذلك أن موضع الرجلين صالح للجمع فيمكن توهم السامع أن المتعلم قصد الجمع فغلط بوضع المثنى موضعه، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم ولا يخلو من فائدة، وهذا القول عن الأخفش مناقض لما ذكر عنه وموافق لما يروى عن الجمهور، وقد يؤكدان ما لا يصح منه موضعه واحد، خلافا للأخفش نحو: " اختصم الرجلان كلاهما، ورأيت إحدى المرأتين كلتهما " والجواز مذهب الجمهور ومنهم المبرد، أما الفراء وهشام وأبو علي فمنعوا ذلك، ونقل ابن عصفور عن الأخفش الجواز، ومن منع بحجة عدم الفائدة وعدم سماع ذلك عن العرب[2] .

ممّا سبق يتضح موافقة أبي حيان لرأي هشام الضرير في هذه المسألة .

عطف النسق

65.القول في العطف بـ " ليس "

قال ابن مالك[3]:

وَأَتْبَعَــــتْ لَفْظَــــاً فَحَسْــــبُ بَــــل وَلاَ لَكِــنْ كَلَــمْ يَبْــدُ امْــرُؤ لكِــنْ طَــلاَ

قال أبو حيان[4]: " وأما ليس فحكى النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أنها قد تكون حرف عطف، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين، وقال أبو جعفر النحاس قال هشام: " ضربت عبدَ الله ليس زيداً، وقام عبدُ الله ليس زيدٌ، ومررت بعبدِ الله ليس بزيدٍ " لأنك لا تضمر المرور والباء، ولا يجيز حذف الباء."

التوضيح والتحليل:

أجاز الكوفيون استعمال ليس حرف عطف، وقد حكى هذا عنهم النحاس وغيره، وكذلك ابن عصفور حكاه عن البغداديين وهي ك " لا " في العطف فيقولون: " قام زيدٌ ليس عمروٌ"، كما يقال: " لا عمرو "[5].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج290/3).

(2) الأزهري، شرح التصريح (ج135/2)، وانظر: ابن النحاس، تعليق ابن النحاس (ص366)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 290/3)، ابن مالك، تسهيل الفوائد (ج386/2)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص603)، ابن عقيل، المساعد (ج386/2).

(3) ابن مالك، ألفية ابن مالك (ص36).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1977/8).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج185/3)، وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج176/1)، المرادي، الجني الداني (ص500)، ابن عقيل، المساعد (ج441/3)، الأزهري، شرح التصريح (ج 155/2).

وفي صحيح البخاري من قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه [1]: " بأبي شبيهٌ بالنبيِّ ليس شبيهٌ بعليّ"، برفع " شبيهٌ "، وخُرج على أنّ ليس على بابها، والخبر محذوف، أي ليسه .

واحتج الكوفيون أيضا بقوله:

أَيْـــنَ المَفَـــرُّ والإِلَـــهُ الطّالـــبُ والأَشْـــرَمُ المَغْلُـــوبُ لـــيس الغَالِـــبُ [2]

الشاهد فيه: " ليس الغالب " فإنّ الكوفيين احتجوا بأنّ " ليس " تجيء عاطفة بمنزلة " لا " والتقدير " لا الغالب "، ويوجه هذا البيت على مذهب البصريين بأن يجعل " الغالب " اسم ليس، وخبرها محذوف .

وقال لبيد:

وَإِذَا أُقْرَضْـــــتَ قَرضـــــاً فَـــــأجْزِه إنَّمـــا يَجْـــزِى الفَتـــى لـــيس الجَمَـــلُ [3]

الشاهد فيه: استشهد به الكوفيون على أنَّ " ليس " عاطفة، بمعنى " لا الجمل "، وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به .

وقد علق أبو حيان على رأي الكوفيين بقوله وفي الحقيقة ليست " ليس " عندهم أداة عطف لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: " قام زيد ليس عمرو "، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضميرا لمجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر ليس هذا تحرير مذهبهم"[4].

بناء على ما ذكر يتضح مخالفة أبي حيان لرأي هشام ومن معه من الكوفيين .

66. العطف بكيف

قال أبو حيان[5]: " وأما كيف فذهب هشام إلى أنها حرف نسق وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي، وأجاز" مررت بزيد فكيف بعمرو".

---

(1) البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الحسن والحسن –رضي الله عنهما– 921: رقم الحديث 3750.

(2) البيت من بحر الرجز، لنفيل بن حبيب الحميري، انظر: العيني، المقاصد النحوية (122/4)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج346/3)، ابن هشام، مغني اللبيب (ج325/1)، ابن الناظم ، شرح ابن الناظم (ص371)، السيوطي، همع الهوامع (ج185/3)، المرادي، الجني الداني (ص 500).

(3) البيت من بحر الرمل، للبيد بن ربيعة، انظر: العيني، المقاصد النحوية (ج171/4)، لبيدة ابن ربيعة، ديوان لبيد (ص141)، المبرد، المقتضب (ج410/4)، البغدادي، خزانة الأدب (ج296/9)، الأزهري، شرح التصريح (ج155/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1978/8).

(5) المرجع السابق (ج 1979/8).

التوضيح والتحليل:

زاد الكوفيون في أدوات العطف " كيف " واستدلوا على ذلك بأن العرب تقول: " ما أكلت لحماً فكيف شحماً، وما يعجبني محمدٌ فكيف شحمٌ "، وأثبت هشام العطف ب " كيف " بعد النفي نحو: " ما مررت بزيدٍ فكيف عمرو "، وقال سيبويه في " ما مررت فكيف بأخيه " هذا رديء لا يتكلم به العرب، ومما يدل على أنَّ " كيف " ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء[1].

ممّا سبق يتبين مخالفة أبي حيان لرأي هشام .

67.القول في العطف ب " مع "

قال ابن مالك[2]:

وَاخْصُــصْ بِهَــا عَطْــفَ الَّــذِي لاَ يُغْنِــي مَتْبُوعُـــهُ كَاصْـــطَفَّ هـــذَا وَابْنِـــي

قال أبو حيان[3]: " وأجاز الكسائي وأصحابه: " اختصم زيد مع عمرو" نابت " مع " مناب الواو، ومنع ذلك الفراء وأجاز الكسائي " ظننت عبد الله ثم زيدا مختصمين " ب " ثم " و ب "الفاء " و ب " أو " ومنع ذلك البصريون والفراء إلا بالواو، وقال الفراء: لا يجوز " أظن عبد الله مختصما فزيدا " ولا ب " ثم " ولا ب " أو " وحكى الكسائي " لأضربن عبد الله ومحمد على هذه الصفة " وكذا قال الفراء وهشام."

التوضيح والتحليل:

تمتاز الواو بعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغني عنه مثل: " هذان زيد وعمرو، ظننت عبدَ الله وزيداً مختصمين " وأجاز الكسائي في " ظننت عبد الله وزيدا مختصمين " " ثم، والفاء، وأو"، وأوجب البصريون والفراء الواو.

وقال ابن الناظم[4] " وتختص الواو بعطف ما لا يستغنى عنه في الكلام بمتبوعه، كفاعل ما يقتضي الاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى، كقولك: " تضارب زيد وعمرو، واختصم خالد وبكر "، ولو قلت بـ " الفاء " و " ثمّ " لم يجز ."

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج443/2)، وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج 177/1).

(2) ابن مالك، الألفية (ص36).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1982/8).

(4) ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص372).

وهذا المكان هو اختصاص الواو بذلك، وعلى هذا كان الأصمعي يروي " بين الدخول و حومل " بالواو، في قول امرئ القيس:

قِفَــا نَبْــكِ مِــنْ ذِكْــرَى حَبِيــبٍ وَمَنْــزِل بِسَــقْطِ اللّــوى بَــيْنَ الــدّخُولِ فَحَومــلِ [1]

الاستشهاد: في قوله: " فحومل " من حيث أناب الفاء مناب الواو، والصواب أن يقال بالواو على الرواية المشهورة، وهي القياس لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء، لأنها قول على الترتيب، وحجة الجماعة السماع[2].

68.القول في العطف ببل

قال ابن مالك[3]:

وَأَتْبَعَــتْ لَفْظَــاً فَحَسْــبُ بَــل وَلاَ لَكِـنْ كَلَـمْ يَبْـدُ امْـرُؤ لكِـنْ طَـلاَ

قال أبو حيان[4]: " وذهب الكوفيون إلى أنه لا يكون " بل " نسقا إلا بعد نفي أو ما جرى مجراه، قال هشام: ومحال " ضربت عبد الله بل أباك " واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر، وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في إتباع كلامهم شواذ العرب يذهبون على أنّ " بل " لا تجئ في النسق بعد إيجاب دليل على عدم سماعه من العرب أو على قلة سماعه".

التوضيح والتحليل:

المعطوف ب " بل " مقرر بعد تقرير نهي نحو: " لا تضرب خالدا بل بشرا " أو نفي صريح نحو: " ما قام زيد بل عمرو " أو مؤول نحو " زيد غير قائم بل قاعد " أو بعد إيجاب لمذكور مؤطا به نحو قوله تعالى:[5] ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ أو مردود نحو قوله تعالى [6]: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ .

وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون "أو مرجوع عنه لكونه غلطا في اللفظ نحو: أنت عبدي بل سيدي...

---

(1) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، انظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص373)، الأزهري، شرح التصريح (ج 157/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 162/3)، البغدادي، خزانة الأدب (ج 332/1)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 408/2)،

(2) ابن عقيل، المساعد (ج445/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج157/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج156/3).

(3) ابن مالك، الألفية (ص37).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1995/8).

(5) [الفرقان: 44]

(6) [الأنبياء: 26]

وكون بل تأتي بعد الإيجاب هو قول البصريين أما الكوفيون فقالوا إنّ " بل " لا تقع عطف نسق إلا بعد نفي أو جار مجراه.[1]

ممّا سبق يتبين موافقة أبي حيان لرأي هشام والكوفيين بدليل قوله: " وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في إتباع كلامهم شواذ العرب يذهبون على أنّ " بل " لا تجئ في النسق بعد إيجاب دليل على عدم سماعه من العرب أو على قلة سماعه".

69.القول في العطف بلا

قال أبو حيان[2]: " وما جاء من نفي " لا " للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه، وممن منع ذلك الزجاج، وأجاز بعض النحويين " قام زيد لا قعد " إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء، وأجاز هشام " ضربت بكراً لا ضربت عمراً " إذا لم يكن دعاء وأردت معنى لم تضرب عمرا، ولا يجوز عند البصريين " ضربت بكرا لا ضربت عمرا " إلا على الدعاء."

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في العطف بـ " لا " بعد الماضي فمنهم من أجاز ذلك وهم جُلُّ النحويين، ومنهم من منع ذلك ومنهم الزجاج.

فلم يجز " قام زيد لا عمرو " مع إجازة ذلك في المضارع، وعلل ذلك بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال " لا جاء عمرو " إلا على الدعاء، وما جاء منه حفظ ولم يقس عليه[3].

وفي هذه المسألة يخالف أبو حيان هشام في رأيه .

70.القول في العطف على عاملين

قال أبو حيان[4]: " وإن كان أحد العاملين جارا فقال المهدوي إن تأخر المجرور نحو: " زيدٌ في الدارِ وعمرو القصر" لم يجز أحد، وليس كما ذكر بل من أجاز ذلك مطلقا أجاز هذه الصورة، ونص بعضهم على أنّه لابد في العطف على عاملين أن يكون أحدهما جارا، وإذا كان أحدهما

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 180/3)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج 464/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج177/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1997/8).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج 184/3)، وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج197/1)، ابن عقيل، المساعد (ج 868/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج 179/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2015/8).

جارا، وتقدم المجرور المعطوف، فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقا، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز، وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان أحدهما: الجواز وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي والفراء والزجاج، وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة، والقول الثاني المنع، ذكره في كتاب المسائل له وهو مذهب هشام والمبرد وابن السراج."

التوضيح والتحليل:

أجمع النحاة على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا وقال ابن مالك هو ممتنع إجماعا نحو: " كان أكلاً طعامَك عمروٌ وتمراً بكرٌ " أي وكان أكلا تمرا بكر، ولكن نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة من النحاة ومنهم الأخفش.

وأجاز بعضهم العطف إن كان أحدهما جاراً، سواء تقدم المجرور المعطوف نحو " في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ"، أم تأخر نحو " وعمروٌ الحجرةِ " وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جارا، واتصل المعطوف بالعاطف نحو: " إن في الدار زيداً، والحجرةِ عمراً " وهو أحد قولي الأخفش في المسألة وشرط حينئذٍ أن يتقدم المجرور المعطوف تقدم المجرور المعطوف عليه أو تأخر، فلو قلت " وعمراً الحجرةِ " لم يجز، و به قال الكسائي والفراء والزجاج وابن مضاء والقول الأخر للأخفش المنع وهو المعروف عن سيبويه، و به قال المبرد وابن السراج وهشام[1].

71.القول في تقديم المعطوف

قال أبو حيان[2]: " ويجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط عند أصحابنا:

أحدهما: أن يكون العطف بالواو خاصة، وهو مذهب البصريين، وأجاز ذلك هشام " بالفاء، وثم، و أو، ولا "، وقال هو جيد، وإن كانت الأداة ترفع جاز تقديم النسق تقول: " متى وخرج الأمير خروجك " وكذلك في كيف، وأين وفي جميع الصفات التامة نحو: " خلفك وعبد الله رجل " ولا يجيز " هل وزيد عمرو منطلقان " ولا " فيك وزيد عمرو راغبان " وأجاز هذا كله أحمد بن يحيى ولا يجوز شيء من هذا على مذهب سيبويه لا في التام ولا في الناقص . "

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 190/3)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج378/3)، ابن أبي الربيع اشبيلي، البسيط في شرح الجمل (ص353)، ابن عقيل، المساعد (ج 471/2)، الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج380/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج188/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2019/8).

التوضيح والتحليل:

قد يقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه للضرورة نحو قول الشاعر:

أَلا يَـــا نَخْلَـــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ عَلَيْـــكِ وَرَحْمَـــةُ اللَّـــهِ السَّـــلامُ [1]

أنشده الكوفيون وذكر المغاربة، وللمسألة شروط لم يذكر ابن مالك منها إلا كون العطف بالواو، وهذا قول البصريين، وأجاز هشام وثعلب ذلك على الفاء، وثم، و أو، ولا [2] .

ومع الشروط، مذهب البصريين اختصاصه بالشعر، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام، ومنع هشام التقديم فيما لا يستغني نحو: " اختصم زيد وعمر "[3].

النداء

72. القول في الترخيم

قال أبو حيان[4]: " وشرط ما عُرِّى من تاء التأنيث في جواز ترخيمه علميته، وهو إما أنْ يكون ثلاثياً أو أزيد فإنْ كان ثلاثيا، فإما أنْ يكون ساكن الوسط أو متحركه، إن كان ساكن الوسط نحو: بَكْر وهِنْد فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الأخفش وبعض الكوفيين، ووهم ابن عصفور في قوله: أنه لا يجوز ترخيمه قولا واحدا، والخلاف فيه نقله ابن هشام وأبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب عن هشام."

التوضيح والتحليل:

هناك ثلاثة آراء مختلفة في ترخيم الثلاثي أحدها: لا يجوز أن يرخم الثلاثي مطلقا وهذا رأي البصريين وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين .

والثاني: الجواز و به قال الكوفيون، ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي، علماً سكن أوسطه أو تحرك.

والثالث قول بعض الكوفيين أنه يجوز إذا كان الحرف الثاني متحرك مثل قولك في عنق " ياعُنُ".

---

(1) البيت من الوافر، قائله مجهول وقيل هو للأحوس، انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني (ص777)، ابن جني الخصائص، (ج386/2)، ابن عصفور، شرح الجمل (ج206/1).

(2) ابن عصفور، المقرب (ص312)، وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاج (ج 205/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 380/3)، ابن عقيل، المساعد (ج 475/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج475/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 2232/9).

وحجة البصريين في عدم جواز الترخيم للثلاثي أنّ الغاية من الترخيم هو طلب التخفيف والاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف.[1]

باب إعراب الفعل

73. القول في إذن

قال أبو حيان [2]: " وقال بعض أصحابنا: إذا عطفت على الجملة المتقدمة عملت، وصار لها حكمها إذا ابتدئت، وإن افتقر كافتقار الشرط إلى جزائه أو القسم إلى جوابه، تعين أن يكون ما يليها جوابا فلم تعمل نحو: إن تزرني إذن أكرمُك، ونحو: والله إذن لأكرمنَّك، وكافتقار الخبر إلى المخبر عنه، فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز الإعمال نحو: زيد إذن يكرمُك، كما إذا توسط بين الشرط والقسم وجوابهما وفصّل الكوفيون فقالوا: إن وقع بين مبتدأ وخبر نحو: زيدٌ إذن يكرمُك، فهشام يجيز النصب والرفع".

التوضيح والتحليل:

إذا وقعت " إذن" بعد حرف العطف ولم يتقدمها غيره، فللنحاة في العمل وجهان: أحدهما النصب فتقول: فإذن أكرمَك، ويؤيد هذا الرأي قول سيبويه[3]: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف[4] ﴿ وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

وقال أبو حيان[5]: " "لا يلبثون "، جواب قسم محذوف أي والله إن استفزوك فخرجت لا يلبثون، ولذلك لم تعمل " إذن " لأنها توسطت بين قسم مقدر والفعل، ويحتمل أن يكون " لا يلبثون " خبراً لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى، والتقدير " وهم إذن لا يلبثون "، فوقعت " إذن " بين المبتدأ وخبره، فألغيت، وقرأ أبي " وإذن لا يلبثوا " بحذف النون، أعمل " إذن " فنصب بها .

والثاني الرفع فنقول: "وإذن أكرمُك" وهو الأكثر ومنه قوله تعالى[6] ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾

---

(1) الرضي، شرح الرضي (ج 472/1)، وانظر: الأنباري، الإنصاف (ص356)، العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين (ص456)، ابن عقيل، المساعد (ج 552/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج165/7) .

(3) سيبويه، الكتاب (ج13/3).

(4) [الإسراء: 76]

(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج 63/6).

(6) [النساء: 53]

والأفصح إلغاء " إذن " بعد حرف العطف الواو و الفاء، وعليه أكثر القراء، وقرأ عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس " لا يؤتوا " بحذف النون على إعمال إذن .[1] "

إذن أصبح عندنا وجهان لعملها، وإنما جاز الوجهان، لأنَّ حرف العطف جعل " إذن " بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارة اعتبارا بتوسطها، وأعملت تارة اعتبارا بكون العاطف غير معتد به[2].

وإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو: " إن تزرني إذن أكرمك "، أو القسم لجوابه نحو:

لَـــئِن عَـــادَ لِـــي عَبْـــدُ العزيـــزِ بِمِثْلِهَـــا وَأَمكَنَنِـــــي مِنهَـــــا إذَنْ لا أُقِيلُهـــــا [3]

الشاهد فيه: قوله " إذن " حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب، فالقسم في البيت السابق " حلفت برب الراقصات إلى مِنى " وجواب القسم " لا أقيلها "، والتقدير: حلفت برب الراقصات لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن، والمراد ب " الراقصات ": إبل الحجيج التي تتبخترن في مشيهنّ كأنهن يرقصن، " لا أقيلها " من أقال إقالة بمعنى: لا أتركها .

أو الخبر إلى المخبر عنه نحو: " زيدٌ إذن يكرمُك " امتنع النصب في الصور كلها .

وإنما أعملت مبتدأة ولم تعمل على غير ذلك لأنها أصل وصفها جواب، والجواب لا يتقدمه كلام، ولما وسطت وأخرت زال عنها مذهب الجواب فبطل عملها[4] .

ومذهب البصريين يحتم إلغاء عمل إذن، إذا توسطت بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ إذن يكرمُك، وأجاز هشام النصب، وأجازه الكسائي والفراء في: إن زيداً إذن يكرمك والسماع ورد في مثله، قال:

لا تتركني فيهم شَطِيراً

إنّي إذن أهلَك أو أطِيرا [5]

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط (ج284/3).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 21/6).

(3) البيت من الطويل، لكثير عزة، انظر: العيني، المقاصد النحوية (ج375/4)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 165/4)، السيوطي، همع الهوامع (ج295/2)، السيوطي، شرح شواهد المغني، البغدادي، خزانة الأدب (ج 473/8) .

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 19/6).

(5)البيت من بحر الرجز المشطور، وأنشده الفراء، انظر: الفراء، معاني القرآن (ج274/1)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج19/6)، المرادي، الجني الداني (ص363)، العيني، المقاصد النحوية (ج375/4)، السيوطي، همع الهوامع (ج296/2)، البغدادي، خزانة الأدب (ج456/8).

الشاهد فيه: " إنّي إذن أهلَك " حيث نصب الفعل المضارع بعد " إذن " مع أن إذن ليست مصدّرة، بل هي مسبوقة ب " إنّي "، وهو ضرورة خلافا للفراء وخرجه البصريون على حذف خبر إنّ، أي: إنّي لا اقدر على ذلك، ثم استأنف قوله: إذن أهلك .[1]

74.القول في الفصل بين إذن والفعل

قال أبو حيان[2]: " وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بين " إذن " والفعل بمعمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرمُ، وإذن فيك أرغبُ، وأجازوا في المضارع الرفع، واختاره الفراء وهشام، والنصب واختاره الكسائي ."

التوضيح والتحليل:

إذا اتصل الفعل " بإذن " نصبت فقلت: إذن أقومَ، فإن فصل بينهم فاصل يعتد به، بطل العمل .

فلا يجوز أن تقول: إذن أنا أكرمك، وكذلك إذا فصل بمفعول أو غير ذلك نحو: إذن طعامَك آكلٌ، وإذن درهماً أعطيك، وامتنع النصب لأجل الفصل بين العامل والمعمول [3].

وأجاز الكسائي وهشام والفراء الفصل بين إذن والفعل بمعمول الفعل نحو: " إذن زيدا أكرمَ، وإذن فيك أرغبَ "، والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب، وعند هشام الرفع [4].

فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو: زيدا إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها، وأجاز الكسائي الرفع والنصب .

وقال أبو حيان: ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك[5]. ممّا سبق يتبين أنّ أبا حيان أرجع جواز مثل هذه الأمثلة إلى السماع منا لعرب.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج76/3)، وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج19/6)، المرادي، الجني الداني (ص 363) السيوطي، همع الهوامع (ج295/3)،.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1654/7).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج20/6).

(4) المرادي، الجني الداني (ص364).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج295/2).

75.القول في حتى

قال أبو حيان [1]: " ولا يجوز الفصل بين حتى والمنصوب بعدها، وأجاز الكوفيون الفصل بينهما " بأن " وتقدم، وأجاز الأخفش، وابن السراج الفصل بينهما بالظرف نحو: أقعد حتى عندك يجتمع الناس، وبالشرط الماضي نحو: أصحبك حتى إن قدر الله أتعلم، وأجاز هشام الفصل بالقسم نحو: حتى والله أتيك، وبالمعمول مفعولا نحو: حتى زيدا أضرب، أو الجار والمجرور نحو: اصبر حتى إليك يجتمع الناس ."

التوضيح والتحليل:

حتى حرف له ثلاثة أقسام عند البصريين: فيكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وأضاف الكوفيون قسما رابعاً، وهو حتى الناصبة للفعل، فحتى عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها، كـ " أن " ومع قولهم أنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها قالوا: لو قلت " لأسيرنّ حتى أن أصبح القادسية " جاز، وكان الناصب بـ حتى، وأن توكيد .وعلى قول البصريين أنّها هي الجارة، والناصب " أن " مضمرة بعدها .

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوز الأخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو: " أقعد حتى عندك يجتمع الناس "، وبشرط ماض، نحو: " أصحبك حتى إن قدر الله أتعلم العلم "، وجوز هشام الفصل بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو: "اصبر حتى إليك يجتمع الناس"[2] .

ممّا سبق يتبين مخالفة أبي حيان لهشام والأخفش وابن السراج .

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1667/7).

(2) المالقي، رصف المباني (ص206)، وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 36/6)، المرادي، الجني الداني (ج 556)، السيوطي، همع الهوامع (ج 303/2).

المبحث الثاني

آراء ثعلبٍ النحوية والصرفية في كتابَي إرتشاف الضرب ومنهج السالك،

المطلب الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات.

76.القول في الأسماء الستة

قال ابن مالك[1]:

أَبٌ آخٌ حَـــــمٌ كَـــــذَاكَ وَهَـــــنُ وَالْـــنَّقْصُ فِـــي هـــذَا الأَخِيْـــرِ أَحْسَـــنُ

وَفِـــــي أَبٍ وَتَالِيَيْـــــهِ يَنْـــــدُرُ وَقَصْـــــرُهَا مِـــــنْ نَقْصِـــــهِنَّ أَشْـــــهَرُ

قال أبو حيان[2]: " وقد تعرض النحاة للغات هذه الأسماء، فذكروا في " أب" النقص والقصر، والتشديد، فقالوا: هذا أبُك، وهذا أباك، وهذا أبُّك، واشتقوا في المشدد فقالوا: استأببت (أي اتخذت أبا) ببائين، وزعم ثعلب أن التشديد في " أبّ " عوض من الواو المحذوفة ".

التوضيح والتحليل:

جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء فالأفصح في الهَنِ النقص، فيعرب بالحركات . ويجوز النقص في " أب، وأخ، وحم " مع أنه قليل، ومنه قول الراجز:

بِأَبِه اقتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ

وَمَنْ يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظلَمْ[3]

الشاهد فيه: أنّ " أب " استعمل في الموضعين بحذف اللام معرباً بالحركات، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة، وهي لغة نادرة .

وقد يقصر " حم، وأب، وأخ " فيقال: " هذا أباك، ومررت بأباك "، وفي المثل

" مكره أخاك لا بطل [4]" وقال الشاعر:

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص4).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 4/ 839).

(3) البيت من بحر الرجز، لرؤبة بن العجاج، انظر: الأنباري، الإنصاف (ص18)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج46/1)، ابن الناظم (ص20)، المرادي، توضيح المقاصد 317/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 50/1)، العيني، المقاصد النحوية (ج 1/ 188)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج1 / 44)، السيوطي، همع الهوامع (ج 1/ 129)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 31/1).

(4) م. الميداني (ج 2| 318) رقم 4117.

إنَّ أَبَاهَـــــــا وَأَبَـــــــا أَبَاهَـــــــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِـــي المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا[1]

الشاهد فيه: قوله " و أبا أباها " حيث أتى بـ " أباها " مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم، فدل على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة إعراب المقصور.

وأيضا هناك لغة التشديد نحو: هذا أبُّك.

فتلخص في " أب وأخ وحم " القصر والنقص ومصاحبة الحروف حالة الإضافة، وفي أب وأخ التشديد[2]. وذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، فيقال: "

أستأببت فلانا "[3]، وبين أبو حيان أن هذا التشديد ليس عوضا عن الواو المحذوفة وإنما هي لغة، وبذلك خالف ثعلب في رأيه .

77.إعراب ما لا ينصرف

قال ابن مالك[4]:

وَجُـــرَّ بِالْفَتْحَـــةِ مَـــا لاَ يَنْصَـــرِفْ مَـــا لَـــمْ يُضَـــفْ أَوْ يَـــكُ بَعْـــدَ أَلْ رَدِفْ

قال أبو حيان[5]: " وفي البسيط: " قدم و سقر " ممنوعا للصرف باتفاق التأنيث المعنوي والعلمية، أو مذكرا انصرف خلافا للفراء وثعلب إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف تحرَّك وسطه أو سكن."

التوضيح والتحليل:

تناول ابن مالك في هذا البيت الممنوع من الصرف أو ما لا ينصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهو ما فيه علتان أو علة من تسع فإذا أضيف ما لا ينصرف أو عرف " بأل " رجع إلى أصله فجر بالكسرة.

---

(1) البيت من بحر الرجز، قائله هو أبو النجم العجلي، وقيل رؤبة بن العجاج، انظر: الأنباري، الإنصاف (ص18)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج155/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (45/1)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص 20)،، المرادي، توضيح المقاصد (ج 318/1)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 51/1)، العيني، المقاصد النحوية (ج 1/ 190)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج44/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج 129/1)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 32/1) .

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 46/1)، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج 44/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج130/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 46/1).

(4) ألفية ابن مالك (ص4).

(5) إرتشاف الضرب (ج879/4).

والأسباب المانعة من الصرف هي: العلمية، والتأنيث، ووزن الفعل، والوصف والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزوائد[1].

وما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث، إذا كان معرفة فالوجه منعه من الصرف، فيجوز في " هِنْد " وجهان، وإذا كان الثلاثي متحرك الأوسط فإن سميت به مؤنثا حقيقيا كـ " قَدَم " في اسم امرأة، أو غير حقيقي كـ " سَقَر" لجهنم، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء[2].

وقال ابن عصفور: " وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه، لعدم تقرير تاء التأنيث وذلك كرجل سميته بـ " سقر " وكتاب سميته بـ " قدم "[3].

وقال الفراء[4]: وقوله " ذوقوا مس سقر " سقر: اسم من أسماء جهنم، لا يجرى، وكل اسم كان لمؤنث فيه الهاء أو ليس فيه الهاء، فهو لا يجرى إلا أسماء مخصوصة خفت فأجريت وترك بعضهم إجراءها . "

78.القول في وقوع الخبر جملة طلبية

قال ابن مالك [5]:

وَمُفْـــــرَدَاً يَـــــأْتِي وَيَـــــأْتِي جُمْلَـــــهْ حَاوِيَـــةً مَعْنَـــى الَّـــذِي سِـــيْقَتْ لَـــهْ

قال أبو حيان[6]: " فإن كانت الجملة طلبية، جاز وقوعها خبراً، خلافاً لابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين ...، ويجوز أن تكون قسمية خلافاً لثعلب نحو: زيد أقسم بالله لأضربنّه."

الشرح والتوضيح:

يأتي خبر المبتدأ جملة اسمية وكذلك جملة فعلية، ولا مانع من كون الجملة طلبية، ولكن ذهب ابن الأنباري وبعض الكوفيين إلي منع وقوع الخبر جملة طلبية، وذلك لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، ولكن هذا يرد بقولهم " أزيد عندك "، " عندك " يسمون الظرف خبراً، علي الرغم من أنه لا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 167/1).

(2) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج142/1)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج 350/3)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج 189/2).

(3) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج142/1).

(4)(4) الفراء، معاني القرآن (ج 110/3).

(5) ابن مالك، الألفية (ص9).

(6) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1115/5).

يحتمل الصدق والكذب، ومم يدلل علي جواز كونها طلبية قول تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[1].

وكذلك يجوز أن تأتي جملة الخبر قسمية، لكن ثعلب منع ذلك، وقول ثعلب مردود بالسماع، ويرد علي ثعلب من القرآن الكريم قوله تعالى[2]:﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ ﴾ .

نستخلص ممّا سبق أن خبر المبتدأ يأتي جملة اسمية، وفعلية، ولا مانع من كونها طلبية [3]، وعلى هذا يخالف أبو حيان رأي ثعلب في هذه المسألة .

79.القول في وقوع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

قال ابن مالك[4]:

وَأَخْبَرُوَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

قال أبو حيان[5]: " يقع الظرف والجار والمجرور التامان خبراً للمبتدأ نحو: " زيد أمامك، وبكر في الدار"، والعامل فيه اسم الفاعل من كون مطلق أي كائن أمامك، وكائن في الدار، قال ابن مالك: نص علي ذلك الأخفش، وأوما إليه سيبويه، وذهب أبو علي وتبعه ابن جني، والزمحشري إلي أن العامل الفعل، أي " زيد استقر أمامك "، ونسب هذا إلي سيبويه، وذهب سيبويه فيما ذهب إليه ابن أبي العافية، وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ ..... وذهب الكسائي والفراء وهشام، وشيوخ الكوفيين إلي أن المحل ينتصب بخلافه للاسم، ولا يقدر له ناصب، لا قبله ولا بعده، وخالفهم ثعلب، فقال المحل ينتصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم، ما يضمر في الفعل."

التوضيح والتحليل:

إذا وقع الظرف والمجرور خبرين، فلا بد لهما من عامل، ولكن النحاة اختلفوا في تقدير العامل، فمنهم من قال أن العامل المقدر فعل، تقديره: استقر أو كان أو ثبت، وذلك لأننا بحاجة إلي تقدير

---

(1) [ص: 60]

(2) [العنكبوت: 69]

(3) الرضي، شرح الرضي (ج 268/1)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج 310/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 26/4)، ابن عقيل، المساعد (ج 230/1)، السلسيلي، شفاء العليل (ص289)، الدماميني، تعليق الفرائد (ج 87/3).

(4) ابن مالك، الألفية (ص10).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1121/5)، منهج السالك (ج 143/1).

عامل، وتقدير ما هو أصل في العمل، وهو الفعل أولي من تقدير ما ليس بأصل، و من النحاة من قدر باسم الفاعل لأن أصل الخبر أن يأتي مفرداً، فجعل المحذوف مفرداً ورجحه ابن مالك، وقال ابن خروف وغيره أن مذهب سيبويه أن الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه وهو خبر عنه، وذهب الكوفيون إلي أنك لو قلت " زيد عندك " لم ينتصب عندك بإضمار فعل ولا تقديره، وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك لو قلت "زيد أخوك " ف " زيد " هو الأخ، فكل واحداً منهما رفع بالآخر ولكن " زيد عندك "، ف " عندك " مخالف لـ " زيد "، لأنه ليس هو، فنصب بالخلاف [1]، وقال ابن يعيش[2]: " وهذا فاسد لأنه لو نصب بالخلاف لانتصب الأول كما ينتصب الثاني ".

وقد خالف أحمد بن يحيي أصحابه فقال: أن المحل منصوب بفعل محذوف فالأصل في قولنا " أمامك " " زيد حل أمامك "، فحذف الفعل واكتفي بالظرف، فبقي الظرف منصوباً[3]. نلاحظ أن أبا حيان خالف رأي هشام وثعلب في هذه المسألة .

80.القول في حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم

قال ابن مالك[4]:

وَلاَ يَلِـــي العَامِـــلَ مَعْمُـــولَ الخَبَـــرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفـــاً أَتَـــى أَوْ حَـــرْفَ جَـــرّ

قال أبو حيان[5]: " ..... وإن كان غير ذلك نحو: " كان طعَامَك زيدٌ أكلاً " منع ذلك البصريون، والمشهور في النقل عن الكوفيين إن ذلك جائز، وذكر أبو بكر بن الأنباري ما يدل على أن ذلك لا يجوز على مذهب الكوفيين، في محاورة جرت بين أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد، بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، وأن ابن يحيى ألزم محمد بن يزيد جواز: " طعامك جاءني أكل وحقك لقيت أخذا " فقال: أجيز المسألتين، فقال أحمد لم يجز هذا أحد لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف الموصول، يعنى بالصلة هنا معمول اسم الفاعل، ويعني بالموصول: اسم الفاعل، ويعني أنه اسم لا يتصرف، أي ليس كالفعل الذي يتصرف في نفسه، فكذلك يتصرف في معموله، ويتبين مما حكيناه عن أحمد بن يحيى أن الخبر إذا كان اسما لا يحل محله الفعل وله معمول فلا يتقدم على عامله لا في هذه المسألة ولا في ما أشبهها."

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 232/1)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج404/1)، ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص154)، الرضي، شرح الرضي 276/1، ابن عقيل، المساعد (ج235/1).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 232/1).

(3) الأنباري، الإنصاف (ص245).

(4)ابن مالك، الألفية (ص 11).

(5) أبو حيان، منهج السالك (ج 200/1-201).

التوضيح والتحليل:

إذا جاء معمول أخبار هذه الأفعال ظرفا أو جارا أو مجرورا جاز وقوعه بعد العامل مقدما على الاسم نحو: " كان عندك زيد مقيما "، وإن لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا لم يجز أن يلي العامل، وهذا مذهب جمهور البصريين، لأنهم يعتبرون أن معمول الخبر أجنبي بالنسبة للعامل، ولا يفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وإذا أتي على مثل هذه الصورة من التقديم تم تأويله، وإذا لم يحتمل التأويل لظهور نصب الخبر فيه اعتبروه من الضرورات.

ورأى ابن سراج والفارسي وابن عصفور صحة تقدم معمول الخبر لكان أو إحدى أخواتها إن تقدم معه الخبر نحو " كان طعامَك أكلاً زيدٌ " لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، ولم يروا الجواز إن تقدم المعمول وحده نحو: " كان طعامَك زيدٌ أكلا " وذهب الكوفيين إلى جواز ذلك مطلقا وشاهدهم على المثالين قول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيوتِهم بِمَا كَانَ إيّاهُمْ عَطِيّةُ عَوَدَا [1]

الشاهد فيه: أنه قدم معمول خبر كان " إياهم " على اسمها وهو " عطية "، مع تأخير الخبر وهو جملة " عودا "، " فإياهم " منصوب عندهم بقوله: " عود " .

والرد على هذا الاحتجاج أن يؤول على أن ينوي في "كان" ضمير الشأن وهو اسمها، وعطية مبتدأ، وعود في موضع خبره، وإياهم مفعول ب " عود " مقدما على المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر كان.[2]

خالف أبو حيان مذهب الكوفيين القائل في جواز تقديم معمول خبر كان.

81.أفعال المقاربة

القول في فعلية هذه الأفعال

قال ابن مالك:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ

---

(1) البيت من البحر الطويل من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير، ديوان الفرزدق (ص162)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج 101/4) ابن الناظم، شرح ابن الناظم 99، العيني، المقاصد النحوية (ج24/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 248/1)، الأزهري، شرح التصريح (ج 263/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج 375/1).

(2) الأزهري، شرح التصريح (ج 263/1)، و انظر، ابن النحاس، التعليق على المقرب (ص202)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 193/2)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج 377/1)، ابن أبي الربيع الأشبيلي، البسيط في شرح الزجاجي (ج 706/1)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص 199)،، ابن هشام، اللمحة البدرية (ج 13/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 375/1)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج 213/1).

قال أبو حيان[1]: " أطلق الناظم على هذه الكلمات أفعالا، وهي على قسمين قسم جمع عليه أنه فعل وهو ما عدا " عسى " وقسم مختلف فيه وهو" عسى " فمذهب الجمهور أنها فعل، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف وينسب إلى أبي بكر السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصا نقله عند غلامه أبو عمرو الزاهد."

التوضيح والتحليل:

أفعال المقاربة هي أفعال كما أطلق عليها ابن مالك وهي على قسمين:

قسم مجمع عليه أنه فعل وهو ما عدا " عسى "، وقسم مختلف فيه وهو " عسى " فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب بعضهم إلى أنها حرف ونسب ذلك إلى ابن السراج، وهو قول أبي العباس ثعلب نقله عنه غلامه أبو عمرو الزاهد، والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع بها وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاق علامة التأنيث لها كما تلحق الأفعال في الفعل المؤنث نحو: " عست هند أن تقوم "، وذهب بعضهم إلى أنها حرف بمعنى " لعل "، وشرط اسمها أن يكون ضميرا كقوله:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ لَعلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا [2]

هذا البيت من كلام صخر بن العود، والشاهد فيه: قوله " عساها نار كأس " حيث نصبت الضمير محلا ب " عسى " ورفع بها ما بعده على أنه الخبر، فدل ذلك على أنها تعمل عمل " إنَّ " فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا رأي سيبويه – رحمه الله– [3]، فإنه ذهب إلى أن " عسى " قد يجيء حرفا دالا على الترجي فتعمل عمل إنَّ، فهي مثل " لعل" في أنَّ كلا منهما يدل على الرجاء، وهذا يدل على صحة هذا المذهب ويلزمه، أن يكون لفظ " عسى " مشتركا، فتارة يكون فعلا، يعمل عمل كان، وتارة يكون حرفا يعمل عمل " إنّ "، وخالف هذا المبرد، والفارسي، وذكر أنَّ الضمير في البيت خبر عسى، تقدم على اسمه، والاسم مرفوع بعده اسم " عسى " تأخر عن الخبر[4].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 12243/4).

(2) البيت من البحر الطويل، لصخر بن جعد الخضري، المرادي، الجنى الداني (ص 471)، الدماميني، شرح الدماميني (ج 57/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 329/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج423/1)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ص 446)، البغدادي، خزانة الأدب (ج 350/5)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج278/1).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك (ج 330/1).

(4) ابن هشام، أوضح المسالك (ج330/1)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج 71/3)، المرادي، الجني الداني (ص 469)، الدماميني، شرح الدماميني (ج 50/2).

82.القول في عسى

قال أبو حيان [1]: " وقال أبو عمرو الزاهد: قال أبو العباس أحمد بن يحيى كلام العرب كله: " عسى زيد قائم " فتجعل زيد مبتدأ وقائما خبره قال: ومن العرب من يجعلها في معنى: كان، فيقول: " عسى زيدا قائما "، ولهذه اللغة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب أنه قال للرجل الذي وجده منبوذا: " عسى الغوير أبؤسا."

التوضيح والتحليل:

عسى من أفعال المقاربة التي ندر وقوع خبرها غير فعل مضارع مثال ذلك، في " عسى " قول العرب [2]: " عسى الغوير أبوسا "، " فأبوسا " خبر عسى، وهو مصدر جمع لاختلاف أنواعه، وكأنه قال: " عسى الغوير أن يبئس " فوضع " أبؤسا " موضعه ثم جمعه، وهذا رأي الفارسي في هذا المثل[3]. وجعل ابن الاعرابي أبؤسا منصوبا بفعل محذوف وقدره عسى الغوير يصير أبؤسا وقدره الكوفيون عسى الغوير أن يكون أبؤسا وذهب قوم إلى أن أبؤسا مفعول به لفعل محذوف وقدروه " يأتي بأبؤس " وقال ابن هشام وأحسن من ذلك كله أن تقدير" عسى الغوير يبأس أبؤسا " فيكون مفعولا مطلقا، ويكون مثل قوله تعالى: " فطفق مسحا " أي يمسح مسحا ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه[4].

ويقول أبو حيان[5]: " فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى أنه يجوز " عسى زيدٌ قائمٌ " وأنه كلام العرب ولا يكون ل " عسى " عمل ألبتة، وهذا شيء لا يعرفه البصريون، فظاهر كلامه – أيضا – أنه يجوز " عسى زيدٌ قائماً " ولذلك أشبها لغة للعرب لا ضرورة ولا نادرا، وهذا – أيضا – مخالف لرأي البصريين ".

وبذلك يوافق أبو حيان رأي ثعلب للسماع .

---

(1) أبو حيان، منهج السالك (ج 246/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج51/1)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج70/3)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 363/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 303/3).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 363/2).

(4) ابن هشام، أوضح المسالك (ج301/1)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج 71/3)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 263/2)، ابن هشام، اللمحة البدرية (ج230/1)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج 230/1) .

(5) أبو حيان، منهج السالك (ج 246/1).

83.القول في لام الابتداء

قال أبو حيان [1]: " اختلفوا في اللام الداخل علي الخبر نحو: " إن زيداً لقائمٌ " فذهب البصريين أنها لام الابتداء، وذهب الكسائي إلي أنها لام توكيد للخبر، وأن توكيد للاسم....

وذهب معاذ بن مسلم الهراء، وأحمد بن يحيي إلي أن قولك: " إنَّ زيداً منطلق " جواب " ما زيد منطلقاً "، و "أنَّ زيداً لمنطلق " جواب " ما زيد بمنطلق "، و " إنّ" بإزاء " ما " و " اللام " بإزاء " الباء " وذهب هشام وأبو عبدالله الطوال إلي أنّ " اللام " جواب للقسم والقسم قبل إنَّ محذوف وحكي هذا أيضاً عن الفراء .

التوضيح والتحليل:

اختلف النحويون في اللام الداخلة علي الخبر، وقد سماها ابن مالك " لام الابتداء " حيث قال " يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة... " وهي لام الابتداء أيضاً عند البصريين، والدليل على صحة مذهب ابن مالك أنّ هذه اللام مستغنية عن نون التوكيد، إذ خلت على المضارع، نحو قوله تعالى[2]:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾، ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون فتقول " إن زيدا ليقومن "، وأيضا دخولها في " لعمرك لأفعلنّ " فهنا اللام للابتداء مجردة من معنى القسم، لأن القسم لا يدخل على القسم .

وقال الفراء إنما جاءوا باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جواباً وبين الكلام الذي يستأنف علي غير جواب، فتقول: " إنّ زيداً منطلق " بغير لام وتقول: " إنّ زيداً لمنطلقٌ " ولا يكون إلا جواباً لكلام قد معني[3] .

وذهب معاذ بن مسلم الهراء وتبعه أحمد بن يحيي إلى أنّ قولك " إنَّ زيداً منطلقٌ " جواب: " ما زيد منطلقا "، و" إنَّ زيداً لمنطلق " جواب: " ما زيد بمنطلق " ف "إنّ" بإزاء " ما " و" اللام " بإزاء " الباء ".

وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال إلى أن اللام جواب القسم واليمين قبل " إنّ " مضمرة[4].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1262/5)، منهج السالك (ج283/1).

(2) سورة النحل 124

(3) البطليوسي، إصلاح الخلل (ص168).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 348/2)، وانظر: الفارسي، المسائل المشكلة (ص82)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 98/5)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج344/1)، الأزهري، شرح التصريح (ج 327/1).

باب الفاعل

84.القول في مجيء الفاعل جملة فعلية

قال ابن مالك[1]:

الْفَاعِـــلُ الَّـــذِي كَمَرْفُـــوعَيّ أَتَـــى زَيْـــدٌ مُنِيْـــرَاً وَجْهُـــهُ نِعْـــمَ الْفَتَـــى

قال أبو حيان[2]: " وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل إلى الفعل، فأجازوا " يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو" ".

التوضيح والتحليل:

الفاعل هو ما ارتفع بالفعل نحو" أتى زيدٌ " أو بما هو في تأويل الفعل، كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والمجرور.

وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى جواز أن يأتي الفاعل جملة فعلية، فأجازوا " يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو " واستدلوا بأدلة منها قوله تعالى[3]:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ .

وذهب الفراء وجماعة من النحويين إلى جواز ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها نحو: " ظهر لي أقام زيد أم عمرو" ولا يجيزون " يسرني يخرج عبد الله ".

والصحيح المنع، وإن جاء ما ظاهر ذلك ينبغي تأويله، ففي قوله تعالى: "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين"، استدل بها بعض الكوفيين على أن الفاعل يأتي جملة، ففاعل " بدا " " ليسجننه "،وهو فعل، لكن النحاة أولوا " ثم بدا لهم" على أن الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أي: البداء، ويكون " ليسجننه " جملة مفسرة لذلك الضمير، فلا موضع لها من الإعراب[4] .

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص 16).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1320/5).

(3) [يوسف: 35].

(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 93/1)، انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 55/1)، المرادي، تسهيل المرادي (ص401)، المرادي، تعليق الفرائد (ج215/4)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص295)، السيوطي، همع الهوامع (ج 510/1)،.

ممّا سبق يتبين مخالفة أبي حيان لرأي ثعلب .

85.القول في تقديم العامل على الفاعل

قال ابن مالك [1]:

وَجَـــــرِّدِ الْفِعْـــــلَ إِذَا مَـــــا أُسْـــــنِدَا لِاثْنَـــــيْنِ أَوْ جَمْـــــعٍ كَفَـــــازَ الشُّـــــهَدَا

وَقَـــــدْ يُقَـــــالُ سَـــــعِدَا وَسَـــــعِدُوا وَالْفِعْـــــلُ لِلْظَّـــــاهِرِ بَعْـــــدُ مُسْـــــنَدُ

قال أبو حيان[2]: " ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: " الزيدان قام " ولا يجيز ذلك البصريون، وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا وابن الدهان في الغرة وابن كيسان عن ثعلب ".

التوضيح والتحليل:

يجب أن يكون الفعل مقدما على الاسم مثل: " أتى زيد " فلو تقدم الاسم على الفعل لم يكن فاعلا وإنما كان هو الفاعل من جهة المعنى نحو " زيد أتى"، لأن العرب إذا قدمت الاسم على الفعل أضمرت في الفعل ضميرا يلزمه هو الفاعل والدليل ظهور الضمير في التثنية والجمع نحو: " الزيدان قاما ".

ويجيز الكوفيون تقديمه فيقولون: " الزيدان قام، والزيدون قام " على تقدير " قام الزيدان، وقام الزيدون" [3].

وقال ابن عصفور [4]: " واعلم أنّ الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من إفراد وتثنية وجمع وتأنيث، وسبب ذلك أنّ الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ و الفعل لا بد له من فاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع .

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص 19).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1320/5).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 534/2)، وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاج (ج 99/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 107/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 178/6)، المرادي، شرح التسهيل (ص 402)، ابن عقيل، المساعد (ج 387/1)، الأزهري، شرح التصريح (ج 397/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج 511/1) .

(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 104/1).

86.القول في نصب فرسخين

قال أبو حيان[1]:" وذهب هشام وجميع الكوفيين إلى أنه لا يجوز إلا الرفع في نحو: " سير بزيد فرسخان أو ميلان "، ولا يجوز نصب " فرسخين "، ولا " ميلين " على الظرف، وأجاز البصريون فيهما الرفع والنصب.

وأجاز سيبويه: " سير عليه خلفُ دارك " بالرفع ومنعه بعض المتأخرين وفي الواضح: أجاز البصريون: " سير عليه خلفُك " وأبطل هذا أحمد بن يحيى وتقول: " ضرب زيد ظهره وبطنه أو الظهر والبطن " فقال الفراء: لا يجوز فيهما إلا الرفع وقال سيبويه: يجوز الرفع على البدل والنصب بمعنى " على " قال المبرد: نصب لأنه يشبه الظرف، واختلف النقل عن هشام فحكى النحاس عنه كمذهب سيبويه يجيز الرفع والنصب."

التوضيح والتحليل:

الأصل أن المجرور إن كان بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع نحو: " أحد " في قولنا "ما ضرب من أحد".

فإن جر بحرف غير زائد فاختلف على أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: " سِير بزيد " فيعامل معاملته لو كان الجار زائدا.

الثاني: وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل.

الثالث: وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع.

والرابع: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير: سير هو، ويرى هشام ومن وافقه من الكوفيين أنه لا يجوز في قولنا: " سير بزيد فرسخان " إلا الرفع.

ويرى سيبويه في قولنا: " ضُرب عبدُ الله ظهرُه وبطنُه " الرفع على أنه بدل، وإن شئت كان بمنزلة أجمعين توكيد، وإن شئت نصبت فتقول: " ضُرب زيدٌ الظهرَ والبطنَ.

كما أجازوا " دخلت البيتَ "، وإنما معناه " دخلت في البيت ".

وتقول "سير عليه يومٌ " فترفعه على حد قولك "يومان" وتنصبه عليه.

ويقال: " أين سير عليه؟ . " فتقول: " خلف دارك وخوف دارك " فإنّ لم تجعله ظرفا رفعته على أن " أين " ليست ظرف[2].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1335/1334/5).

(2) سيبويه، الكتاب (ج 159،220/1)، وانظر:السيوطي، همع الهوامع (ج522/1).

المطلب الثاني: مسائل في المنصوبات.

باب المفعول له

87.القول في تقديم المفعول له

قال أبو حيان[1]: " ويجوز تقديم المفعول له على عامله، وإن لم يكن في الفاعل مانع، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب والسماع يرد عليهم."

التوضيح والتحليل:

يجوز تقديم المفعول له على عامله، إن لم يكن فيه مانع فيجوز: " للطمع جئتك "، ويجوز تركها، ومنه تقديمه مع أما نحو: " أما تقويما فأنا أضربك " ويجوز أن يكون العامل فيه الفعل الذي دلت عليه أما، ويكون أصله اللام وحذفت هنا سماعا، ومنع قوم تقديم المفعول له على العامل منهم ثعلب والسماع يرد عليهم.

قال الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البيض أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً منّي وذو الشَّيب يَلْعبُ[2]

فقدم "شوقا" وهو مفعول له على العامل فيه وهو "أطرب"[3].

وبناء على ما ذكر يتبين مخالفة أبي حيان ثعلب الرأي في هذه المسألة .

المفعول فيه وهو المسمى ظرف

88.القول في داخل وخارج

قال ابن مالك[4]:

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِير وَمَا صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

قال أبو حيان[5]: " وقال سيبويه: لا يجوز " زيد داخل الدار، وخارج الدار، ووقوف الدار " إلا بإدخال: " في "، وقال ثعلب: المختار ما ذكره سيبويه إلا أنه قرئ[6]: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ

---

(1) إرتشاف الضرب (ج1388/6).

(2) البيت من الطويل، وهو للكميت، انظر: ابن جني، المحتسب (ج 50/1)، ابن جني، الخصائص (ج 281/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 101/2)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ص 34)، البغدادي، خزانة الأدب (ج 313/4)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 423/1) .

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/ 101)، وانظر:أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 247/7).

(4) ابن مالك، الألفية 21.

(5) أبو حيان، منهج السالك (ج167/2).

(6) [الإنسان: 21].

﴿خُضْرٌ﴾، فـ " عاليهم وعالي الدار بمنزلة " خارج الدار وداخل الدار"، يعني أنه يجوز أن يتعدى إليه الفعل بغير وساطة " في" وذلك منصوب على الظرف، وليس كما ذهب إليه، بل هو منصوب على الحال."

التوضيح والتحليل:

هناك كلمات غير قابلة للنصب على الظرفية نحو: " قعدت في البيت، وصليت في المسجد، وقمت في السوق" وقد صرح سيبويه على أنك لا تقول: " هو جوف المسجد، ولا هو داخل الدار، ولا خارج الدار"، إلا إذا قلت " في جوف المسجد، وفي داخل الدار" فهذه الأشياء صارت مختصة بخلاف " خلف، وأمام" ونحوهما فإنهما مبهمات تدخل على كل اسم[1].

وقال الفراء [2]: " عاليهم، نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري، جعلوها كالصفة فوقهم، والعرب تقول " قومك داخلَ الدار، وعاليهم من ذلك "

وقال الأنباري[3]: " من قرأ عاليهم بفتح الياء جعله منصوباً، وفي نصبه وجهان: أحدهما: أن يكون ظرف بمعنى فوقهم، والثاني: أن يكون منصوباً على الحال "

وقد بين أبو حيان أن عاليهم ليست ظرفاً كما ذهب إليه ثعلب، وإنما هو منصوب على الحال، وبذلك خالف ثعلب في هذه المسألة .

89.القول في قربك

قال أبو حيان[4]: " وقال ثعلب: إن جعلت قريبا من القرابة ثُنِّي وجمع أو من القرب أو خلفا من موصوف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث."

التوضيح والتحليل:

قد ينوب عن ظرف المكان مصدره – وهذا قليل – ومن ذلك قولنا: " هو قربَك" أي هو " في مكان قربك " وأيضا " هو قرابَتَك" أي قربك.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 410/1)، وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية(ج 298/3).

(2) الفراء، معاني القرآن (ج 218/3) .

(3) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (483/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1433/6).

وقال ثعلب أن قريبا إذا كانت بمعنى القرابة يتم جمعها وتثنيتها، أما من القرب فلا يثنى ولا يجمع، وإنما امتنع ذلك، لأنه خلف من موصوف مذكر وهو مكان[1].

90.القول في فوق وتحت

قال أبوحيان [2]: " وقال بعض النحويين يقال: " فوقُك رأسُك، وفوقُك قلنسوتُك، وكذلك تحتُك رجلُك "، وهذا مردود عند ثعلب لأن فوق وتحت ترتيبها النصب."

التوضيح والتحليل:

نصبت العرب على الظرف ما ليس بظرف، وهو يحفظ، والوارد من ذلك " فوقَك، ودونَك " إذا أردت بهما الرتبة من الشرف لا المكان، فالعرب تقول " فوقَك رأسُك" فينصبون " فوق" لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا، وتقول: " تحتَك رجلاك " لا يختلفون في نصب التحت .

وقال ابن الأنباري: "قال بعض النحويين: يقال: فوقُك رأسُك، وفوقك قلنسوتك وكذلك: تحتك رجلاك، وتحتك فعلك وفراشك"[3].

قال أبو حيان[4]: " وقال سيبويه يقال: هو صددَك، وقربَك، صقبَك، والصدد، والقصد، والصقب: القرب وهي منتصبة على معنى الظرف أي: مكان مقعدك، ومكان قربك."
وخالفه أحمد بن يحيى فقال: " صَدُّك وصَقْبُك، مصدران صددك، وصقبك مكانان واسمان كالنفض والنفص."

التوضيح والتحليل:

ذكر سيبويه من المصادر: هو قصدَك، وهو صددَك، وصقبَك ونصبت على معنى الظرف[5].

ولكن خالفه أحمد بن يحيى لأن فعلهما على وزن فعل فالمصدر صقب، وصَدَّ فهما اسمان في معنى المصدر[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج412/1)، وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية(ج 314/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 35/8).
(2) أبو حيان، منهج السالك (ج179/2).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 234)، وانظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 34/8).
(4) أبو حيان: منهج السالك (ج182/2).
(5) سيبويه، الكتاب (ج 405/1).
(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (36/8)، وانظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه (ج 246/1).

91.القول في أوردها العراك

قال أبو حيان[1]: " وزعم أحمد بن يحيى أن " العراك " في قولنا " أوردها العراك " ليس منصوبا على الحال، وإنما انتصب على أنه مفعول ثان لأورد، كما يقال: " أوردتك الحرب " وقال تعالى[2]:﴿فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ .

وقال لبيد:

فأوردهـــا العـــراك ولـــم يـــذدها ولـم يشـفق علـى نغـص الـدخال [3]

التوضيح والتحليل:

في قول " أرسلها العراك " قال لبيد بن ربيعة:

فأوردهـــا العـــراك ولـــم يـــذدها ولـم يشـفق علـى نغـص الـدخال [4]

كأنه قال: اعتراكا: وشاهده نصب " العراك " على الحال وهو معرفة لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال: أرسلها تعترك الاعتراك.

وللنحاة في مثل هذه الأسماء مذاهب ثلاثة:

الأول: مذهب سيبويه: وهو أن هذا المصدر حال، وفي التأويل وصف منكر، وكأنه قال: أرسلها معاركة ..

والثاني: مذهب الكوفيين "أن العراك " مفعول ثان لأرسل، وأرسل هنا بمعنى أورد، وفي القرآن الكريم " يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار "، وكأنه لما قال " فأرسلها العراك " قد قال فأوردها العراك أي الازدحام، وهذا قال به ثعلب .

---

(1) منهج السالك (ج 287/2).

(2) [هود: 98]

(3) لبيد، ديوان لبيد (ص 108).

(4) البيت من بحر الوافر، ديوان لبيد 108 وانظر: سيبويه، الكتاب (ج 372/1)، المبرد، المقتضب (ج 237/3)، الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير سيبويه (ج 229/1)،الأنباري، الإنصاف (ج 822/2)، الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 435/3)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 33/9)، المرادي، شرح التسهيل (ص561)، العيني، المقاصد النحوية (ج 174/3)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج304/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج 595/1)، ابن هشام، اللمحة البدرية (ج176/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج230/2).

والمذهب الثالث: مذهب أبي علي الفارسي: وهو أن " العراك " مصدر باق على مصدريته، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله، ويكون هذا العامل حالاً من الضمير البارز وكأنه قد قال: فأرسلها معتركة العراك .[1]

وأبو حيان يخالف ثعلب الرأي في هذه المسألة .

92.القول في الجماء الغفير

قال أبو حيان[2]: " وأما قولهم: مررت بهم الجماء الغفير: فالألف واللام زائدتان منهما تقدير: جماء غفيرا،وقد اختلفوا في هذه الأسماء المعارف لفظا المنتصبة على الحال..... وزعم ثعلب أن انتصاب الجماء الغفير ليس على الحال بل ينتصب على المدح."

التوضيح والتحليل:

يجب في الحال التنكير لأنهما خبر في المعنى، وحتى لا يتوهم وقوعها نعتا عند نصب صاحبتها أو خفاء إعرابها وهذا مذهب الجمهور.

وقد يجيء الحال معرفا بالألف واللام أو بالإضافة فيحكم بشذوذه... وقد ورد عن العرب قولهم "مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير". فهذا ينتصب كانتصاب العراك.

وقال السيرافي: "اعلم أن الجماء اسم، والغفير نعت لها، وهو بمنزلة قولك في المعنى: الجم الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ونصبه في قولك مررت بهم الجماء الغفير على الحال والحال إذا كان اسما غير مصدر لم يكن بالألف واللام فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجماء والغفير في موضع المصدر كالعراك.[3]"

وزعم ثعلب أن انتصاب "الجماء الغفير" ليس على الحال بل ينتصب على المدح[4].

وبناء على ذلك نلاحظ مخالفة أبي حيان لرأي ثعلب في هذه المسألة .

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك (ج 304/2)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج 372/1)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 33/9)، الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير سيبويه (ج 229/1)، المرادي، شرح التسهيل (ص 561)، الأزهري، شرح التصريح (ج595/1)، ابن هشام، اللمحة البدرية (ج176/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 230/2).

(2) أبو حيان، منهج السالك (ج 214/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 375/1).

(4) الرضي، شرح الرضي (ج 648/1)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 326/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 32/9)، الأزهري، شرح التصريح (ج 595/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج230/2).

93.القول في أنت الرجل علما وأدبا

قال أبو حيان[1]: " والذي يطرد وقوعه حالاً على ما ذكره الناظم في بعض كتبه ثلاثة مواضع:

أحدها: قولك: أنت الرجل علماً وأدباً ونبلاً، أي الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل، وذهب ثعلب إلى أن المصادر المنتصبة في مثل هذا إنما انتصابها على المصدر المؤكد، وتأول الرجل على أنه في معنى العالم كأنه قال: أنت العالم علما والمتأدب أدبا والنبيل نبلا، ويحتمل عندي أن يكون منصوبا على التمييز."

التوضيح والتحليل:

من المعلوم أن الحال خبر في المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، وهذا يتطلب ألا يكون المصدر حالا، فإن ورد عن العرب شيئا فيه حفظ ولم يقس عليه .

وقد اطرد ورود المصدر حالا في نحو:" أنت الرجل علماً وأدباً ونبلاً أي العامل في حال علم وحال أدب وحال نبل، ومذهب ثعلب في هو الرجل علما ونحوه أنَّ المصدر فيه مؤكد على تأول الرجل باسم فاعل من معناه فهو بمنزلة " أنت العالم علماً والمتأدب أدباً والنبيل نبلاً، وقال أبو حيان: ويحتمل عندي أن يكون تمييزا، كأنه قال أنت الكامل أدباً، أي أدبه لأن الرجل يطلق ويراد به الكامل، وأصله " أنت الكامل أدبه " وانتصب أدباً ونبلاً وعلماً على التمييز[2].

وبذلك يكون في هذه الكلمات ثلاثة آراء حال، مفعول مطلق، وتمييز، وبذلك يخالف أبو حيان رأي ثعلب في هذه المسألة .

---

(1) أبو حيان، منهج السالك (ج2/295– 296).

(2)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 329/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 48/9)، الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير سيبويه (ج 236/1)، المرادي، شرح التسهيل (ص 564)، الأزهري، شرح التصريح (1/ 599)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 307/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 228/2).

المطلب الثالث: مسائل في المجرورات

وتوابع النحو

باب حروف الجر

"ما يجر الظاهر"

94. القول في جر "رب" المضمر

قال ابن مالك [1]:

وَمَـــا رَوَوْا مِـــنْ نَحْـــوِ رُبَّـــهُ فَتَـــى نَـــزْرٌ كَـــذَا كَهَـــا وَنَحْـــوُهُ أَتَـــى

قال أبو حيان[2]: " وقوله: وما رووا من نحو: ربه فتى نزر، يعني من جرها المضمر، وذكر أنَّ ذلك نزر وغيره من النحويين نقلوا جر "رب" المضمر ولم يتعرضوا لقلة ذلك، وأنشد أبو العباس ثعلب:

واهٍ رَأَبْـتُ وشـيكاً صَـدْعَ أعظُمِـهِ وَرُبَّـهُ عَطِبـاً أَنْقَذَتْ مـن عَطَبِـه [3]

التوضيح والتحليل:

إذا دخلت " رُبَّ " على مضمر فيجب أنْ يكون مفسراً بنكرة منصوبة نحو: " رُبّه رجلا" وهذا الضمير نكرة فهو مفسر بالنكرة، ولا يثنى هذا الضمير ولا يؤنث بل يبنى على صورة المذكر المفرد والضمير في " رُبّ " لا يكون مما يعود على ما قبله أصلا، وإنّما يكون ضميراً موضوعاً على الإبهام يفسر بمنصوب كنعم في قولك: " نعم رجلا زيد " فتقول: " ربه رجلا، وربه رجالا " فالضمير لم يختلف وإن اختلف ما يفسره، والإفراد مذهب البصريين، والمطابقة قول الكوفيين، فحكوا عن العرب " ربها امرأة، وربهما رجلين."

وقد صرح ابن مالك أن " رُبّ " قد تجر ضميراً[4]، لكن هذا قليل وشاذ، ومن النحويين من أورد هذا على أنه جائز فصيح، ومنهم من قال: إن هذا الضمير معرفة، وقال قوم منهم ابن عصفور إنه

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص 29).

(2) أبو حيان، منهج السالك (ج22/3).

(3) البيت من البسيط، قائله مجهول، انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج12/3)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص 259)، العيني، المقاصد النحوية (ج205/3)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 116/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 184/1).

نكرة، وقد قال أبوحيان إن هذا ليس بصحيح إلا إن عني بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر فإنَّه أكثر من جرها الضمير[1].

ممّا سبق يتبين مخالفة أبي حيان لرأي ابن مالك، وموافقته لرأي ثعلب .

95.القول في "حتى"

قال أبو حيان[2]: "وحكى عن ثعلب أن "حتى" للغاية والغاية تخرج وتدخل يقال: ضربت القوم حتى زيد فيكون مرة مضروبا وغير مضروب."

التوضيح والتحاليل:

ومن حروف الجر "حتى" وتعنى انتهاء العمل بمجرورها أو عنده، فعندما نقول "ضربت القوم حتى زيد" فيحتمل كون زيد مضروبا انتهى الضرب به، ويحتمل كونه غير مضروب انتهى الضرب عنده، فهي كالمجرور ب "إلى" وقد قال بهذا سيبويه والفراء وثعلب ومن النحاة من قال: إن دلت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها وإلا فهو داخل[3].

ومن الخارج بقرينة قوله:

سَـقَى الحَيـا الأرضَ حتّـى أَمكُـنٍ عُزِيَـت لَهُـم فـلا زالَ عنهـا الخَيـر مَجـذُوذا [4]

استشهد به على أن القرينة هنا دالة على عدم دخول الغاية فيما قبلها.

96.القول في أيّ

قال ابن مالك[5]:

وَلاَ تُضِـــــفْ لِمُفْـــــرَدٍ مُعَـــــرَّفٍ أَيًّـــــا وَإِنْ كَرَّرْتَهَـــــا فَأَضِـــــفِ

أَوْ تَنْـــوِ الاجْـــزَا وَاخْصُصَـــنْ بِالْمَعْرِفَـــهْ مَوْصُـــوْلَةً أَيًّـــا وَبِـــالْعَكْسِ الْصِّـــفَهْ

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص259)، المالقي، رصف المباني (ص 214)، ابن عقيل، المساعد (ج 289/2)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 3/ 12)، السيوطي، همع الهوامع (ج 352/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1754/7).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 184/3)، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج 146/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج 345/2).

(4) البيت من البسيط، ابن هشام، مغني اللبيب (ج 146/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج 345/2)، السيوطي، شواهد المغني (ص 371)، الأشموني، شرح الأشموني (ج235/3)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 42/2).

(5) ابن مالك، الألفية (ص28).

قال أبو حيان[1]: وقوله: "واخصص بالمعرفة موصولة " أيا " يعنى أن " أيا " إذا كانت موصولة فتختص بالإضافة إلى المعرفة، وقد خالف أحمد بن يحيى فزعم أن " أيا " لا تكون موصولة ومذهب الجمهور هو الصحيح وهو محجوج بإثبات ذلك في لسان العرب.

تأتي "أي" على أربعة معاني:

أحدها: الاستفهامية نحو قوله تعالى [2]:﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ والثاني: الشرطية نحو قوله تعالى [3]:﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ والثالث: أن تكون صفة لنكرة نحو: "مررت برجل أي رجل" والرابع: الموصولة نحو قوله تعالى [4]:﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ وأي الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة وهذا هو الأشهر نحو "أيهم أشد" وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ومنهم ابن عصفور وإذا وقعت "أي" صفة لم تضف إلا إلى نكرة وذلك عكس الموصولة أما إذا وقعت "أي" شرطا أو استفهام جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة.

ويرى أحمد بن يحيى أنَّ " أيّا " لا تكون إلا استفهاما أو جزاء، وهذا مردود بالسماع [5] .

بناء على ما ذكر يتضح مخالفة أبي حيان الرأي في أنَّ " أيّا " لا تكون إلا استفهاما أو جزاء .

97.القول في " مع "

قال أبوحيان[6]: " وإذا أفردت عن الإضافة فالغالب عليها الحال نحو: " قام زيد وعمرو معا، وقام الزيدون معا " كما تقول: " قام زيد وعمرو جميعا "، وهي أخص من جميع، لأنها تشارك في الزمان نصاً، وجميعاً، تشارك في الفعل، وقد يكون الاشتراك في الزمان وقد لا يكون، وقد سأل " أحمد بن يحيى ثعلب "، " أحمد بن قادم " وهما من شيوخ الكوفيين عن الفرق بين " قام عبد الله وزيد معا، وقام عبد الله وزيد جميعا " فلم يزل يركض فيها إلى الليل، وفرق ثعلب بأن جميعا يكون للقيام في وقتين، وفي وقت واحد، وأما أذا قلت: معا فيكون في وقت واحد."

---

(1) أبو حيان، منهج السالك (ج 190/3).

(2) [النمل: 38].

(3) [القصص: 28].

(4) [الملك: 2].

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج 427/2)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج 149/2)، ابن عصفور، المقرب (ص286)، المرادي، توضيح المقاصد (ج 8/3)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص498)، ابن هشام، التصريح (ج 727/1) .

(6) أبو حيان، منهج السالك (ج 201/3).

التوضيح والتحليل:

من الظروف " مع " وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته، ويدل على اسميتها تنوينا في قولك: معاً.

وإذا أفردت " مع " عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبة على الحال، نحو: " جاء زيد وعمرو معا " وجاء في التصريح [1]: أن " مع " قد تفرد عن الإضافة فتنون وتصير بمعنى "جميعا" فتنصب على الحال: قال الشاعر:

فَلَمّـــا تَفَرقْنـــا كَـــأَنِّي وَمَالِكـــا لِطُولِ اشتياق لم نَبِت لَيلَةً مَعَا [2]

وذهب ابن مالك إلى أن "مع" في الإفراد مساوية لمعنى: جميع، في نحو: جاء الزيدان معا [3]، وقال أبو حيان أن هذا ليس بصحيح بدليل أن ثعلب قال: إذا قلت: " جاءا جميعا " احتمل أن فعلهما في وقت أو وقتين وإذا قلت: " جاءا معا " فالوقت واحد.[4]

ممّا سبق يتبين موافقة أبي حيان لرأي ثعلب في هذه المسألة .

98.القول في إضافة الصفة المشبهة

قال أبو حيان[5]: " ومن قبيل المضاف قولك في الصفة المشبهة: " يا حسنَ الوجه، ويا جميل الأنف " فلا يجوز فيه حالة الإضافة إلا النصب، وأجاز أحمد بن يحيى فيه الضم فتقول: " يا حسنُ الوجه كأنه لم يعتد بالمضاف إليه ".

التوضيح والتحليل:

لا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام، ولكن ثعلب أجاز ذلك نحو" يا ضارب الرجل " وإن لم يجز دخول اللام نحو " يا عبدَ الله، ويا خيراً زيد " لم يجز ضمهما.

ولعل ذلك في المضاف يكون جواز دخول اللام فيه دليلا على أن الإضافة غير حقيقة، وأن المضاف كالمفرد، ولذلك جاز " يا زيدُ الحسنُ الوجه " برفع الوصف اتفاقا، ولم يجز " يا زيدُ ذا المال " إلا النصب.[6]

---

(1) الأزهري، شرح التصريح (ج731/1).

(2) البيت من الطويل، لمتنم بن نويرة،انظر: المرادي، الجني الداني (ص 104)، الأزهري، شرح التصريح (ج 732/1)، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 77/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 239/2).

(4) المرادي، الجني الداني (ص310)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص502)، الأزهري، شرح التصريح (ج732/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج 169/2).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 2187/9).

(6) شرح الكافية للرضي (ج424/1)، ابن عقيل، المساعد (ج493/2)، الرضي، السيوطي، همع الهوامع(ج29/2).

99.القول في الفعل المتعجب منه

قال أبو حيان[1]: " وأما اشتراط كونه مثبتا فاحترز من المنفي لأنه لا يتعجب منه، لأن فعل التعجب هو مثبت، فمحال أن يبنى من المنفي، قال الناظم في بعض كتبه: احترز مما ينفي لزوما نحو: " لم يعج زيدٌ " وجوازا نحو: " لم يَعج " يعني أنّ عَاجَ يعيج بمعنى انتفع لم تستعمله العرب، وعاج يعوج بمعنى مال استعملته العرب مثبتا ومنفيا، وقد ذكر ثعلب في الفصيح قوله: " وشربت دوءا فما عجت به " أي انتفعت به وما ذهب إليه الناظم من أن عاج بمعنى انتفع استعملته العرب منفيا لا مثبتا ليس بصحيح أنشد أبو علي القالي في النوادر قال: أنشد أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

وَلَـــمْ أَر شَـــيئا بَعْـــدَ لَيلَـــى أَلـــذُّهُ وَلَا مَشْـــــرَبَا أَرْوَى بِـــــه فَـــــأَعِيجُ

التوضيح:

من شروط الفعل الذي يتعجب منه أن يكون مثبتا فلا يبني من الفعل المنفي وقد قال ابن مالك أنه لا يبني من فعل "منفي سواد كان ملازما للنفي نحو" ما عَاجَ بالدواء أي ما انتفع به" ومضارعه " يَعِيجُ " ملازم للنفي أيضا واعترض بأنه قد جاء في الإثبات وأن العرب استعملته مثبتا وأنشد أبو علي القالي في نوادره: أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي:

وَلَـــمْ أَر شَـــيئا بَعْـــدَ لَيلَـــى أَلـــذُّهُ وَلَا مَشْـــــرَبَا أَرْوَى بِـــــه فَـــــأَعِيجُ [2]

الشاهد فيه: " قوله " فَأَعِيجُ " أي انتفع به، حيث ورد مثبتا في هذا البيت .

وأما " عَاجَ يَعُوجُ " بمعنى " مَال يَمِيل" فإنّ العربَ استعملته مثبتا ومنفيا.

وإنّما شرط الثبوت لأن فعل التعجب مثبت[3].

100. القول في أفعل التفضيل

قال أبو حيان[4]: " واختلفوا إذا كان للتفضيل، وهو مضاف إلى معرفة في الأفصح، فقال أبو بكر بن الأنباري، الإفراد والتذكير أفصح، أعنى تثنية ما أضيف إليه، وجمعه، وتأنيثه عن تثنية أفعل

---

(1) أبو حيان، منهج السالك (ج22/4).

(2) البيت من الطويل، قائله مجهول، انظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج 895/3)، العيني، المقاصد النحوية (ج 488/3)، الأزهري، شرح التصريح (ج 71/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 44/3)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج 1085/2)، المرادي، توضيح المقاصد (ج3/ 895)، ابن عقيل، المساعد (ج 161/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 268/3)، الأزهري، شرح التصريح (ج 71/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 9/ 2327)، منهج السالك (ج 125/4).

في جمعه وتأنيثه، وقال هذا المؤثر عن العرب، وزعم أبو منصور الجواليقي أن الأفصح من الوجهين المطابقة فرد على ثعلب حيث قال في الفصيح " فاخترنا أفصحهن " قال: وكان الأولى أن يقول " فاخترنا فصحاهن " لأن الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه، وثعلب بني على مذهب ابن الأنباري وكون " فعل" أحد ما يضاف إليه هو مذهب ابن السراج والفارسي ومذهب الكوفيين ".

التوضيح والتحليل:

إذا كان أفعل التفضيل مجرداً لزمه التذكير والإفراد فتقول: " هو أفضل، وهي أفضل " وإذا كان معرفا بالألف واللام لزمه المطابقة في التذكير والتأنيث والإفراد " هو أفضل رجل، وهي أفضل امرأة".

وإن أضيف إلى معرفة جاز أن يوافق المجرد في الإفراد والتذكير، فيقال: " هي أفضل النساء "، وجاز أن يوافق المعرف بالألف واللام في لزوم المطابقة فيقال: " هي فضلى النساء، وهما أفضلا القوم ".

وقد اجتمع الوجهان في قوله "صلى الله عليه وسلم: " ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقا، الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون."

فأفرد " بأحبّكم " و " أقربكم " وجمع " أحاسنكم " وقال أبو حيان " وأما القياس فشبهه بذي الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كان منهما معرفة، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه في الإفراد والتذكير مجرى العاري، فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك، والإلزام ترجيح أضعف الشبهين أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح".

وزعم أبو منصور الجواليقي أن الافصح من الوجهين المطابقة، ورد على ثعلب في قوله فاخترنا أفصحهن وقال كان الأولى أن يقول فاخترنا فصحاهن لان الأفصح وهو مذهب ثعلب الذي أخذه عن ابن الأنباري الذي اختار الإفراد والتذكير وقال هذا المحكي عن العرب[1].

باب التوكيد

101. القول في حذف المؤكد

قال أبو حيان[2]: " وفي حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه خلاف مثال ذلك " الذي ضربته نفسه زيد " فتقول " الذي ضربت نفسه زيد " تريد ضربْتُه، ذهب الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر

---

(1) الأزهري، شرح التصريح (103/2)، وانظر: ابن النظم (ص344)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 271/10)، ابن عقيل، المساعد (ج 177/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1953/8).

وابن خروف إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي والأخفش وابن جني وثعلب على منع ذلك، ولا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد بما ليس بينهما علاقة ويجوز إن كان بينهما علاقة ".

التوضيح والتحليل:

لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه، وهذا الرأي الراجح وهو مذهب الأخفش والفارسي وثعلب وغيرهم، فلا يقال: " الذي ضربت نفسه زيد " أي ضربته، لأنّ التوكيد ينافي الحذف ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وغيرهم الجواز[1].

ممّا سبق يتبين موافقة أبي حيان ثعلب الرأي في عدم جواز حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه باب العطف.

102. القول في العطف بـ " لولا "

قال أبو حيان[2]: " وأما لولا فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائي أنه أجاز " مررت بزيد فلولا عمرو" بحذف الباء، وأبي ذلك الفراء ولولا هذه هي التحضيضية ."

التوضيح والتحليل:

أثبت الكسائي العطف بـ " لولا " نحو: " مررت بزيد فلولا عمرو " ورفضه الفراء وكذلك البصريون[3].

103. القول في العطف بـ " متى "

قال أبو حيان[4]: " وأما " متى " فحكى ثعلب عن الكسائي أنه أجاز " مررت بزيد فمتى عمرو " بالجر ومنع ذلك الفراء كالبصريين.

التوضيح والتحليل:

أثبت الكسائي العطف ب " متى " نحو: " ما مررت بزيد فمتى عمرو " نقل هذا عنه ثعلب، ورفضه الفراء وكذلك البصريون[5].

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج392/2)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج 60/2)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 298/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1979/8).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج 443/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1980/8).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج443/2).

104. القول في العطف بالواو

قال ابن مالك[1]:

فـــاعْطِفْ بِـــوَاوٍ سَـــابِقَاً أَو لاَحِقَـــاً فِـــي الحُكْـــمِ أَو مُصَـــاحِبَاً مُوَافِقَـــاً

قال أبو حيان[2]: " وذهب هشام وأبو جعفر بن أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع فلا تبالي بأيها بدأت نحو: " اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا " إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر .

وما ذكرناه عن هشام والدينوري من أنَّ " الواو " التي ليست لمعنى الاجتماع ترتب هو منقول عن قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب."

التوضيح والتحليل:

" الواو " هي حرف عطف لمطلق الجمع من غير تقييد بترتيب فقولنا: " جاء زيد وعمرو" يحتمل على السواء أنهما جاءوا معا أو زيدا أولا أو آخرا، ومن ورودها في المصاحب قوله تعالى [3]: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾، وفي السابق قوله تعالى[4]:﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾، وفي المتأخر قوله تعالى[5]:﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾

كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك."

وقال قطرب والربعي وهشام وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد وأبو جعفر الدنيوري هي للترتيب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظا هو المتقدم في الزمان وممتنع عندهم تقديم المؤخر، والصواب خلافه، واستدلوا بقوله تعالى[6]: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ ﴾.

الشاهد: فزلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها، والواو هي التي دلت على ذلك، وهذا غير صحيح، والذي يدل على أن الواو ليست بمنزلة الفاء جواز قولنا " اختصم زيد وعمرو "ولا يجوز " اختصم زيد فعمرو ".[7]

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص 36).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج 1981/8-1982).

(3) العنكبوت 15.

(4) [الحديد: 26].

(5) [الشورى: 3].

(6) [الزلزلة: 1،2].

(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 179/1)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج444/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج 156/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج155/3).

105. القول في إمّا

قال ابن مالك[1]:

وَمِثْـــلُ أَو القَصْـــدِ إمَّـــا الثَّانِيَـــهْ فِـــي نَحْـــوِ إمَّـــا ذِي وَإمَّـــا الثَّانِيَـــهْ

قال أبو حيان[2]: " ونص النحاس على أنَّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجري مجرى أو وقال الفراء يقولون " عبد الله يقوم وإما يعقد " وقال أحمد بن يحيى وأجازوا أن تأتي إما بمعنى أو."

التوضيح والتحليل:

الأوضح في استعمال " إما " أن تكرر وقد تستعمل بخلاف ذلك، وذلك قليل جدا، فقد تحذف " إما " الأولى ويستغني عنها بالثانية ومثال ذلك قول الشاعر:

تُهـــاضُ بِـــدارٍ قَـــدْ تَقَـــادمَ عَهْـــدُهَا وإمَّـــا بِـــأمواتٍ أَلَـــمَّ خَيَالُهـــا [3]

استشهد به على أنّ " إما " الأولى قد تحذف على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأجاز الفراء أنّ لا تكرر وأن تجري مجرى " أو ".

وقال الفراء: " يقولون عبد الله يقوم وإما يقعد " وذكر نحوه ثعلب، وقال النحاس لا يجيز البصريون فيها إلا التكرير[4].

106. القول في شروط تقديم المعطوف على المعطوف عليه

قال أبو حيان[5]: " الشرط الخامس: أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد نحو " اختصم زيد وعمرو "، فذهب هشام على أنه لا يجوز " اختصم وعمروٌ زيد " وهو مذهب البصريين وأجاز ذلك أحمد بن يحيى."

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص37).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1992/8).

(3) البيت من الطويل، للفرزدق، انظر: ديوان الفرزدق (ص 424)، البغدادي، خزانة الأدب (ج 76/11)، العيني، المقاصد النحوية (ج 148/4)، السيوطي، همع الهوامع (ج178/3)، السيوطي، شرح شواهد المغني (ص 193).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج178/3)، وانظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج 186/1)، ابن عقيل، المساعد (ج461/2).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج8 /2019).

التوضيح والتحليل:

منع هشام فيما لا يستغني، نحو " اختصم زيد وعمرو " وقال النحاس هو مذهب البصريين، وأجاز ذلك ثعلب فلم يشترط الأخير، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد، فالكوفيون لا يجيزون في الاختيار والبصريون لا يجيزون في الضرورة، فلا يقال: " وعمروٌ زيد قائمان "، ولا " اختصم وعمرو زيد "[1].

107. القول في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قال ابن مالك [2]:

وَاجْعَــلْ مُنَــادًى صَــحَّ إِنْ يُضَــفْ لِيَــا كَعَبْــدِ عَبْــدِي عَبْــدَ عَبْــدَا عَبْــدِيَا

قال أبو حيان[3]: " وفي المجالس لثعلب: يا غلامِ أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل . "

التوضيح والتحليل:

يجوز في المنادى المضاف إلى الياء إذا كان صحيح الآخر ستة أوجه: وقد أشار ابن مالك إلى خمسة والسادس: أن يضم بنية الإضافة، نحو:" يا عبدُ "، وأفصح هذه اللغات وأشهرها: الحذف وإبقاء الكسر دالاً عليها، لأن المنادى كثير التغيير، لكثرة الاستعمال نحو[4]:﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾، يليه الإبقاء ساكنة، ثم بعد ذلك الفتح، نحو[5]:﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾، ثم بعد ذلك قلبها ألفا نحو[6]:﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾، ثم حذف الألف مع فتح المتلو، وهذا الوجه منعه الأكثرون، ثم الضم [7]:﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ ﴾ وقال ابن مالك: " إن كانت الإضافة غير محضة كإضافة " مكرمي " مرادا به الحال أو الاستقبال، فلا حذف ولا قلب لأنها في نية الانفصال

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج 476/2)،انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج 195/3).

(2) ابن مالك، الألفية (ص39).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1853/7).

(4) [الزمر: 16]

(5) [الزمر: 53].

(6) [الزمر: 56].

(7) [يوسف: 33].

"، وقد قال ثعلب أن الياء تسقط من " يا غلام "، ولا تسقط من " يا ضاربي " أي لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل، وهذا مطابق لرأي ابن مالك [1].

باب إعراب الفعل

108. القول في إذن

قال ابن مالك[2]:

وَنَصَبُوَا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

قال ابن حيان [3]: " ولـ" إذن " أحول مع المضارع التقديم و التوسيط والتأخير، فإن تأخرت عن المضارع فلا عمل لها نحو: " أكرمُك إذن وإن تقدمت والمضارع حال فلا عمل لها فيه أو مستقبل ليها، فالمشهور من لسان العرب النصب في المضارع، وحكى عيسى بن عمر أن بعض يلغيها، وقيل نقله في ذلك البصريون، وأحمد بن يحيى على ندور هذه اللغة، ولم يجز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا غيرهما ممن وافقهما ."

التوضيح والتحليل:

قال ابن مالك أنّ الفعل المضارع ينصب غالبا بإذن، وأشار بقوله " غالبا " لأنّ عيسى بن عمر روى أنّ بعض العرب لا تنصب ب " إذن " حتى لو استوفت الشروط، أي تلغي عملها، وهي لغة نادرة، أثبتها البصريون، ولم يثبتها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى حيث خالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، وقال أبو حيان [4]: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظها حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة جدا، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل.

---

(1) ابن مالك شرح التسهيل 281/3، المرادي، توضيح المقاصد(ج 108/3)، المرادي، شرح المرادي (ص771)،ابن القيم، إرشاد السالك(ص 518)،ابن عقيل، المساعد (ج706/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج 438/2) .

(2) ابن مالك، الألفية (ص 45).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1651/7).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج297/2).

ولـ " إذن " أحوال مع الفعل المضارع فإما أن تتقدم أو تتوسط وإما التأخير، فإن تأخرت "إذن" نحو ط أكرمُك إذن " لم تعمل . ومن شروط عملها ألا يكون المضارع حالا نحو: " إذن أكرمُك الآن "، وذلك لأن الناصب يخلص للاستقبال، كقولنا لمن قال: آتيك غدا، فتقول: إذن أكرمك [1].

بناء على ما ذكر يتضح لنا موافقة أبي حيان ثعلب الرأي، وذلك لأن رواية الثقة مقبولة .

109. القول في لام الجحود

قال أبو حيان[2]: " ناصبة بنفسها عند الكوفيين، ولقيامها مقام " أنْ " عند ثعلب، وبإضمار " أنْ " عند البصريين وجوبا، وشرطها أن يكون قبلها كون ماض لفظا، أو معنى ناقص منفي بما أو بلم، نحو[3]:﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ﴾ .

التوضيح والتحليل:

لام الجحود هي اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظا أو معنى .

و ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود ناصبة بنفسها، وأما البصريون فهي عندهم لام جر، والناصب " أن " مضمرة بعدها، وظهور " أن " بعد هذه اللام، في بعض المواضع دليل على صحة رأي البصريين، وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام " أن "[4].

وتقع لام الجحود بعد " كان " الناقصة المنفية الماضية لفظا أو معنى نحو: ما كان زيد ليذهب، ولم يكن زيد ليذهب، وسميت لام الجحود لاختصاصها بالنفي[5].

110. القول في لام كي

قال ابو حيان [6]: وذهب ثعلب إلى أن هذه اللام " لام كي " تنصب بنفسها لقيامها مقام " أن " وزعم الفراء أنَّ العرب تجعل " لام كي " في موضع " أن " في أردت، وأمرت " قال تعالى[7]:

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج269/2)، وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 23/6)، ابن عقيل، المساعد (ج 616/3)، السيوطي، همع الهوامع (ج296/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1656/7).

(3) [آل عمران: 179].

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج 238/1).

(5) المرادي، الجني الداني (ص 118).

(6) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1660/7).

(7) [الصف: 8].

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُاْ ﴾، و[1]﴿ أَن يُطْفِؤُاْ ﴾، و [2]﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾، و [3]﴿ أَنْ أُسْلِمَ ﴾ .

التوضيح والتحليل:

لام كي وهي لام التعليل، وسميت لام " كي " لأنها تفيد ما تفيده " كي " مع التعليل، و هنالك خلاف بين النحاة حول لام " كي "، وهو كالخلاف في لام الجحود، ففيها المذاهب الثلاثة .

فمذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة بنفسها، وقال ثعلب ناصبة لكن لقيامها مقام " أن "، وقال البصريون جارة والناصب مقدر بعدها وهو " أن " .

وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون " أن "، ويجوز أن يكون " كي "، ومذهب الجمهور أنَّ " كي " لا تضمر [4].

111. القول في الفاء والواو

قال أبو حيان[5]: " وفي الفاء والواو أيضا مذهبان:

أحداهما: ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنهما نصبا، لأنهما دلا على شرط، لأنّ معنى " هل تزورني فأحدثك ": " إن تزرني أحدثك "، فلم نابت عن الشرط ضارعت " كي"، فلزمت المستقبل، فعملت عمل " كي " .

والثاني ما ذهب إليه هشام من أنه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع، ولا الجزم، إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم رفعه، ولا جزمه لانتفاء موجبيهما لم يبقى له إلا النصب " .

التوضيح والتحليل:

ذكر النحاة للفاء والواو أقسام منها الناصبة للفعل في جواب الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتحضيض و التمني والنفي والترجي .

---

(1) [التوبة: 32].

(2) [الأنعام: 71].

(3) [غافر: 66].

(4) المرادي، الجني الداني (ص 117)، السيوطي، الأشباه والنظائر(ج 20/3).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1668/7-1669).

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء والواو في هذه الأجوبة هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى انتصابه بالمخالفة لأنه لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى فنصب.

ومذهب البصريين أن الفاء والواو عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو، وذهب ثعلب إلى أنهما نصب لأنهما دلا على شرط، لأن معنى " هلا تزورني فأحدثك "، " إن تزرني أحدثك، فلما نابت عن الشرط شابهت " كي" فلزمت المستقبل وعملت عمله[1] .

باب العدد

112. القول في اسم الفاعل المشتق من العدد

قال أبو حيان[2]: " اسم الفاعل المشتق من العدد " واحد وثان إلى عاشر " والمشهور أنَّه لا يجوز إعمال اسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوليه، والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول " ثاني اثنين وثالث ثلاثة " ".

التوضيح والتحليل:

استعمل اسم الفاعل المشتق من العدد على معنيين:

أحدهما: أن يكون المراد به واحدا من جماعه: مثل قوله تعالى[3] ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ وقوله تعالى:[4] ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ ﴾، فما كان من هذا الضرب فإضافته محضة، لأن معناه أحد ثلاثة، وبعض ثلاثة، ولا يجوز فيه أن ينون وينصب في قول أكثر النحويين، لأنه ليس مأخوذا من فعل عامل، ولم يثبت ما أجازه الكسائي و الأخفش وثعلب من نصب الثاني، وخص ابن مالك النصب بثاني، وعلله بأنّ العرب تقول " ثنيت الرجلين " إذا كنت الثاني منهم، ولا تقول " ثلثت الرجال " إذا كنت الثالث، أي أنه يستعمل من ذلك ما سمع ولا يقاس عليه[5] .

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 314/2)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج85/3)، المرادي، الجني الداني (ص74).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج767/3).

(3) [التوبة 40].

(4) [المائدة 73].

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج413/2).

وأما الثاني وهو ما يكون فاعلا كسائر أسماء الفاعلين نحو: " ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة "، فهذا غير الوجه الأول فمعناه هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه، فمعناه الفعل كأنه قال: الذي ثَلثهم، ورَبعهم، وخَمسهم، وعلى هذا قوله تعالى[1]:﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ومثله قوله تعالى[2]:﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾، وعلى هذا الوجه يجوز أن ينون وينصب ما بعده فيقول " ثالث اثنين" و " رابع ثلاثة " [3].

باب حروف المعاني وحصرها

113. القول في كلا

قال أبو حيان[4]: " ومن ذلك " كلاّ " مذهب الجمهور أنها بسيطة وزعم ثعلب أنها مركبة من كاف التشبيه و " لا " التي للرد، وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي، ومذهب الخليل وسيبويه، وعامة البصريين أنها حرف ردع وزجر ".

التوضيح والتحليل:

" كلا " حرف ردع و زجر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وكافة البصريين، ولا معنى عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها . وقد تؤول بمعنى حقا، وهو مذهب مقابل للأول: قال به الكسائي وابن الأنباري وغيرهما .

وقد تساوى معنى إي نحو " كلا والله" بمعنى إي والله، و " كلا " مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، وقال إنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين و عند غيره هي بسيطة[5].وبناء على ما ذكر يتبين مخالفة أبي حيان ثعلب الرأيَ في أن كلّا حرف مركب.

---

(1) [المجادلة: 7]

(2) [الكهف: 22]

(3) الفارسي، التكملة (ص279)، وانظر، المبرد، المقتضب (ج 179/2)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1684/3)، ابن القيم، إرشاد السالك (ص 842)، السليلي، شفاء العليل (ج574/2)، ابن عقيل، المساعد (ج 95/2).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج9/ 2370).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج233/3)، سيبويه، الكتاب (ج 235/4)، الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج 111/2).

باب الضرائر

114. القول في قد

قال أبو حيان[1]: " وزعم بعض الكوفيون أنّه يجوز فيما بعد " قد " النصب والخفض تقول: قَدْ عَبدِ اللهِ درهمٌ، وقَدْ عبدَ اللهِ درهمٌ، فمن نصب قال: " قَدْني درهمٌ "، ومن خفض قال: " قَدِي درهمٌ " وأنشد أحمد بن يحيى:

قَـدِ القلـبَ مِـن وَجـد برحـتُ بِـه قـدِ وللقلـبِ مِـن وَجْـدٍ بهـا أبـداً قَـدِي

التوضيح والتحليل:

تكون " قد" اسما لكفى فتستعمل استعمال أسماء الأفعال، وتعامل معاملة أسماء الأفعال من احتمال الضمير و لزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم نحو: قدني .

وحكى الكوفيون: " قَدْ عبدَ الله درهمٌ " بنصب عبد الله، وعلى هذا يكون معناها: كفى أو يكفي، وترادف حسبا فتوافقها في الإضافة، وهذا الوجه الثاني، فتقول: " قَدْ عبدِ الله درهمٌ "، بجر عبد الله بالإضافة كما تقول: " حسبُ عبدِ الله درهمٌ " . وقال ابن عصفور[2]: " وزعم الكوفيون أنه يجوز في ما بعد " قد " النصب والخفض، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأنه لا يحفظ " قدي " بحذف النون إلا في ضرورة الشعر "

إلا أنَّ " قد " اسم مبني على السكون لكونه على حرفين فأشبه الحرف، وحسب معرب، وكلاهما مبتدأ، خبره درهم، والبناء قول البصريين، وقول الكوفيون إذا كانت قد بمعنى حسب أُعرب، ورفع على الابتداء، وحكوا أن العرب تقول: " قدُ عبد الله درهم "، وفي إضافة قد إلى ياء المتكلم، لا توافق حسب في الإضافة، فحسب يضاف إلى الياء بلا نون نحو " حسبي درهم " أما قد فلا تضاف إلا بالنون، فتقول: " قدني درهم " بمعنى حسبي، وقدني أعرف من قدي على هذا التقدير[3].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج2414/9).

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص 114).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج208/3)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج370/2)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج150/1).

المطلب الـرابع: مسائل في الصرف.

115. القول في جمع " فو "

قال ابن مالك[1]:

مِـــنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُـــحْبَةً أَبَانَـــا وَالْفَـــمُ حَيْـــثُ الْمِـــيْمُ مِنْـــهُ بَانَـــا

قال ابو حيان[2]: " وحكى صاحب المؤعَب عن ثعلب أنه يجمع بالواو والنون إذا نقص منه اللام فيقال: فُون وفِين وهذا في غاية الغرابة."

التوضيح والتحليل:

يقصد أبو حيان أن "فاك" تجمع بالواو والنون ويعلق أبو حيان في التذييل قائلا: " وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام الكلمة، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع ويائه"[3].

ومن غريب هذا الجمع قولهم في ثدي: ثِدُون و ثِدِين.

ممّا سبق نلاحظ مخالفة أبي حيان لرأي ثعلب حيث يقول عن جمع ثعلب لـ " فم " وهذا في غاية الغرابة .

116. القول في إيها

قال أبو حيان[4]: " فـ " إيها " و هيها " ومن العرب من يقول: " إيَه " فلا ينون، ومعناه طلب الكف عن فعل، وإذا قلت: " إيها " قلت أيَّهْت به أويّة " تأيُّها، و " إيهٍ " ومن العرب من لا ينون فيقول " إيهِ " ومعناه زد أو حدِّث، وقال ثعلب " ويها " إذا زجرته على الشيء وأغريته به."

التوضيح والتحليل:

" إيها " بمعنى طلب الكف عن فعل، ومن العرب من يترك التنوين فيقول " إيهْ " مبنية على السكون، ومنهم من يكسر بلا تنوين وبه فيقول:" إيهِ" أو " إيهٍ ".

و" إيه " بمعنى امضي في حديثك، وقال الصفار البطليوسي إنه بمعنى حدِّث أو زد، وفي البسيط أن التنوين يلزم " إيهٍ " على مذهب سيبويه وأن اللغويين نقلوا " إيهِ "

---

(1) ابن مالك، الألفية 4.

(2) أبو حيان، منهج السالك (27/1).

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل (329/1).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 2297/9).

و" ويها " لأغر يقال غَرِي بكذا يَغْرَي غراء بالمد لصق، والإغراء التسليط، فمعنى " ويها " تسلط وبعضهم يقول هو اسم لا تزجر أو أغر .[1]

117. القول في هيهات

قال أبو حيان[2]: " و " هيهات " اسم فعل " بعد "، وخلافا لأبي إسحاق، إذ جعلها بمعنى البعد، فهي في موضع رفع نحو قوله تعالى [3]:﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾، وفتحت لأنّها بمنزلة الأصوات وتكرارها توكيد الآية، وجعلها ثعلب كلمة واحدة مركبة

التوضيح والتحليل:

" هيهات " بمعنى بعد، والحجاز يفتح التاء، وأسد وتميم تكسر، وبعضهم يضم، وقرئ بهن، وعلى الفتح تكتب هاء، وعلى الكسر تكتب تاء، وعلى الضم قال الفارسي تكتب تاء، وقال ابن جني هاء .[4]

وقال المبرد [5]: " فأما هيهات فتأويلها: في البعد، ومنهم من يجعلها واحدا كقولك " عَلقاة " فيقول " هيهات هيهات لما توعدون " بفتح هيهاتَ، فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه، ومنهم من يجعلها جمعا كـ " بيضات " فيقول " هيهاتِ هيهاتِ لما توعدون "، وإذا وقف وقف بالتاء "

باب التصغير

118. القول في تصغير الاسم المبدوء بهمزة وصل

قال أبو حيان[6]: " وتزال ألف الوصل مما هي فيه، فتقول في ابن: بُنيّ، وفي استضراب: تضيريب، وافتقار فتيقير، وذهب ثعلب إلى أنّه يقول في اضطراب: أضيرب، بإبقاء الهمزة، وحذف الطاء لأنّها بدل من تاء الافتعال، والتاء زائدة ومذهب الجمهور: ضتيريب برد التاء " .

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج649/2).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 2302/9).
(3) [المؤمنون: 36].
(4) ابن عقيل، المساعد (ج 650/2).
(5) المبرد، المقتضب (ج 182/3).
(6) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 365/2).

التوضيح والتحليل:

تزال ألف الوصل من الكلمة المراد تصغيرها، وذلك لأنّ ثاني المصغر متحرك، فلا حاجة إليها فتقول في اسم وانطلاق واستضراب: سُميّ، تطيليق، و تضيرب .

وحكى الفارسي عن ثعلب أنّه قال في تصغير اضطراب: أضيرب حذف الطاء لكونها بدل تاء الافتعال، وأبقى الهمزة لأنها فضلتها بالتقدم[1] .

119. القول في تصغير الترخيم

قال أبو حيان[2]: " وتصغير الترخيم بحذف الزوائد كانت لإلحاق أو لغيره...

فالرباعي الأصول يرد إلى " فُعيعل " فتقول في زعفران " زعيفر" وهو جائز عندنا في العلم و غيره، خلافا للفراء وثعلب، وقيل خلافا للكوفيين فإنه مختص عندهم بالعلم ".

التوضيح والتحليل:

تصغير الترخيم بحذف الزوائد كانت لإلحاق أو لغيره، فإن كانت الأصول ثلاثة على مثال فعيل، أو أربعه على مثال فعيعل، وكثير ما يستوي إذ ذاك تصغير الترخيم وخلافه من التصغير، وقد يفترقان فتقول في زعفران في تصغير الترخيم " زعيفر"، وفي غيره: زعيفران، ولا يخص الأعلام خلافا للفراء وثعلب، وهذا مذهب الكوفيين، فلا يجوز في حارث إلا حويرث، وأجاز البصريون ذلك فتقول عندهم: حُريث، علماً كان ذلك أو غيره ويشهد لهم قول العرب: يجري بُليقٌ ويذم، وهو تصغير أبلق .[3]

بناء على ما ذكر يتضح لنا مخالفة أبي حيان ثعلب الرأي في هذه المسألة .

باب الإمالة

120. القول في أسباب الإمالة

قال أبو حيان[4]: " الإمالة أن ينحي بالألف نحو الياء....

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج 502/3).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 399/2).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج529/3).
(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج523/2).

السبب الأول: الكسرة:

.... فإن كان الإدغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمر[1]: ﴿مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ١٩٣ رَبَّنَا﴾، [2] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾ فقال النحاة من أهل البصرة لا تمال أصلا، وقال الأكثرون تمال، وهو مذهب ثعلب وهو الصحيح ."

التوضيح والتحليل:

الإمالة تناسب الصوت وذلك أنَّ الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحوا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب .

و هنالك خلاف في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام نحو قوله تعالى "مع الأبرار* ربنا" و "النهار لآيات" فقال بعضهم: يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالإدغام، وهذا مذهب ناشئ من النحويين البصريين، وقال الأكثرون: الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيرها، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف إذ هو بصدد ألا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب احمد بن يحيى .[3]

ونلاحظ موافقة أبي حيان الرأي لثعلب في هذه المسألة .

121. القول في أسباب الإمالة

قال أبو حيان[4]: " السبب الخامس: شبه بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وذلك هاء للتأنيث ... وكل هاء تأنيث فالإمالة جائزة في الفتحة التي تليها، ولا تمال الألف قبلها نحو: الحياة، وسواء كانت الهاء للمبالغة نحو: علّامة أم لغيرها، فإن كانت هاء سكت نحو: كتابيه، فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي والصحيح المنع ."

---

(1) [آل عمران: 193-194].

(2) [آل عمران: 190].

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج375/3).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 533/2).

التوضيح و التحليل:

ومن الفتحات ما تلته هاء تأنيث موقوف عليها، وإنما أميل تشبيها لهاء التأنيث بالألف، وخرج بقيد التأنيث هاء السكت نحو: " كتابيه " و " ماليه "، والهاء الأصلية نحو " فلما توجه " فلا إمالة في ذلك.

وقد اختص الكسائي بإمالة هاء التأنيث، سواء رسمت تاء أو هاء [1]، وقيل له[2]: " إنك تميل ما قبل هاء التأنيث، فقال هذا طباع العربية، و قال سيبويه: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربهْ، وأخذت أخذه، شبه الهاء بالألف، فأمال، ويدخل في كلامه ما كانت هاء التأنيث فيه للمبالغة، نحو: علّامة، ونسَّابة.

و ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة معها، وروي عن قراءة الكسائي، قال أبو الحسن بن الباذش: وفيه جهة الشبه اللفظي بهاء التأنيث، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف مطردة[3].

وبناء على ما ذكر يتبين مخالفة أبي حيان الرأي لثعلب، حيث قال والصحيح المنع .

(1) أحمد البنا، الإتحاف (ج292/1).

(2) ابن الجزري، النشر(ج 82/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج296/4)، وانظر: ابن القيم، إرشاد السالك (ص984).

الفصل الثاني

مَوْقِفُ أَبِي حَيَّانَ فِي كِتَابِيْهِ إرتشاف الضَّرَبِ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ من آراءِ هشامٍ الضرير وثعلبٍ

المبحث الأول

موافقات واعتراضات أبي حيان لآراء هِشَامٍ الضَّرِير

لقد حظيت آراء هشامٍ الضرير على اهتمامٍ واضحٍ من علماء النحو، فنجد آراءه متناثرة في كتب النحو، ومن أبرز الكتب التي اشتملت على آراء هشام كتابا إرتشاف الضرب ومنهج السالك، لأبي حيان الأندلسي، حيث بلغت آراؤه (77) رأياً، وكان لأبي حيان موافقه الخاصة من آراء هشام، فنجده يوافقه الرأي حينا، ويخالفه في أغلب الأحيان، ويلتزم السكوت فيما لم يعلق عليه، وإليكم بعض النماذج التي تدل على ذلك .

أولا: موافقات أبي حيان لآراء هِشَامٍ الضَّرِيرِ

وافق أبو حيان هشام الضرير في مجموعة من المسائل، بلغ عددها (10) مسائل، وهي التي تحمل الأرقام (6، 9، 12، 17، 25، 27، 37، 56، 65، 66) .

ونذكر منها:-

6 . الضمير

قال أبو حيان[1]: " وأجاز البصري وهشام: " زيداً غلامُه ضرب " في كل تصريف الفعل، ومنعها الفراء جميعها وأجازها الكسائي في اسم الفاعل."

التوضيح والتحليل:

أجاز البصريون تقديم المنصوب على الفعل في نحو " زيداً غلامُه ضَرَبَ، وغلامَه ضَرَبَ زيدٌ "

ولكن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأمثالها، وذلك لأنَّ " زيدا " في قول " زيداً غلامُه ضرب " متأخر في التقدير من وجوه:

أحدها: بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

والثاني: بالنظر إلى ضرب لأنّه معموله .

والثالث: بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله [2].

ورأي الكوفيين مردود بالسماع، فمثال " زيداً غلامُه ضَرَبَ " قول رجل من طيىء في كعب بن زهير وأخيه:

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج945/4).

(2) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج 395/1).

كَعْبَـــا أَخُـــوه نَهَـــى فَانْقَـــادَ مُنْتَهِيـــا وَلَـــو أَبَـــى بَـــاءَ بِالتّخلِيـــدِ فِـــي سَـــقَرا [1]

الشاهد فيه: " كَعْبَا أَخُوه نَهَى " حيث قدم المفعول على الفاعل المتصل به ضمير المفعول وأخر الفعل عنهما .

مما سبق وافق أبو حيان البصريين وهشام في جواز مثل هذه المسائل، وذلك لسماع مثلها في أشعار العرب وأقوالهم، وهذا مخالف لرأي الكوفيين .

17 . القول في زيداً أبوه ضرب أو يضرب

قال أبو حيان[2]: " وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر نحو: " زيداً أبوه ضرب أو يضرب " جاز من قول البصريين وهشام، وهي خطأ من قول الكسائي والفراء فلو كان مكان الفعل اسم فاعل نحو: " زيدا أبوه ضارب " جازت من قول البصريين الكسائي وهشام وأحالها الفراء."

التوضيح والتحليل:

لقد أجاز البصريون وهشام قول " زيداً أبوه ضرب " أو" زيداً أبوه ضارب " لتقدم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ ومنعها جمهور الكوفيين

ووافق الكسائي في جواز نحو: " زيداً أبوه ضارب "، لا في نحو: " زيداً أبوه ضرب "، فأجاز في مسألة اسم الفاعل، وخالف في مسألة الفعل، والسماع حجة عليهم وعلى الكسائي [3].

والحجة عليهم قوله:

خَيْـــرًا المبتغيـــــه حـــــازَ، وإن لَـــــمْ يَقـــضَ، فالسَـــعي بالرَشَـــاد رشـــادُ [4]

والشاهد فيه: أن أصله المبتغي خيراً حازه، وقد قدم هنا صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ .

وقال أبو حيان[5]: " والصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين " زيداً أجله محرز، وزيداً أجله أحرز " بل الآخر أولى بالجواز لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن يمنع الأول دون الآخر فقد رجح فرعا على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيباً "

---

(1) البيت من البسيط، قائله مجهول، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج153/2)، أبو حيان، التذييل والتكميل (ج40/7)، ابن عقيل، المساعد (ج436/1)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1744/4).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج5/ 1109).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج224/1).

(4) البيت من الخفيف مجهول القائل، وقيل قاله أبو الأسود، انظر ابن مالك، شرح التسهيل (ج 303/1)، ابن عقيل، المساعد (ج224/1).

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج356/3).

إذن وافق أبو حيان رأي البصريين وهشام، وخالف الكوفيين والكسائي .

ثانيا: اعتراضات أبي حيان لآراء هشامٍ الضرير .

خالف أبو حيان آراء هشام الضرير في عدد من المسائل، وقد بلغ عددها (25) مسألةً، وهذه المسائل تحمل الأرقام:

(1، 2، 5، 10، 11، 15، 16، 19، 29، 31، 32، 33، 34، 36، 39، 40، 43، 45، 48، 51) .

ونذكر منها:

33.القول في النائب عن الفاعل

يقول ابن مالك[1]:

يَنُـــوْبُ مَفْعُـــوْلٌ بِـــهِ عَـــنْ فَاعِـــلِ فِيْمَـــا لَـــهُ كَنِيْـــلَ خَيْـــرُ نِائِـــلِ

قال أبو حيان[2]: " والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها، ومختلف فيها المتفق عليه أربعة:

أحدها: المفعول به: نحو " ضُرب زيد " ثم إن الفعل إما أن يكون تاما أو ناقصا إن كان ناقصا من باب أفعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفراء، أجازا " جُعل يفعل " في " جعل زيد يفعل " والخلاف فيه كالخلاف الآتي في " كِين يُقام " وإن كان من غيره جامدا، فكذلك أو متصرفا نحو:" كان " فذهب سيبويه، والسيرافي، والكوفيون، والكسائي، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره."

التوضيح والتحليل:

تنقسم الأفعال بالنسبة لبنائها للمجهول إلى ثلاثة أقسام الأول: اتفق النحاة على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول وهو الأفعال الجامدة نحو: " نعم، بئس، عسى، ليس، وحبذا ".

وقسم اتفق النحاة على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة. وقسم فيه خلاف وهو" كان وأخواتها "، فأجاز ذلك سيبويه والسيرافي والكوفيون: الكسائي والفراء وهشام، ومنع الفارسي ذلك مطلقا [3] .

---

(1) ابن مالك، الألفية (ص 17).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1325/5).

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج 255/6).

فمذهب الفراء جواز بنائها لما لم يسم فاعله وتحذف المرفوع الذي نسبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه، لأنه يشبه المفعول وهذا فاسد، لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا لفظا ولا تقديرا.

ومذهب السيرافي أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف، وهذا فاسد لأن كان وأخواتها لا مصدر لها.

ولهذه العلل ذهب الفارسي إلى منع بناء هذه الأفعال[1].

ويرى ابن عصفور أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه، لكن بشرط أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقوم مقام المحذوف فيقول " كِين في الدار " من " كان زيدٌ قائما في الدار "[2] .

ولا يجوز " كين يقام " ولا " جُعل يفعل " خلافا للكسائي والفراء، فيجوز " كان زيد يقوم "،" كِين يقام " ببناء كل من الفعلين، وكذلك في " جعل زيد يفعل "، " جُعل يُفعل " ببنائهما، وقيل في كل من الفعلين ضمير مجهول، وقيل لا تقدير فيهما، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين [3] .

وقد خالف أبو حيان الرأي القائل بجواز بناء كان وأخواتها للمفعول، وبذلك خالف رأي هشام .

34.القول في الفعل اللازم

قال أبو حيان[4]: " وإن كان تاما لازما لم يتعد ظاهرا إلا إلى مصدر لا زمان ولا مكان نحو: " جلس، وقعد " فذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز، وقد نسب جواز ذلك إلى سيبويه على أن فيه ضمير المصدر، وهو غلط على سيبويه، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ، والكسائي وهشام على أن فيه مجهولا من ضمير مصدر أو زمان أو مكان لم يعلم أيهما هو".

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج (ج563/1)، وانظر: ابن عصفور، المقرب (ص117)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 130/2)، ابن النحاس، التعليق على المقرب (ص131)، ابن عقيل، المساعد (ج400/1)، السيوطي، همع الهوامع (ج542/1).

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج (ج563/1).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج400/1).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج1327/5).

التوضيح والتحليل:

ذهب أكثر النحاة إلى أنه لا يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول والي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور [1]، وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر مثل " جلس " و " قعد " وذلك لأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه[2].

وإذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوالها:

أحدها: ضمير المصدر كجلس أي الجلوس.

الثاني: ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء[3] .

وقد بين أو حيان أنّ الفعل اللازم لا يجوز بناؤه للمفعول، وبذلك خالف مذهب هشام والكسائي .

---

(1) السيد البطليوسي، إصلاح الخلل (ص210).

(2) ابن طولون، شرح ابن طولون (ج330/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج525/1)، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج128/2)، أبو موسى الجزولي، الجزولية (ص144)، الأزهري، شرح التصريح (ج444/1)، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج330/1).

المبحث الثاني

موافقات واعتراضات أبي حيان لآراء ثَعْلَب .

لقد كان لآراء الإمام ثعلب دوراً واضحاً في كتابي إرتشاف الضرب ومنهج السالك، وقد بلغت هذه الآراء (46) رأيا نحوياً وصرفياً، منها (39) مسألة في النحو، و (7) مسائل في الصرف .

وكانت موافقات أبي حيان لها أحيانا، واعتراضاته عليها غالباً، والتزامه السكوت فيما لم يعلق عليه من تلك الآراء .

أولا: موافقات أبي حيان لآراء ثعلب .

وافق أبو حيان ثعلب في مجموعة من المسائل، بلغ عددها (5) مسائل، وهي التي تحمل الأرقام (84، 99، 110، 122) .

ونذكر منها:

باب إعراب الفعل

110. القول في إذن

قال ابن مالك[1]:

وَنَصَبُوَا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

قال ابن حيان [2]: " ولـ" إذن " أحول مع المضارع التقديم و التوسيط والتأخير، فإن تأخرت عن المضارع فلا عمل لها نحو: " أكرمُك إذن وإن تقدمت والمضارع حال فلا عمل لها فيه أو مستقبل ليها، فالمشهور من لسان العرب النصب في المضارع، وحكى عيسى بن عمر أن بعض يلغيها، وقيل نقله في ذلك البصريون، وأحمد بن يحيى على ندور هذه اللغة، ولم يجز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا غيرهما ممن وافقهما ."

(1) ابن مالك، الألفية (ص 45).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1651/7).

التوضيح والتحليل:

قال ابن مالك أنّ الفعل المضارع ينصب غالبا بإذن، وأشار بقوله " غالبا " لأنّ عيسى بن عمر روى أنّ بعض العرب لا تنصب ب " إذن " حتى لو استوفت الشروط، أي تلغي عملها، وهي لغة نادرة، أثبتها البصريون، ولم يثبتها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى حيث خالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، وقال أبو حيان [1]: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظها حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة جدا، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل.

ولـ " إذن " أحوال مع الفعل المضارع فإما أن تتقدم أو تتوسط وإما التأخير، فإن تأخرت "إذن" نحو ط أكرمُك إذن " لم تعمل . ومن شروط عملها ألا يكون المضارع حالا نحو: " إذن أكرمُك الآن "، وذلك لأن الناصب يخلص للاستقبال، كقولنا لمن قال: آتيك غدا، فتقول: إذن أكرمك [2].

بناء على ما ذكر يتضح لنا موافقة أبي حيان ثعلب الرأي، وذلك لأن رواية الثقة مقبولة .

122. القول في أسباب الإمالة

قال أبو حيان[3]: " الإمالة أن ينحي بالألف نحو الياء....

السبب الأول: الكسرة:

.... فإن كان الإدغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمر[4]: ﴿مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ١٩٣ رَبَّنَا﴾، [5] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾ فقال النحاة من أهل البصرة لا تمال أصلا، وقال الأكثرون تمال، وهو مذهب ثعلب وهو الصحيح ."

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج297/2).

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج 269/2)، وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 23/6)، ابن عقيل، المساعد (ج 616/3)، السيوطي، همع الهوامع (ج296/2).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج523/2).

(4) [آل عمران: 193-194].

(5) [آل عمران: 190].

التوضيح والتحليل:

الإمالة تناسب الصوت وذلك أنَّ الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحوا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب .

و هنالك خلاف في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام نحو قوله تعالى "مع الأبرار* ربنا" و "النهار لآيات" فقال بعضهم: يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالإدغام، وهذا مذهب ناشئ من النحويين البصريين، وقال الأكثرون: الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيرها، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف إذ هو بصدد ألا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب احمد بن يحيى .[1]

ونلاحظ موافقة أبي حيان الرأي لثعلب في هذه المسألة .

ثانيا: اعتراضات أبي حيان لآراء ثعلب .

لقد خالف أبو حيان آراء ثعلب في مجموعة من المسائل، بلغ عددها (18) مسألة، وهي التي تحمل الأرقام (78، 80، 81، 82، 86، 89، 90، 93، 94، 95، 96، 98، 102، 115، 116، 117، 121، 123) .

ونذكر منها:

115. القول في كلا

قال أبو حيان[2]: " ومن ذلك " كلاّ " مذهب الجمهور أنها بسيطة وزعم ثعلب أنها مركبة من كاف التشبيه و " لا " التي للرد، وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي، ومذهب الخليل وسيبويه، وعامة البصريين أنها حرف ردع وزجر ".

التوضيح والتحليل:

" كلا " حرف ردع و زجر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وكافة البصريين، ولا معنى عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها . وقد تؤول بمعنى حقا، وهو مذهب مقابل للأول: قال به الكسائي وابن الأنباري وغيرهما .

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/375).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج9/ 2370).

وقد تساوى معنى إي نحو " كلا والله" بمعنى إي والله، و " كلا " مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، وقال إنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين و عند غيره هي بسيطة[1].وبناء على ما ذكر يتبين مخالفة أي حيان ثعلب الرأيَ في أن كلّا حرف مركب.

123. القول في أسباب الإمالة

قال أبو حيان[2]: " السبب الخامس: شبه بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وذلك هاء للتأنيث ... وكل هاء تأنيث فالإمالة جائزة في الفتحة التي تليها، ولا تمال الألف قبلها نحو: الحياة، وسواء كانت الهاء للمبالغة نحو: علّامة أم لغيرها، فإن كانت هاء سكت نحو: كتابيه، فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي والصحيح المنع ."

التوضيح والتحليل:

ومن الفتحات ما تلته هاء تأنيث موقوف عليها، وإنما أميل تشبيها لهاء التأنيث بالألف، وخرج بقيد التأنيث هاء السكت نحو: " كتابيه " و " ماليه "، والهاء الأصلية نحو " فلما توجه " فلا إمالة في ذلك.

وقد اختص الكسائي بإمالة هاء التأنيث، سواء رسمت تاء أو هاء [3]، وقيل له[4]: " إنك تميل ما قبل هاء التأنيث، فقال هذا طباع العربية، و قال سيبويه: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربهْ، وأخذت أخذه، شبه الهاء بالألف، فأمال، ويدخل في كلامه ما كانت هاء التأنيث فيه للمبالغة، نحو: علّامة، ونسَّابة.

و ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة معها، وروي عن قراءة الكسائي، قال أبو الحسن بن الباذش: وفيه جهة الشبه اللفظي بهاء التأنيث، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف مطردة[5]. وبناء على ما ذكر يتبين مخالفة أبي حيان الرأي.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج233/3)، سيبويه، الكتاب (ج 235/4)، الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج 111/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 533/2).

(3) أحمد البنا، الإتحاف (ج292/1).

(4) ابن الجزري، النشر(ج 82/2).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج296/4)، وانظر: ابن القيم، إرشاد السالك (ص984).

المبحث الثالث

الاتفاق والاختلاف بين رأيي هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب

يعد هشام بن معاوية الضرير من أئمة النحو، وقد صنف ضمن الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية، وكذلك الإمام أحمد بن يحيى، إمام الكوفيين في عهده، وثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية .

فالعالِمان ينتميان إلى المذهب الكوفي، ولكن من خلال الاطلاع على آرائهم نجد أنّ كل من هشام الضرير أحمد بن يحيى يوافق الآخر الرأي في بعض المسائل، ويخالفه أحيانا .

أولاً: الاتفاق بين رأيي هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب .

نجد أنّ هشام الضرير وثعلب قد اتفقا في بعض المسائل، وقد بلغ عددها (4) مسائل نحوية.

وهي التي تحمل الأرقام (4، 86، 88، 106)، نذكر منها:

88.القول في نصب فرسخين

قال أبو حيان[1]: " وذهب هشام وجميع الكوفيين إلى أنه لا يجوز إلا الرفع في نحو: " سير بزيد فرسخان أو ميلان "، ولا يجوز نصب " فرسخين "، ولا " ميلين " على الظرف، وأجاز البصريون فيهما الرفع والنصب.

وأجاز سيبويه: " سير عليه خلفُ دارك " بالرفع ومنعه بعض المتأخرين وفي الواضح: أجاز البصريون: " سير عليه خلفُك " وأبطل هذا أحمد بن يحيى وتقول: " ضرب زيد ظهره وبطنه أو الظهر والبطن " فقال الفراء: لا يجوز فيهما إلا الرفع وقال سيبويه: يجوز الرفع على البدل والنصب بمعنى " على " قال المبرد: نصب لأنه يشبه الظرف، واختلف النقل عن هشام فحكى النحاس عنه كمذهب سيبويه يجيز الرفع والنصب."

التوضيح والتحليل:

الأصل أن المجرور إن كان بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع نحو: " أحد " في قولنا "ما ضرب من أحد".

فإن جر بحرف غير زائد فاختلف على أقوال:

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج5/1334/1335).

أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: " سِير بزيد " فيعامل معاملته لو كان الجار زائدا.

الثاني: وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل.

الثالث: وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع.

والرابع: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير: سير هو، ويرى هشام ومن وافقه من الكوفيين أنه لا يجوز في قولنا: " سير بزيد فرسخان " إلا الرفع.

ويرى سيبويه في قولنا: " ضُرب عبدُ الله ظهرُه وبطنُه " الرفع على أنه بدل، وإن شئت كان بمنزلة أجمعين توكيد، وإن شئت نصبت فتقول: " ضُرب زيدٌ الظهرَ والبطنَ.

كما أجازوا " دخلت البيتَ "، وإنما معناه " دخلت في البيت ".

وتقول "سير عليه يومٌ " فترفعه على حد قولك "يومان" وتنصبه عليه.

ويقال: " أين سير عليه؟ . " فتقول: " خلف دارك وخوف دارك " فإنّ لم تجعله ظرفا رفعته على أن " أين " ليست ظرف[1].

106 . القول في العطف بالواو

قال ابن مالك[2]:

فـــاعْطِفْ بِـــوَاوٍ سَـــابِقَاً أَو لاَحِقَـــاً فِـــي الحُكْـــمِ أَو مُصَـــاحِبَاً مُوَافِقَـــاً

قال أبو حيان[3]: " وذهب هشام وأبو جعفر بن أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع فلا تبالي بأيها بدأت نحو: " اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا " إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر .

وما ذكرناه عن هشام والدينوري من أنَّ " الواو " التي ليست لمعنى الاجتماع ترتب هو منقول عن قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب."

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 1/220،159)، وانظر :السيوطي، همع الهوامع (ج1/522).

(2) ابن مالك، الألفية (ص 36).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج 8/1981-1982).

التوضيح والتحليل:

" الواو " هي حرف عطف لمطلق الجمع من غير تقييد بترتيب فقولنا: " جاء زيد وعمرو" يحتمل على السواء أنهما جاءوا معا أو زيدا أولا أو آخرا، ومن ورودها في المصاحب قوله تعالى [1]: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾، وفي السابق قوله تعالى[2]:﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾، وفي المتأخر قوله تعالى[3]:﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ .

وقال قطرب والربعي وهشام وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد وأبو جعفر الدنيوري هي للترتيب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظا هو المتقدم في الزمان وممتنع عندهم تقديم المؤخر، والصواب خلافه، واستدلوا بقوله تعالى[4]: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾.

الشاهد: فزلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها، والواو هي التي دلت على ذلك، وهذا غير صحيح، والذي يدل على أن الواو ليست بمنزلة الفاء جواز قولنا " اختصم زيد وعمرو "ولا يجوز " اختصم زيد فعمرو ".[5]

أولاً: الاختلاف بين رأيي هِشَامٍ الضَّرِيرِ وَثَعْلَب .

نجد أنّ هشام الضرير وثعلب قد اختلفا في بعض المسائل، وقد بلغ عددها (5) مسائل نحوية . وهي التي تحمل الأرقام (81، 85، 107، 108، 113)، نذكر منها:

81.القول في وقوع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

قال ابن مالك[6]:

وَأَخْبَـــرُوَا بِظَـــرْفٍ أَوْ بِحَـــرْفِ جَـــرّ نَـــاوِيْنَ مَعْنَـــى كَـــائِنٍ أَوِ اسْـــتَقَرْ

(1) [العنكبوت: 15].

(2) [الحديد: 26].

(3) [الشورى: 3].

(4) [الزلزلة: 1،2].

(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 179/1)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج444/2)، الأزهري، شرح التصريح (ج 156/2)، السيوطي، همع الهوامع (ج155/3).

(6) ابن مالك، الألفية (ص10).

قال أبو حيان[1]: " يقع الظرف والجار والمجرور التامان خبراً للمبتدأ نحو: " زيد أمامك، وبكر في الدار"، والعامل فيه اسم الفاعل من كون مطلق أي كائن أمامك، وكائن في الدار، قال ابن مالك: نص علي ذلك الأخفش، وأوما إليه سيبويه، وذهب أبو علي وتبعه ابن جني، والزمخشري إلي أن العامل الفعل، أي " زيد استقر أمامك "، ونسب هذا إلي سيبويه، وذهب سيبويه فيما ذهب إليه ابن أبي العافية، وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ ..... وذهب الكسائي والفراء وهشام، وشيوخ الكوفيين إلي أن المحل ينتصب بخلافه للاسم، ولا يقدر له ناصب، لا قبله ولا بعده، وخالفهم ثعلب، فقال المحل ينتصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم، ما يضمر في الفعل."

التوضيح والتحليل:

إذا وقع الظرف والمجرور خبرين، فلا بد لهما من عامل، ولكن النحاة اختلفوا في تقدير العامل، فمنهم من قال أن العامل المقدر فعل، تقديره: استقر أو كان أو ثبت، وذلك لأننا بحاجة إلي تقدير عامل، وتقدير ما هو أصل في العمل، وهو الفعل أولي من تقدير ما ليس بأصل، و من النحاة من قدر باسم الفاعل لأن أصل الخبر أن يأتي مفرداً، فجعل المحذوف مفرداً ورجحه ابن مالك، وقال ابن خروف وغيره أن مذهب سيبويه أن الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه وهو خبر عنه، وذهب الكوفيون إلي أنك لو قلت " زيد عندك " لم ينتصب عندك بإضمار فعل ولا تقديره، وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك لو قلت "زيد أخوك " ف " زيد " هو الأخ، فكل واحداً منهما رفع بالآخر ولكن " زيد عندك "، فـ " عندك " مخالف لـ " زيد "، لأنه ليس هو، فنصب بالخلاف [2]، وقال ابن يعيش[3]: " وهذا فاسد لأنه لو نصب بالخلاف لانتصب الأول كما ينتصب الثاني ".

وقد خالف أحمد بن يحيي أصحابه فقال: أن المحل منصوب بفعل محذوف فالأصل في قولنا " أمامك " " زيد حل أمامك "، فحذف الفعل واكتفي بالظرف، فبقي الظرف منصوباً[4]. نلاحظ أن أبا حيان خالف رأي هشام وثعلب في هذه المسألة .

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج 1121/5)، منهج السالك (ج 143/1).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 232/1)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج404/1)، ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص154)، الرضي، شرح الرضي 276/1، ابن عقيل، المساعد (ج235/1).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 232/1).

(4) الأنباري، الإنصاف (ص245).

113. القول في الفاء والواو

قال أبو حيان[1]: " وفي الفاء والواو أيضا مذهبان:

أحداهما: ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنهما نصبا، لأنهما دلا على شرط، لأنّ معنى " هل تزورني فأحدثك ": " إن تزرني أحدثك "، فلم نابت عن الشرط ضارعت " كي"، فلزمت المستقبل، فعملت عمل " كي " .

والثاني ما ذهب إليه هشام من أنه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع، ولا الجزم، إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم رفعه، ولا جزمه لانتفاء موجبيهما لم يبقى له إلا النصب".

التوضيح والتحليل:

ذكر النحاة للفاء والواو أقسام منها الناصبة للفعل في جواب الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتحضيض و التمني والنفي والترجي .

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء والواو في هذه الأجوبة هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى انتصابه بالمخالفة لأنه لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى فنصب.

ومذهب البصريين أن الفاء والواو عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو، وذهب ثعلب إلى أنهما نصب لأنهما دلا على شرط، لأن معنى " هلا تزورني فأحدثك "، " إن تزرني أحدثك، فلما نابت عن الشرط شابهت " كي" فلزمت المستقبل وعملت عمله[2] .

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج 7/1668-1669).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج 2/314)، وانظر: ابن عقيل، المساعد (ج3/85)، المرادي، الجني الداني (ص74).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والفضل لله أولاً وآخراً ، إذ يسر لي إنجاز هذا البحث المتواضع ، في رحلة علمية رائعة بين علماء النحو العظماء ، وآرائهم النحوية والصرفية ، والتي أظهرت فيها علو منزلتهم ورفعة قدرهم ومكانتهم ، ويجد ربي أن أعرض أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها .

أولاً: النتائج:

- أبو حيان الأندلسي الغرناطي من كبار علماء القرن السابع الهجري ، كان على علم جمٍّ بالعربية؛ لغة، ونحواً، وصرفاً، وشعراً. وكان فوق ذلك صاحب يد طولى في التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، والقراءات القرآنية .
- كان أبو حيان ينحاز في أكثر المسائل إلى رأي البصريين ، ورأي سيبويه ، ولكننا لا نلمس تعصبا أو اعتراضا غير موضوعي .
- العالمان هشام الضرير وثعلب ينتميان للمذهب الكوفي ، ويعد هشام من أئمة النحو في الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية في النَّحو ، لكن الرجل لا يزال مجهول النسب والميلاد والنشأة ، أما ثعلب فيعد إمام الكوفيين في عهده ، وثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية.

أهم توصيات الدراسة:

- الإقبال على كتب أبي حيان لثرائها بآراء النحاة في شتى العصور.
- إيلاء كل من هشام الضرير وثعلب حظاً أكثر بالبحث والدراسة في شخصيتهما العلمية ، وآرائهما النحوية.
- المذاهب النحوية وآراء النحاة بحاجة إلى دراسة موازنة في معطيات علم النحو الحديث.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

الأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن بن يوسف بن تغرى بردى. (د.ت). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. (د.ط). (د.م). طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .

الأتابكي، يوسف بن تغري بردى. (د.ت). *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. (د.ط). تحقيق: محمد أمين. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية .

البنا، أحمد بن محمد. (1987م). *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*. ط1. تحقيق: شعبان إسماعيل. بيروت: عالم الكتب .

الأخطل، (1994م). *ديوان الأخطل*. ط2. تحقيق: مهدي ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. (1990م). *معاني القرآن*. (د.ط). تحقيق: د. هدى قراعة. القاهرة: مكتبة الخانجي .

الأشموني، (د.ت). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط2. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. (د.م). (د.ن) .

الأعلم الشمنتري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان. (د.ت). *النكت في تفسير كتاب سيبويه*. (د.ط). تحقيق: يحيى مراد. دون إشارة إلى دار النشر .

الإمام مسلم، الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. (د.ت). *صحيح مسلم*. ط2. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الرياض: دار طيبة .

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (1980م). *البيان في غريب إعراب القرآن*. تحقيق: د. طه طه. (د.م). الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. ط3. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. الأردن: مكتبة المنار .

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد . (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. (د.ط). (د.م). دار الفكر .

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (2002م). *صحيح البخاري*. (د.ط). دمشق: دار ابن كثير .

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد. (د.ت). *الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل*. (د.ط). تحقيق: سعيد سعودي. دون إشارة لدار النشر .

البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب. (2001م). *تاريخ مدينة السلام*. ط1. تحقيق: د. بشار معروف. (د.م). دار الغرب الإسلامي .

البغدادي، عبد القادربن عمر. (1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. ط3. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي .

تاج الدين السبكي، قاضي القضاة عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (2000م). *معجم الشيوخ*. ط7. تحقيق: الحسن بلعيد. بيروت: دار الكتب العلمية .

تاج الدين السبكي، قاضي القضاة عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (د.ت). *طبقات الشافعية الكبرى*. (د.ط). تحقيق: محمود الطناجي، عبد الفتاح الحلو. (د.م). دار إحياء الكتب العربية.

التلمساني، أحمد بن محمد المقري. (1968م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. (د.ط). تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر .

التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد (1981م). *تاريخ النحويين*. تحقيق: (عبد الفتاح الحلو)، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود .

جرير، (د.ت). *ديوان جرير*. (د.ط). (د.م). دار بيروت للطباعة .

ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي. (د.ت). *النشر في القراءات العشر*. (د.ط). أشرف على تصحيحه: على محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد. (2006م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. ط1. تحقيق: ج. برجستراسر. بيروت: دار الكتب العلمية .

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. (د.ت). *المقدمة الجزولية في النحو*. (د.ط). تحقيق: شعبان محمد . (د.م). (د.ن) .

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1986م). *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. ط2. تحقيق: علي ناصف، عبد الفتاح شلبي. (د.م). دار سزكين .

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*. (د.ط). تحقيق: محمد النجار. (د.م). دار الكتب المصرية .

ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد. (د.ت). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. (د.ط). (د.م) .

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. (1998م). *إرتشاف الضرب من لسان العرب*. ط1. تحقيق: رجب محمد، رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي .

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. (2013م). *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*. ط1. تحقيق: علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر. الأزهر: دار الطباعة المحمدية .

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. (د.ت). *تفسير البحر المحيط*. (د.ط). تحقيق: د. عبد الرازق المهدي. بيروت: دار إحياء لبتراث العربي .

خالد الأزهري، (2000م). *شرح التصريح على التوضيح*. تحقيق: محمد السواد. ط1 . بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن خالويه، (1979م). *الحجة في القراءات السبع*. ط3. تحقيق: عبد العال مكرم. (د.م). دار الشروق .

ابن خالويه، (د.ت). *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع*. (د.ط). القاهرة: مكتبة المتنبي .

خديجة الحديثي. (1966م). *أبو حيان النحوي*. ط1. بغداد: مكتبة النهضة .

ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد. (د.ت). *الإحاطة في أخبار غرناطة*. (د.ط). تحقيق: بورزباني الدراجي. (د.م). دار الأمل للدراسات .

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. (د.ت). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (د.ط). تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر .

الخليل الفراهيدي، (1985م). *الجمل في النحو*. ط1. تحقيق: فخر الدين قبادة. (د.م). مؤسسة الرسالة .

الداوودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي. (د.ت). *طبقات المفسرين*. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. (1987م). *جمهرة اللغة*. ط1. تحقيق د. رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين .

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر. (د.ت). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. (د.ط). تحقيق: محمد المغدي .

الدماميني، محمد بن أبي بكر. (2007م). *شرح الدماميني على مغني اللبيب*. ط1. تحقيق: أحمد عناية. بيروت: مؤسسة التاريخي العربي .

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين. (د.ت). *تذكرة الحفاظ*. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية .

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد تايماز. (د.ت). *سير أعلام النبلاء*. (د.ط). (د.م). بيت الأفكار الدولية .

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الأشبيلي. (1986م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. ط1. تحقيق: عياد بن البثيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي .

الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي. (1996م). *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*. ط1. تحقيق: يحيى مصري. (د.م). الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود .

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (د.ت). *طبقات النحويين واللغويين*. (د.ط). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف .

الزجاجي، أبو القاسم. (1979م). *الإيضاح في علل النحو*. ط3. تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس .

الزركلي، خير الدين. (2002م). *الأعلام*. ط15. بيروت: دار العلم للملايين .

الزمخشري. العلامة أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. (1987م). *المستقصى في أمثال العرب*. ط2 . بيروت: دار الكتب العلمية .

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. (2009م). *تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. ط3. اعتنى به وعلق عليه: خليل مأمون شيما. بيروت: دار المعرفة .

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. (د.ط). تحقيق: عب الحسين الفتلي. (د.م). مؤسسة الرسالة .

ابن السراج، أبو بكر. (د.ت). *الأصول في النحو*. (د.ط). تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (د.م). مؤسسة الرسالة .

أبو السعيد السيرافي، (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. ط1. تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي. بيروت: دار الكتب العلمية .

السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى. (د.ت). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. ط1. تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي. مكة: المكتبة الفيصلية .

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1992م). *نتائج الفكر في النحو*. ط1. تحقيق: عادل الموجود، علي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية .

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1992م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي .

السيوطي، (1976م). *طبقات المفسرين*. ط1. تحقيق: علي محمد عمر. (د.م). مكتبة وهبة .

السيوطي، (1986م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* . (د.ط). تحقيق: محمد بك، علي البجاري. صيدا: منشورات المكتبة العصرية .

السيوطي، (د.ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. ط1. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. (د.م). (د.ن) .

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). *شرح شواهد المغني*. (د.ط). تحقيق: محمد الشنقيطي. (د.م). لجنة التراث العربي .

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1998م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. ط1. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية .

السيوطي، جلال الدين. (د.ت). *الأشباه والنظائر في النحو*. (د.ط). تحقيق: إبراهيم عبد الله. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. ط1. تحقيق: محمد البنا، عبد المجيد قطاش. (د.م). (د.ن) .

ابن الشجري، هبة الله بن علي بم محمد(د.ت). *أمالي ابن الشجري* . (د.ط).(د.م). (د.ن).

الشنقيطي، أحمد ، (1999م). *الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الشوكاني، شيخ الإسلام محمد بن علي. (د.ت). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. (د.ط). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي .

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1911م). *نكت الهيمان في نكت العميان*. (د.ط). (د.م). دار المدينة .

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1998م). *أعيان العصر وأعوان النصر. ط1.*، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عمشة. دمشق: دار الفكر .

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (2000م). *الوافي بالوفيات*. ط1. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث العربي .

ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي. (2002م). *شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك*. (د.ط). تحقيق: عبد الحميد الكبيسي. بيروت: دار الكتب العلمية .

عباس حسن. (د.ت). *النحو الوافي*. ط3. مصر: دار المعارف .

عساكر ابن، الإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي. (2000م). معجم *الشيوخ*. ط1. تحقيق: وفاء تقى الدين. (د.م). دار البشائر .

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي. (1980م). *ضرائر الشعر*. ط1. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. (د.م). دار الأندلس .

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي. (1998م). *المُقرّب ومعه مُثُل المُقرّب*. ط1. تحقيق: عادل عبد الجواد، علي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن عصفور، أبو الحسن علي مؤمن بن محمد . (1998م). *شرح جمل الزجاجي*. ط1. تحقيق: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله . *شرح ابن عقيل* . ط20. القاهرة: دار التراث .

ابن عقيل، بهاء الدين. (1984م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. (د.ط). تحقيق: محمد بركات. (د.م). دار المدني للطباعة .

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. ط1. تحقيق: غازي مختار طليمات. دمشق: دار الفكر .

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. ط1. تحقيق: غازي طليمات. دمشق: دار الفكر .

العكبري، أبو البقاء. (1986م). *التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. ط1. تحقيق: عيد الرحمن العثيمين. (د.م). دار الغرب الإسلامي .

أبو علي الفارسي، (1985م). *المسائل البصريات*. ط1. تحقيق: محمد أحمد .

أبو علي الفارسي، (1987م). *شرح الأبيات المشكلة الإعراب*. ط1. تحقيق: حسن الهنداوي. دمشق: دار القلم .

أبو علي الفارسي، (2003م). *المسائل المشكلة*. (د.ط). تحقيق: يحيى مراد. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح العكري الحنبلي. (د.ت). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. ط1. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط. دمشق – بيروت: دار ابن كثير .

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. ط1. تحقيق: علي فاخر، وآخرون. القاهرة: دار السلام .

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (1983م). *معاني القرآن*. ط3. بيروت: عالم الكتب .

الفرزدق، (1987م). *ديوان الفرزدق*. (د.ط). شرحه: أ. علي فاعو. بيروت: دار الكتب العلمية .

الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2000م). *البلاغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. ط1. تحقيق: محمد المصري. دمشق: دار سعد الدين .

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. (د.ت). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر .

ابن القيم الجوزية، (د.ت). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. (د.ط). تحقيق: محمد السهلي. (د.م). أضواء السلف .

لبيد بن ربيعة. (د.ت). *ديوان لبيد. (د.ط)*. بيروت: دار صادر .

المالقي، أحمد بن عبد النور. (د.ت). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. (د.ط). تحقيق: أحمد الخراط . دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .

ابن مالك، (1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. (د.ط). تحقيق: محمد بركات. (د.م). دار الكاتب العربي .

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي. (1990م). *شرح التسهيل*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون. الجيزة: هجر للطباعة والنشر .

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. ط1. تحقيق: عبد المنعم هريدي. (د.م). دار المأمون للتراث .

ابن مالك، (د.ت). *ألفية ابن مالك*. (د.ط). بيروت: المكتبة الشعبية .

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994م). *المقتضب*. ط4. تحقيق: محمد عضيمة. (د.م). (د.ن) .

ابن مجاهد، (د.ت). *كتاب السبعة في القراءات*. (د.ط). تحقيق: شوقي ضيف. مصر: دار المعارف .

محمد الطنطاوي. (د.ت). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. ط2. القاهرة: دار المعارف .

محمد محمد محيسن. (1997م). *المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر*. (د.ط). (د.م). المكتبة الأزهرية للتراث .

المرادي، (1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. ط1. تحقيق: فخر الدين بن قبادة. بيروت: دار الكتب العلمية .

المرادي، (2000م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن سليمان. القاهرة: دار الفكر العربي .

المرادي، (2006م). *شرح التسهيل*. ط1. تحقيق: محمد عبيد. المنصورة: مكتبة الإيمان .

المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي. (د.ت). *شرح المكودي على الألفية*. (د.ط). تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرك. (د.ت). *لسان العرب*. (د.ط). بيروت: دار صادر .

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (2007م)، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: (علي فاخر، وآخرون) ط1، القاهرة، دار السلام .

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد . (2000م). *شرح ابن الناظم عل ألفيو ابن مالك*. ط1. تحقيق: محمد السود. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن النحاس، (2004م). *التعليقة على المقرب*. ط1. تحقيق: جميل عويضة. عمان: وزارة الثقافة .

الهذليين، (1965م). *ديوان الهذليين*. (د.ط). القاهرة: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (د.ت). *أوضح المسالك على ألفية ابن مالك*. (د.ط). صيدا: منشورات المكتبة العصرية .

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (د.ت). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (د.ط). تحقيق: محمد عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية .

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله . (2000م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. ط4 . بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله . (2001م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. (د.ط). تحقيق: محمد عاشور. بيروت: دار إحياء التراث العربي .

ابن هشام الأنصاري، (د.ت). *شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية*. (د.ط). تحقيق: هادي نهر. عمان: دار اليازوري .

ياقوت الحموي. (1993م). *معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب*. (د.ط). تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي .

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري. ط1*. تحقيق: إيميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية .

فهرس الآيات القرآنية

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة البقرة		
.1	﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾	235	58
.2	﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ فَلَمَّا﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾	251	68
.3	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾	161	69
	سورة ال عمران		
.4	﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ﴾	179	120
.5	بِمَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا يُحَمَدُواْ	193-194	128
.6	﴿ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ ﴾	190	128
	سورة النساء		
.7	﴿ فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾	53	87
	سورة المائدة		
.8	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾	69	46
.9	﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ ﴾	73	122
	سورة الانعام		
.10	﴿ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ ﴾	71	121
	سورة التوبة		
.11	﴿ أَن يُطۡفِـُٔواْ ﴾	32	121
.12	﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾	40	122

سورة هود			
.13	﴿ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ ﴾	98	106
سورة يوسف			
.14	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾	35	100
.15	﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ ﴾	33	118
سورة الحجر			
.16	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢ ﴾	2	64
سورة النحل			
.17	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ ﴾	124	99
سورة الاسراء			
.18	﴿ وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا ٱلشَّمۡسِ	76	87
سورة الكهف			
.19	﴿ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ ﴾	31	62
.20	﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۖ ﴾	18	72
.21	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾	22	123
سورة الانبياء			
.22	﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ	26	83
سورة الحج			
.23	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ.....	25	45
سورة المؤمنون			
.24	﴿ ۞ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ لَمُبۡتَلِينَ	**36**	126
سورة الفرقان			
.25	﴿ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ ﴾	44	83
سورة النمل			
.26	﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ	19	ث

.27	﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾	38	111
سورة القصص			
.28	﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾	28	111
سورة العنكبوت			
.29	﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ ﴾	69	93
.30	﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾	15	116
سورة الروم			
.31	﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَئِذٍ	47	52
سورة فاطر			
.32	﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ فَزِعُواْ	3	61
سورة يس			
.33	﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾		53
.34	﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ﴾		54
سورة ص			
.35	﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾	60	93
سورة الزمر			
.36	﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾	16	118
.37	﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ﴾	53	118
.38	﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾	56	118
سورة غافر			
.39	﴿ أَنْ أُسْلِمَ ﴾	66	121
سورة الشورى			
.40	﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾	3	116

سورة الاحقاف			
.41	﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾	31	62
سورة محمد			
.42	﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾	15	62
سورة الرحمن			
.43	﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ٢٢ ﴾	22	79
سورة الحديد			
.44	﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ وَلَقَدۡ	26	116
سورة المجادلة			
.45	﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ	7	123
سورة الصف			
.46	﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ ﴾	8	121
سورة الملك			
.47	﴿ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ ﴾	2	111
سورة الانسان			
.48	﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ﴾	21	103
سورة البلد			
.49	﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي	15-13	67
سورة الزلزلة			
.50	﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ١وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ٢ ﴾	2-1	116

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
فَلَمّا اجتَلَاهَا بالإيَامِ تَحَيَّزت ثُبَاتـا عَلَيهـا ذُلُّهَـا وَاكتِئَابُهـا	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	24
فَمَـا أَدْرِي وَكـلُّ الظـنِّ ظنّـي أَمُسْلِمُنِي إلى قَومِي شَرَاحِي	الوافر	يزيد بن محرم	26
وَلَـيْسَ المُوَافِيني لِيُرْفِدَ خَائِبَا فَإنَّ له أَضْعافَ مَا كَانَ آمِلا	الطويل	قائله مجهول	26
وَلَـيْسَ بِمُعْيِينِـى وَفِـي النَّـاسِ صَـــدِيقٌ إذا أَعيَـــا عَلَـــيّ	الطويل	قائله مجهول	27
كَعْبَا أَخُوه نَهَى فَانْقَادَ مُنْتَهِيا وَلَـو أَبَـى بَـاءَ بِالتّخلِيدِ فِـي	البسيط	قائله مجهول	28
قِفِـي قَبْـلَ التَّفَرُّقِ يـا ضُـباعا وَلَا يَكُ مَوقِف منك الوداعا.	الوافر	عمير بن شبيم	29
مَشَـقَ الهَـواجِر ولَحْمَهُنَّ مـع حتـى ذهبن كَلاكِـلاً وصُـدُوراً	الكامل	جرير	36
خيـرا المبتغيـة حـاز وإن لـم يقـض فالسـعي فـي الرشـاد	الخفيف	قائله مجهول	37
إنَّ الخِلافَـــة والنُّبـــوة فـــيهم والمكرمـــات وســـادة أطهـــار	الكامل	جرير	46
دَايَنْتَ أَرْوَى وَالدّيونُ تُقضَـي فمَطَلْـتْ بَعضـاً وَأَدّتْ بَعْضَـاً	الرجز	رؤبة بن العجاج	55
وإذا الحـرب شـمرت لـم تكـن حين تدعو الكماة فيها نزال	الخفيف	قائله مجهول	60
ألا رب مولـود وليس لـه أب وذي ولـــد لـــم يلـــده أبـــوان وذي شـامة سـوداء فـي حـر مجللـــــة لا تنقضـــــي لأوان	الطويل	رجل من أزد السراة	64
بِضَربٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قومٍ أَزَلْنَـا هَـامَهُنَّ عَـن المَقِيـلِ	الوافر	مرار بن منقذ	67
أَفنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ من قَـرْعُ القَـواقِيز أَفْـوَاهَ الأبَـارِيقِ	البسيط	الأقيشر الأسري	68
أكفـراً بعـد ردّ المـوت عنـي وبعد عطائك المائة الرتاعا	الوافر	القطامي	71
قَـالُوا: كَلامُـكَ هِنْـداً وَهْـيَ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ صَحِيْحٌ ذَاك لَو	البسيط	قائله مجهول	71
إذا الرجالُ شتوا واشتد أكلهم فأنـت أبيضـهم سربال طبـاخ	البسيط	طرفة بن العبد	77

البيت	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
أَيْـنَ المَفَـرُّ والإلَـهُ الطّالـبُ والأَشْــرَمُ المَغْلُــوبُ لــيس	الرجز	نفيل بن حبيب	80
وَإذَا أَقْرَضْـتَ قَرضــاً فَـأَجْزِه إنَّما يَجْزِى الَفَتى ليس الجَمَلُ	الرمل	لبيد بن ربيعة	80
قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيـبٍ بِسَـقْطِ اللّـوى بَـيْنَ الـدّخُولِ	الطويل	امرؤ القيس	82
ألا يـا نخلـة مـن ذات عـرق عليــك ورحمــة الله الســلام	الوافر	الأحوص	85
لَـئِن عَـادَ لِـي عَبْـدُ العزيـزِ وَأَمكَنَنِـي مِنهَـا إذَنْ لا أُقِيلُهـا	الطويل	كثير عزة	87
إنَّ أَبَاهَــــا وَأَبَــــا أَبَاهَــــا قَـدْ بَلَغَـا فِـي المَجْـدِ غَايَتَاهَـا	الرجز	أبو النجم العجلي	91
قَنَافِـذُ هَـدَّاجُونَ حَـولَ بُيـوتِهم بِمَـا كَـانَ إيّـاهُمْ عَطِيّـةُ عَـوَدَا	الطويل	الفرزدق	96
فَقُلتُ عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ لَعلَّها تَشَكَّى فَـآتِي نَحْوَهـا فَأَعُودُهـا	الطويل	صخر بن جعد	97
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البيض وَلَا لَعِبــاً منّــي وذو الشَّــيب	الطويل	الكميت	103
فأوردهـا العـراك ولـم يـذدها ولــم يشــفق علــى نغــص	الوافر	لبيد	106